جـامـعـة الـشـرق الأوسـط
MIDDLE EAST UNIVERSITY

قدرة الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي على تبني وتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية

The Ability Of Listed Companies In Libyan Stock Exchange Market To Adopt and Apply International Financial Reporting Standards

إعداد الطالبة:

فاطمة علي مصباح المجربي

الرقم الجامعي

(400920032)

إشراف الدكتور:

ظاهر شاهر القشي

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

قسم المحاسبة

كلـــــــــــــية الأعمال

جامعة الشرق الأوسط

الفصل الأول 2011/ 2012

التفـــــــويض

أنا **فاطمة علي مصباح المجربي**، أفوض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً وإلكترونياً للمكتبات أو المنظمات أو الهيئات أو المؤسسات المعنية بالابحاث والدراسات العلمية عند طلبها

الاسم: فاطمة علي مصباح المجربي

التاريخ: ٧ / ١ / ٢٠١٢

التوقيع:

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها: "قدرة الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي على تبني وتطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية".

وأجيزت بتاريخ ٧ / ١ / ٢٠١٤

اعضاء لجنة المناقشة

الاسم		جهة العمل	التوقيع
أ.د عبد الناصر ابراهيم نور	رئيساً	جامعة الشرق الأوسط	
د. ظاهر شاهر القشي	مشرفاً	جامعة الشرق الأوسط	
د. توفيق حسن عبد الجليل	ممتحناً خارجياً	الجامعة الأردنية	

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى جامعة الشرق الأوسط التي أتاحت لي الفرصة لاتمام دراستي العليا.

كما أتقدم بالشكر والتقدير للأستاذ الفاضل الدكتور ظاهر القشي على ما قدمه من توجيه ونصح والمتابعة المستمرة أثناء إعداد هذه الرسالة.

كما أشكر الأساتذة الأفاضل وأعضاء هيئة التدريس بكلية الأعمال.

كما أتقدم بالشكر إلى إدارة سوق الأوراق المالية الليبي على تعاونهم لإنجاز هذه الرسالة.

والله ولي التوفيق

الباحثة

الأهـــــداء

إلى من كان دعاؤها سر نجاحي

إلى الينبوع الذي لا يمل العطاء

إلى معنى الحب والحنان أمي الغالية

إلى من سعى لأنعم بالراحة والهناء أبي الغالي

إلى من سرنا سوياً ونحن نشق الطريق معاً نحو النجاح زوجي شعيب

إلى بسمة الحياة وسر الوجود

إلى من حبهم يجري في عروقي أبنائي أحمد وهناء

إلى من رافقني درب حياتي إخوتي وأخواتي

إلى من عرفت كيف أجدهم وعلموني أن لا أضيعهم صديقاتي العزيزات

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
العنـــــوان	أ
التفويض	ب
قرار لجنة المناقشة	ج
الشكر والتقدير	د
الأهداء	هـ
قائمة المحتويات	و
قائمة الجداول	ك
قائمة الملاحق	ن
الملخص باللغة العربية	س–ع
الملخص باللغة الانجليزي	ف–ص
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	1
1–1 المقدمة	2
1–2 مشكلة الدراسة وأسئلتها	4
1–3 أهداف الدراسة	5

1-4 أهمية ا لدراسة	5
1-5 فرضيات الدراسة	6
1-6 محددات الدراسة	6
1-7 التعريفات الإجرائية	7
الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة	9
2-1 الإطار النظري	11
2-1-1 المقدمة	11
2-1-2 المنظمات والهيئات الدولية الإقليمية	14
2-1-2-1 المنظمات المحاسبية المهنية الدولية	14
2-1-2-2 المنظمات الاقتصادية الدولية	20
2-1-2-3 المنظمات المحاسبية المهنية الإقليمية والعربية	21
2-1-3 الإطار المفاهيمي لمعايير الإبلاغ المالي الدولية	22
2-1-4 تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية	36
2-1-5 محددات تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية	40
2-1-6 مدى الالتزام بتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية	42
2-1-7 العوامل المؤثرة في تبني الدول لمعايير الإبلاغ المالي الدولية	43
2-1-8 العوامل التي تساعد وتدعم تطور وانتشار معايير الإبلاغ المالي الدولية	44
2-1-9 معوقات تبني الدول لمعايير الإبلاغ المالي الدولية	45

2-1-10 مصادر الدعم والتأييد لتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية	46
2-1-11 مزايا وعيوب معايير الإبلاغ المالي الدولية	46
2-1-12 التغيرات في بيئة الإبلاغ المالي.	48
2-1-13 مجالات تأثير معايير الإبلاغ المالي الدولية	49
2-1-14 مجالات تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية	50
2-1-15 مراحل تطبيق واعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية	51
2-1-16 سوق الأوراق المالية الليبي	52
2-2 الدراسات السابقة	58
2-3 ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة	76
الفصل الثالث: الطريقة والإجراءات	77
3-1 المقدمة	78
3-2 منهجية الدراسة	78
3-3 مجتمع وعينة الدراسة	78
3-4 مصادر جمع البيانات	79
3-5 أداة الدراسة	80
3-6 صدق وثبات أداة الدراسة	80
3-6-1 صدق الأداة	80
3-6-2 ثبات الأداة	81

3-7 أساليب تحليل البيانات	82
الفصل الرابع: عرض النتائج واختبار الفرضيات	83
4-1 المقدمة	84
4-2 وصف خصائص عينة الدراسة	84
4-3 اختبار مقياس الاستبانة	89
4-4 عرض النتائج	90
4-4-1 عرض نتائج فرضيات الدراسة	91
4-4-1-1 وجود نظام مالي كفء يمكن الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي من تبني وتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية	91
4-4-1-2 المعوقات التي تحول دون قدرة الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي على تبني وتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية	94
4-4-1-3 الحلول التي قد تسهم في تحسين قدرة الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي على تبني وتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية	96
4-4-2 اختبار فرضيات الدراسة	98
4-4-2-1 الفرضية الأولى : لا يوجد نظام مالي كفء يمكن الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي على تبني وتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية	98
4-4-2-1-1 الفروق من وجهة نظر عينة الدراسة حول الفرضية الأولى	100
4-4-2-2 الفرضية الثانية: لا توجد معوقات تحول دون قدرة الشركات المدرجة في	101

سوق الأوراق المالية الليبي على تبني وتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية	
4-4-2-2-1 الفروق من وجهة نظر عينة الدراسة حول الفرضية الثانية	103
4-4-2-3 الفرضية الثالثة: لا توجد حلول تعمل على تحسين قدرة الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي على تبني وتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية	104
4-4-2-3-1 الفروق من وجهة نظر عينة الدراسة حول الفرضية الثالثة	106
4-4-3 تحديد الاختلاف بين أفراد عينة الدراسة	108
الفصل الخامس: الاستنتاجات والتوصيات	114
5-1 الاستنتاجات	115
5-2 التوصيات	117
المراجع العربية	118
المراجع الأجنبية	124
الملاحق	125

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1	عينة الدراسة	79
2	نتائج اختبار ثبات أداة الدراسة (كرونباخ ألفا)	81
3	توزيع عينة الدراسة حسب الوظيفة الحالية	84
4	توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي	85
5	توزيع عينة الدراسة حسب التخصص العلمي	86
6	توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة	87
7	توزيع عينة الدراسة حسب الشهادة المهنية	88
8	توزيع عينة الدراسة حسب المتابعة للمعايير	88
9	قيم ومعايير كل وزن من أوزان المقياس الخماسي المعتمد من الدراسة	89
10	مقياس الاهمية النسبية للمتوسط الحسابي	90
11	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد مجتمع الدراسة على فقرات السؤال المتعلق بوجود نظام مالي كفء يمكن الشركات المدرجة في سوق الاوراق المالية الليبي من تبني وتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية	91
12	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد مجتمع الدراسة	94

	على فقرات السؤال المتعلق بالمعوقات التي تحول دون قدرة الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي على تبني وتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية	
13	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد مجتمع الدراسة على فقرات السؤال المتعلق بالحلول التي قد تسهم في تحسين قدرة الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي على تبني وتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية	96
14	اختبار الفرضية الأولى	98
15	نتائج تحليل التباين (One way Anova) للفروق في وجهات نظر عينة الدراسة حول وجود نظام مالي كفء يمكن الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي من تبني وتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية	100
16	نتائج اختبار شافيه للفرضية الأولى	101
17	اختبار الفرضية الثانية	101
18	نتائج تحليل التباين (One way Anova) للفروق في وجهات نظر عينة الدراسة حول وجود معوقات تحول دون قدرة الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي على تبني وتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية	103
19	نتائج اختبار شافيه للفرضية الثانية	104
20	اختبار الفرضية الثالثة	104
21	نتائج تحليل التباين (One way Anova) للفروق في وجهات نظر عينة الدراسةحول وجود حلول تعمل على تحسين قدرة الشركات المدرجة في سوق	106

	الأوراق المالية الليبي من تبني وتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية	
22	نتائج اختبار شافيه للفرضية الثالثة	107
23	مقارنة المتوسطات الحسابية لعينة الدراسة حول وجود نظام مالي كفء يمكن الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي من تبني وتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية	108
24	مقارنة المتوسطات الحسابية لعينة الدراسة حول وجود معوقات تحول دون قدرة الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي على تبني وتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية	110
25	مقارنة المتوسطات الحسابية لعينة الدراسة حول وجود حلول تعمل على تحسين قدرة الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي من تبني وتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية	112

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
1	استبانة الدراسة	126
2	ملحق أسماء المحكمين	132
3	نتائج التحليل الإحصائي	133

قدرة الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي على تبني وتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية

إعداد: فاطمة علي مصباح

إشراف الدكتور: ظاهر شاهر القشي

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى الاطلاع على واقع الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي لتحديد قدرتها على تبني وتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية والوقوف على المعوقات التي تحول دون ذلك ومن ثم اقتراح الحلول والتوصيات التي قد تسهم من الحد من تلك المعوقات.

وفي سبيل تحقيق أهداف الدراسة فقد تم تصميم استبانة متخصصة وزعت على عينة الدراسة البالغة 56 فرداً من الإدارات المالية العاملة في الشركات الليبية المدرجة في السوق المالي و 33 فرداً من جهات الرقابة والتشريع وأخيراً 48 مدققاً خارجياً.

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج كان من أهمها:

1. وجود نقص ملحوظ في المهنيين المتخصصين في عينة الدراسة ككل، وعدم معرفتهم الجيدة بمعايير الإبلاغ المالي الدولية واتفاق العينة بوجود نظام مالي يمكنه تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية.
2. وجود معوقات تحول دون القدرة على تطبيق المعايير بشكل كامل من أهمها عدم استقرار الأوضاع السياسية ونوعية الاقتصاد المتبع في الدولة وضعف مساقات التعليم الجامعي.

3. اتفاق العينة على وجود بعض الحلول التي يمكن اللجوء إليها للحد من تلك المعوقات.

وانتهت الدراسة باقتراح بعض التوصيات التي كان من أهمها:

1. إنشاء جهة تشريع محاسبي متخصصة في الدولة الليبية.
2. إلزام المهنيين بالحصول على الشهادات المهنية.
3. إعادة هيكلة خطط التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية بما يتلاءم مع المعايير الإبلاغ المالي الدولية.
4. ضرورة أن تقوم الجهات المختصة في الدولة الليبية إعادة دراسة وهيكلة البنية التحتية للاقتصاد بشكل عام والتأهيل المحاسبي بشكل خاص.

The ability of listed companies in Libyan stock exchange market to adopt and apply international financial reporting standards

Prepared by: Fatma Ali Mosbah

Supervised by Dr. :ThaherShaherAlqashi

Abstract

This study aimed to investigate current position of Libyan listed companies, identify their abilities to adopt and apply international financial reporting standards, determine the obstacles faces their ability and finally to suggest solutions and recommendations that may contribute in reducing such obstacles.

In order to achieve research objectives a questionnaire was designed and distributed over a sample totaling: 56 observation from financial departments operating in Libyan companies listed in the financial market, 33 observation from legislation and control bodies, and finally 48 external auditors.

The study reached to several results, mainly:

1. There is a remarked lack of both; specialized professionals in the studied sample as a whole, and remarked lack of their knowledge regarding the International financial reporting standards, The sample agreed that the financial system applied can adopt and apply International financial reporting standards.
2. There are some obstacles that hinder their ability to adopt and apply the international financial standards fully, such as political instability, economy

type used in the state and poor accounting courses applied in Libyan universities.

3. The sample agreed upon the existence of some solutions that can be used to reduce such obstacles.

Finally the study suggested some recommendations as follows:

1. Establishing professional accounting legislation body in Libyan state.
2. Enforcing professionals to obtain accounting professional certificates.
3. Restructuring accounting teaching plans in Libyan universities in accordance with international financial reporting standards.
4. Advising Libyan state to restudy and restricting its economic infrastructure in general and accounting qualification in particular.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1-1 المقدمة

2-1 مشكلة الدراسة وأسئلتها

3-1 أهداف الدراسة

4-1 أهمية الدراسة

5-1 فرضيات الدراسة

6-1 محددات الدراسة

7-1 التعريفات الإجرائية

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1-1- المقدمة:

مع سرعة انتشار العولمة، تتزايد الحاجة لإيجاد نقطة تلاقي بين المعايير المحلية المعمول بها في إعداد التقارير المالية وبين المعايير المحاسبية الدولية. وهناك العديد من الدول التي اتجهت إلى تحقيق التوافق المحاسبي بين المعايير المحاسبية المحلية مع المعايير المحاسبية الدولية بدرجات متفاوتة، وهناك دول أخرى أخذت باعتماد المعايير المحاسبية الدولية . كما أن هناك تفاوتاً في مشاركة الدول بإصدار المعايير المحاسبية الدولية. فهناك دول تشارك في صياغة مشاريع المعايير الدولية ودول تسهم بشكل أساسي في إصدار المعايير ولها حق التصويت داخل المجلس ودول أخرى تكتفي بالتعليق على تلك المعايير كما أن هناك دولاً أخرى لا يكون لها أي دور في إصدار المعايير ولكنها تلزم شركاتها باعتماد تلك المعايير بما يلائم أنظمتها السياسية (سلوم ونوري، 2010) .

إن أسباب انهيار الشركات العالمية يرجع إلى افتقار إداراتها إلى الممارسة السليمة للرقابة والإشراف ونقص الخبرة والمهارة واختلال هياكل التمويل وعشوائية الصرف ونقص الشفافية وعدم الاهتمام بتطبيق المبادئ المحاسبية التي تعتمد على الإفصاح في إظهار المعلومات المحاسبية حول الأوضاع المالية للشركات والمؤسسات الاقتصادية مما يؤدي إلى عدم قدرتها على توليد تدفقات نقدية كافية لسداد الالتزامات المستحقة عليها وبالتالي وصولها إلى حالة الانهيار وإن وصول هذه الشركات والوحدات الاقتصادية إلى الانهيار يرجع إلى عدم تطبيق مبادئ الحوكمة التي ترتكز على المبادئ

المحاسبية والإبلاغ المالي ومنها الإفصاح والشفافية وإظهار البيانات والمعلومات الحقيقية عن الأوضاع المالية للوحدات الاقتصادية (سلوم ونوري، 2010).

ويعد عرض البيانات المالية للشركات ونشرها ضرورة أساسية للمستثمرين من أجل ترشيد قراراتهم، ويمكن القول إن قراءة البيانات المالية وخاصة محتوى الموقف المالي (المركز المالي) هو الخطوة الأولى نحو القرار الاستثماري السليم. وكلما كانت المعلومات المنشورة تتمتع بإفصاح كاف، ومعروضة بشكل مناسب تتماشى ومقتضيات معايير الإبلاغ المالي، وذلك من أجل سهولة المقارنة في الشركات الأخرى المشابهة لها في النشاط، وأيضاً لإمكانية المقارنة لفترات سابقة لنفس الشركة (معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2010).

كما أن الثبات في العرض هو أحد المزايا الجديدة التي أقرتها معايير الإبلاغ المالي، إذ يعد تحديد الأصول والالتزامات المتداولة من المصادر المهمة للمعلومات التي تساعد مستخدمي القوائم المالية عند تحليلهم للمركز المالي للشركة. ويتم عرض وتبويب أصول والتزامات الشركة التي تدور بصفة مستمرة في إطار دورة التشغيل العادية، ويستند هذا التبويب إلى إذا ما كانت بنود الأصول تستنفذ، وبنود الالتزامات تسوى خلال عملية توليد الإيرادات أثناء دورة التشغيل العادية (أبو نصار وحميدات، 2008).

– مما سبق ونظراً لأهمية معايير الإبلاغ المالي الدولي تبادر في ذهن الباحثة استفسارات وتساؤلات عديدة، وذلك من منطلق أن بلدها الغالي ليبيا لا يزال لغاية تاريخ إعداد هذا المشروع غير متبنى وغير مطبق لمعايير الإبلاغ المالي الدولية، وحسب علمها أن هناك توجهاً نحو التبني لتلك المعايير، ومن أهم الاستفسارات والأسئلة التي تدور في ذهن الباحثة سؤال مفاده:

- هل لدى الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي القدرة على تبني وتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية؟

- وانطلاقاً من هذا التساؤل سعت الباحثة من خلال هذه الرسالة إلى محاولة الوصول إلى واقع قدرة الشركات المالية على تبني وتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية وحصر المعوقات إن وجدت ومن ثم اقتراح الحلول المناسبة لتلك المعوقات.

1-2 مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تعتقد الباحثة بأن المشكلة الرئيسة تكمن في حقيقة أن ليبيا دولة نفطية ويوجد بها استثمارات لا يستهان فيها من قبل الشركات الأجنبية وفقاً لاتفاقيات دولية مع شركات مساهمة ليبية، المهم في الأمر أن الشركات الليبية المدرجة في سوق الأوراق المالية لا تزال ولغاية هذه اللحظة تعد تقاريرها المالية بشكل لا يخلو من الطابع الحكومي، وتفتقر إلى المهنية المتخصصة في إعداد القوائم المالية، وتعزو الباحثة ذلك إلى عدم تطبيق معايير الإبلاغ المالية الدولية.

جميع الحقائق السابقة قد يكون لها سبب مباشر في عدم قدرة الشركات الليبية على التنافس عالميا ولهذا لابد من تبني وتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية، لجعل أنظمة الشركات الليبية أنظمة مواكبة للعالم بشكل أكثر فاعلية.

ويمكن صياغة مشكلة الدراسة بسؤال رئيسي:

هل لدى الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي القدرة على تبني وتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية؟

ويمكن صياغة المشكلة بالأسئلة الفرعية كالتالي:

1- هل يوجد نظام مالي كفء يمكن الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي من تبني وتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية؟

2- هل توجد معوقات تحول دون قدرة الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي على تبني وتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية؟

3- هل توجد حلول تعمل على تحسين قدرة الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي على تبني وتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية؟

1-3 أهداف الدراسة

يمكن صياغة أهداف الدراسة بما يلي:

1- الاطلاع على أهمية معايير الإبلاغ المالي الدولية.

2- فحص واقع الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي لمعرفة مدى قدرتها على تبني وتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية وتحديد أي معوقات تحول دون ذلك من ثم اقتراح الحلول المناسبة لتذليل تلك المعوقات أو الحد منها.

1-4 أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من أهمية وضرورة تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية للنهوض في أي دولة بشكل عام وجعل مؤسساتها تتنافس منافسة محلياً وإقليمياً وعالمياً، وتعتقد الباحثة أن تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية في الشركات المدرجة الليبية وخصوصاً بعد الثورة سوف يكون له أثر إيجابي على عولمة تلك الشركات وضبط ممارسة المهنة فيها بشكل أخلاقي، والذى قد يساعد على الحد من الفساد المالي بشكل خاص.

لهذا فإن استطاعت الباحثة اقتراح التوصيات الملائمة التي قد تسهم في تعزيز قدرة الشركات على تبني وتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية، فإنها قد تسهم ولو بشكل بسيط في رفع سوية تلك الشركات بشكل خاص وسوية الاقتصاد في ليبيا بشكل عام.

1-5 فرضيات الدراسة

يمكن صياغة فرضيات الدراسة كالآتي:

الفرضية الأولى: لا يوجد نظام مالي كفء يمكن الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي من تبني وتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية.

الفرضية الثانية: لا توجد معوقات تحول دون قدرة الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي على تبني وتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية.

الفرضية الثالثة: لا توجد حلول تعمل على تحسين قدرة الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي على تبني وتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية.

1-6 محددات الدراسة:

لقد واجهت الباحثة عدداً من المحددات يمكن تلخيصها بما يلي:

1. الوضع السياسي الحالي: فالكل يعلم بالأحداث التي تعرضت لها ليبيا مؤخراً والتبدل السياسي الذي لم تتضح معالمه بشكل نهائي لغاية إعداد هذه الدراسة لما قد يكون له انعكاس سلبي إلى حد ما على هذه الدراسة.

2. تأثر السوق المالي والشركات المدرجة فيه بالأحداث السياسية ولقد واجهت الباحثة صعوبة كبيرة في جمع المعلومات وتحديداً في جمع الاستبانات إذ جميع من يعمل في السوق المالي والشركات لا يزال متأثراً بالوضع السياسي الجديد الذي قد يكون انعكس على إجاباتهم بشكل غير موضوعي.
3. حجم المجتمع: نظراً لما سبق فقد كان من الصعب على الباحثة تحديد عدد المجتمع الكلي للادارة المالية وجهات التدقيق الخارجي وجهات التشريع وتم التغلب على هذا الحدث بِأخذ جميع العينة التي تم توزيع الاستبانات عليها.

1-7 التعريفات الإجرائية

الإبلاغ المالي: مجموعة من الوثائق التي أعدت من قبل شركات عادة في نهاية الفترة المحاسبية، ويحتوي عموما ملخص البيانات المحاسبية لتلك الفترة، مع عرض البيانات المالية للموقف الشركة، والأداء التشغيلي، وتدفق الأموال لفترة المحاسبة(Al-Shammari, 2005).

معايير الإبلاغ المالي الدولية: هي مقاييس تهدف إلى تحديد أسس الطريقة السليمة لتحديد وقياس وعرض القوائم المالية وتأثير العمليات والأحداث والظروف على المركز المالي للمنشاة، ويمكن تعريف المعايير بأنها نماذج وإرشادات عامة تؤدي إلى توجيه وترشيد الممارسة العملية للمحاسبة والتدقيق ومراجعة الحسابات (Stewart & Kent, 2008).

معايير الإبلاغ المالي الدولية: هي عبارة عن المعايير والتفسيرات المحاسبية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية. وتهدف هذه المعايير إلى توفير معلومات ذات جودة عالية وتتمتع بالشفافية

وقابلة للمقارنة في البيانات المالية والتقارير المالية الأخرى لمساعدة المستثمرين والمشاركين الآخرين في أسواق المال العالمية والمستخدمين الأخرين للمعلومات المالية في اتخإذ القرارات الاقتصادية. (المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، 2011).

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

2-1 الإطار النظري

2-1-1 مقدمة

2-1-2 المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية.

2-1-2-1 المنظمات المحاسبية المهنية الدولية.

2-1-2-2 المنظمات الاقتصادية الدولية.

2-1-2-3 المنظمات المحاسبية المهنية الإقليمية والعربية.

2-1-3 الإطار المفاهيمي لمعايير الإبلاغ المالي والدولية.

2-1-4 تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية.

2-1-5 محددات تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية.

2-1-6 مدى الالتزام بتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية.

2-1-7 العوامل المؤثرة في تبني الدول لمعايير الإبلاغ المالي الدولية.

2-1-8 العوامل التي تساعد وتدعم تطور وانتشار معايير الإبلاغ المالي الدولية.

2-1-9 معوقات تبني الدول لمعايير الإبلاغ المالي الدولية.

2-1-10 مصادر الدعم والتأييد لتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية.

2-1-11 مزايا وعيوب معايير الإبلاغ المالي الدولية.

2-1-12 التغيرات في بيئة الإبلاغ المالي.

2-1-13 مجالات تأثير معايير الإبلاغ المالي الدولية.

2-1-14 مجالات تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية.

2-1-15 مراحل تطبيق واعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية.

2-1-16 سوق الأوراق المالية الليبي

2-2 الدراسات السابقة.

2-3 ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

2-1 الإطار النظري

2-1-1 مقدمة:

أنشئت لجنة معايير المحاسبة الدولية international Accounting Standards Committee (IASC) نتيجة لاتفاق تم بين الهيئات المهنية في عشر دول، هما أستراليا كندا، فرنسا، اليابان، المكسيك، هولندا، المملكة المتحدة، إيرلندا، والولايات المتحدة الأمريكية، وحتى عام 2000 وصل عدد الهيئات المهنية التي تمثل لجنة المعايير المحاسبة الدولية عدد 150 هيئة تنتمي إلى 104 دول.

وفي عام 1983 توصلت لجنة معايير المحاسبة الدولية إلى اتفاقية عمل مشتركة مع الاتحاد الدولي للمحاسبين International Federation of Accounting (IFAC) وتم التصديق رسمياً على إنشائه بمدينة ميونخ بألمانيا عام 1977 بهدف تنمية وتطوير المحاسبة في العالم بما في ذلك جهود التي تستهدف التوفيق بين معايير الإبلاغ المالي المطبقة في مختلف دول العالم. (أبو شمالة، 2010، ص9).

ولقد أصدرت لجنة معايير المحاسبة الدولية international Accounting Standreds Committee ما عرف بمعايير المحاسبة الدولية international Accounting Standards ما بين الأعوام من 1973 ولغاية 2003، وبعد ذلك تم استبدال مسمى لجنة معايير المحاسبة الدولية بمجلس معايير المحاسبة الدولية، international Accounting Standreds Board حيث أخذ على عاتقه تعديل كافة معايير المحاسبة الدولية، التي عرفت في هذه الآونة بمعايير الإبلاغ المالي

الدولية International Financial Reporting Standards بالإضافة إلى تبين معايير جديدة لم تكن ضمن قائمة معايير المحاسبة الدولية فيما مضى.

إن مصطلح معايير الإبلاغ المالي الدولية يمكن أن يؤخذ بمفهومه الضيق وبمفهومه الواسع، وكمفهوم بسيط تعتبر معايير الإبلاغ المالي الدولية ترقيماً جديداً لمعايير المحاسبة الدولية لتميزها عن بعضها بعضاً، أما بالمفهوم الواسع والشامل، فإن معايير الإبلاغ المالي الدولية تعّد تطوراً وامتداداً طبيعياً لمضمون ومحتوى ما صدر ويصدر من معايير المحاسبة ولجنة تفسير معايير الإبلاغ المالي الدولية.

ويعّد هذا استمراراً في التطوير والتحديث لوضع معالجات محاسبة مواكبة ومستجيبة للتطورات التكنولوجية والاقتصادية والمعلوماتية لتحقيق أهداف مستخدمي الإبلاغ المالي، إذ إنه من المعلوم أن أحد أهداف المحاسبة هو توصيل المعلومات اللازمة والمفيدة لمستخدمي الإبلاغ المالي لمساعدتهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة.

ومن الواضح أن أحد أهم أهداف مجلس معايير الإبلاغ المالي الدولية هو تعزيز وتحسين مستوى الشفافية في عملية الإبلاغ المالي حتى تعكس الحقائق والقيم الاقتصادية المعقولة للمنشأة.

إذ يعد اعتماد وتبني معايير الإبلاغ المالي الدولية شيئاً مهماً، لأنها صيغة الإبلاغ المالي العالمية، مما يجعل الشركات بشتى أنواعها وأنشطتها أكثر فهماً وقرباً من السوق العالمية، ويساعد في دخول السوق العالمية وتخفيض تكلفة رؤوس الأموال عبر الحدود.

فقد أصبحت دراسة وتحليل معايير الإبلاغ المالي الدولية حاجة ملحة للبحث في إمكانية الاستفادة منها في معالجة الكثير من المشكلات المحاسبية التي تقتضيها التطورات الاقتصادية الحديثة في جميع دول العالم.

أحرزت عملية وضع معايير الإبلاغ المالي الدولية في السنوات القليلة الفائتة عدداً من النجاحات في تحقيق واعتراف واستخدام اكبر للمعايير الدولية، وكثير من البلدان تلزم تبني واعتماد هذه الصيغة الجديدة من معايير الإبلاغ المالي الدولية أو بإعادة إصدار معاييرهم المحلية لتتواءم والمعايير الجديدة، وهذا التحول سيشكل بطبيعة الحال تحدياً لكل من معدي البيانات المالية والمحليين الماليين والمستثمرين والمدققين وكافة مستخدمي البيانات المالية من الشرائح المختلفة الأخرى. (السعيد، 2008، ص 4)

تحوز تلك المعايير على قبول معظم المجامع والمنظمات المهنية المتواجدة في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، لذا أصبحت معايير المحاسبة الدولية مرجعاً لاغنى عنه يشترشد به المهنيون في جميع أنحاء العالم، وفي دول العالم الثالث على وجه الخصوص حيث لا يتواجد في معظم تلك الدول معايير محلية تحكم الممارسات المهنية فيها، ولعل ذلك كان دافعاً لجهات الرقابة والإشراف على مهنة المحاسبة في معظم الدول العربية لأن تلزم الشركات والبنوك والمؤسسات المالية باعتماد تطبيق تلك المعايير أساساً لإعداد البيانات المالية المنشودة الصادرة عنها، وذلك بعد مراعاة تكييف تطبيقها بما يتلاءم ومتطلبات البيئة الاقتصادية والمالية المحلية في كل منها.

إن معايير الإبلاغ المالي الدولية قد أثمرت في معالجة الأمور المحاسبية على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي، وإن عدد الدول التي اعتمدت هذه المعايير قد تجاوزت 150 بلداً مما نتج عنه إزالة الفوارق الكثيرة التي كانت قائمة بين البيانات المالية وفق هذه المعايير وتلك المعدة وفق معايير محلية مختلفة. (جربوع، وحلس، 2002، ص 22)

2-1-2 المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية:

2-1-2-1 المنظمات المحاسبية المهنية الدولية

أولاً: لجنة المعايير المحاسبية الدولية:

وهي منظمة مستقلة تهدف إلى إعداد معايير يمكن استخدامها من قبل الشركات لدى إعداد القوائم المالية في جميع أنحاء العالم، وقد تم تشكيل هذه اللجنة في عام 1973 إثر اتفاق بين المنظمات المحاسبية في كل من استراليا وكندا وفرنسا وألمانيا واليابان والمكسيك وهولندا والمملكة المتحدة وايرلندا والولايات المتحدة الأمريكية. ومنذ عام 1983 شملت عضوية اللجنة كلاً من المنظمات المحاسبية المهنية الاعضاء في الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC وابتداء من كانون الثاني 1996 صارت اللجنة تضم 116 منظمة من 85 دولة وابتداء من عام 1999 أصبحت اللجنة تضم 142 عضواً من 103 بلد يمثلون مليوني محاسب. (القاضي، وحمدان، 2000، ص 36)

وتهدف لجنة المعايير المحاسبية الدولية إلى:

1. صياغة وإعداد ونشر معايير المحاسبة ذات النفع العام الواجب التقيد بها لدى عرض القوائم المالية وتعزيز قبولها والتقيد بها في جميع أنحاء العالم.
2. العمل بشكل عام على تحسين وتناغم المعايير والإجراءات المحاسبية والأنظمة المتعلقة بعرض القوائم المالية.

وتحصل اللجنة على إيرادات من بيع منشوراتها كما تتلقى دعماً مالياً من الاتحاد الدولي للمحاسبين وبعض المنظمات المحاسبية والشركات والمؤسسات ومنشأت التدقيق الكبرى.(القاضي، وحمدان، 2000، ص36)

3. العمل بوجه عام على تحسين الأنظمة والمبادىء المحاسبية، وتعّد لجنة معايير المحاسبية الدولية من أنشط الهيئات الدولية في هذا المجال إذ إنه حتى بداية عام 2000 أصدرت لجنة معايير المحاسبة الدولية (40) معياراً دولياً للمحاسبة كما قامت اللجنة بإجراء (11) تنقيحاً لمعايير سبق إصدارها وأيضاً أصدرت (18) تفسيراً لمعايير محاسبية تم إصدارها في فترات سابقة. (أبو شمالة، 2010، ص 11)

ثانياً: الاتحاد الدولي للمحاسبين:

ينتسب إلى الاتحاد الدولي للمحاسبين 117 منظمة محاسبية متواجدة في 84 دولة مختلفة وينضم إلى عضويتها أكثر من مليون وربع مليون محاسب في العالم، ولديه علاقة عمل وطيدة مع هيئات أخرى مثل لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC ومعهد المراقبين الداخليين IAA والأمم المتحدة والمنظمة الدولية للتجارة WTO والمصارف الدولية والمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO).

وفي تشرين الأول من عام 1977 حل الاتحاد الدولي للمحاسبين محل لجنة التنسيق الدولي، إذ وقع الاتفاق على تأسيس اتحاد المحاسبين الدولي من قبل 63 منظمة مهنية من 49 دولة تمثل أكثر من نصف مليون محاسب قانوني وقد سجل اتحاد المحاسبين الدولي (IFAC) كمنظمة مهنية وفقاً لمواد القانون المدني السويسري في محاكم جنيف بسويسرا كما تم توطين المكتب الإداري للاتحاد في نيويورك.

وقد حدد دستور الاتحاد الهدف الشامل له في تطوير وتعزيز مهنة محاسبية دولية متناسقة كما تتمكن من تقديم خدمات ذات نوعية دولية (القاضي، حمدان، 2000، ص 40)

وينفذ برنامج عمل الاتحاد من خلال اللجان التالية:

1. لجنة التعليم / تضع معايير التعليم والتدريب التأهيلي اللازم لمزاولة التدقيق "المحاسبة القانونية" بالإضافة إلى التعليم المهني المستمر لأعضاء المهنة على أن تخضع بيانات اللجنة لموافقة المجلس.
2. لجنة السلوك المهني/ وتضع معايير أداب السلوك المهني وتعزيز قيمتها وقبولها من قبل المنظمات الأعضاء بموافقة مجلس الاتحاد.
3. لجنة المحاسبة المالية والإدارية: وتعمل على تطوير المحاسبة المالية والإدارية عبر إيجاد البيئة التي تزيد من مستوى كفاءة المحاسبين الإداريين في المجتمع بصورة عامة ولها أن تصدر البيانات اللازمة مباشرة نيابة عن مجلس الاتحاد.
4. لجنة القطاع العام/ تضع المعايير والبرامج الهادفة لتحسين الإدارة المالية للقطاع العام وقدرته المحاسبية بما في ذلك.
   - وضع معايير المحاسبة والمراجعة وتعزيز قبولها الطوعي.
   - وضع البرامج لتشجيع البحث والتعليم.
   - تشجيع وتسهيل تبادل المعلومات بين المنظمات الأعضاء والجهات الأخرى المهتمة (القاضي، وحمدان، 2000، ص 47)

وكان الاتحاد قد عقد اتفاقاً مع لجنة معايير المحاسبة الدولية يقضي بأن يتولى الاتحاد مهمة إصدار معايير المراجعة الدولية ومعايير رقابة الجودة لعمليات المراجعة وإصدار قواعد السلوك المهني وقواعد وضوابط التعليم المستمر، بالإضافة إلى إصدار معايير المحاسبة في القطاع العام، تاركاً للجنة مهمة إصدار معايير المحاسبة الدولية تحت إشرافه على نحو تبدو معه لجنة معايير المحاسبة الدولية وكأنها لجنة تابعة للاتحاد الدولي للهيئات المحاسبية العالمية، وقد كانت تبعية اللجنة

للاتحاد محل انتقاد من قبل هيئات أسواق رأس المال وهيئات وضع معايير المحاسبة الوطنية في كثير من الدول.

ومع ذلك فإن تلك التبعية كانت قد أسهمت في الانتشار العالمي لمعايير الإبلاغ المالي الدولية خاصة من قبل تلك الدول التي ليس لها معايير محاسبية وطنية (أبو شربة، 2009، ص 53)

ثالثاً: مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)

تمت إعادة هيكلة لجنة معايير المحاسبة الدولية بتاريخ 2001/1/25 بهدف تحقيق التوافق بين معايير المحاسبة والممارسات الوطنية، وإيجاد معايير دولية، منظمة مستقلة ويتم تمويله من القطاع الخاص، وقد تحمل مسؤولية وضع المعايير المحاسبية ابتداء من شهر نيسان 2001 من لجنة معايير المحاسبة الدولية ويتألف المجلس من (14) عضواً من تسعة بلدان.

ومن الأمثلة على التحسينات المتعلقة بمعايير المحاسبة الدولية في مسودة المشروع الذي يقوم به المجلس ما يلي:

1. التوافق Convergence

- التوسع تعريف المصطلح "الأطراف ذات العلاقة يغطي أطراف إضافية أخذت مثل مشاريع وخطط التقاعد وغيرها.
- عدم السماح بتسمية بنود دخل أو مصاريف كبنود استثنائية "سواء قائمة الدخل أو الملاحظات.
- التوسع في الإرشاد حول احتساب ربحية السهم الواحد ليتطابق مع الممارسة العملية في عدد من البلدان.

2. استبعاد البدائل Removal of Options

- منع استخدام طريقة تسعير المخزون على أساس الطريقة الواردة أخيراً صادر أولاً (LIFO) التي تستخدم أحياناً في الولايات المتحدة الأمريكية وأماكن اخرى.
- تصحيح الأخطاء باحتسابها للأحداث الماضية وليست من خلال الدخل الحالي أو بأثر رجعي.
- احتساب التغيرات الطوعية في السياسات المحاسبية يستمر أيضاً بالنسبة للأحداث الماضية وليس من خلال الدخل الحالي أو بأثر رجعي.

3. تحسينات أخرى (Other Improvements)

وضعت متطلبات لضمان أن الالتزام بتطبيق المعايير الدولية لا يقود إلى نتائج مضللة فيما يكون الالتزام إجبارياً بغض النظر عن الظرف السائد أو حق الدولة بالسيادة. (حميدات، 2004، ص 132)

هذا وقد ورث مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) المعايير المحاسبية الصاردة عن لجنة معايير المحاسبة الدولية حيث سيتم وابتداء من بداية عام 2005 إطلاق اسم معايير الإبلاغ المالي الدولية لتشمل كل معايير الصادرة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات الإبلاغ المالي الدولية (IFRIC) ومعايير المحاسبة الدولية (IASS) والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسير المعايير "SIC" (حميدات، 2004، ص 135)

رابعاً: الهيئات الاستشارية المعاونة للجنة معايير المحاسبة الدولية

تعتمد لجنة معايير المحاسبة الدولية على العديد من الهيئات الاستشارية في أداء مهماتها، وتشمل هذه الهيئات الاستشارية ما يلي:

1. الغرفة الدولية للتجارة.
2. المنظمة الدولية لهيئات البورصة.
3. هيئة المصارف الدولية.
4. هيئة المحاماة الدولية.
5. البنك الدولي.
6. مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي.
7. المفوضية الأوروبية.
8. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية كمراقب.
9. الاتحاد الدولي لحرية التجارة والاتحاد الدولي للعمل.

بالإضافة إلى هيئات إقليمية تضطلع بمهمات التنسيق بين معايير المحاسبة للدول ذات العضوية منها على سبيل المثال:

1. مجلس المحاسبة الافريقي African Accounting Council (AAC)
2. جمعية المحاسبة لدول جنوب شرق أسيا Accounting Association of Southeast Asian Nation
3. الاتحاد الأوروبي للمحاسبين Euyopean Union of Accountantsl (UEC)
4. جمعية المحاسبة في الأقطار الامريكية International Accounting Association

(أبو شمالة، 2010، ص 14)

2-1-2-2 المنظمات الاقتصادية الدولية:

أولاً: **البنك الدولي للإنشاء والتعمير** International Bank for Reconstruction & Development (IBRD)

تم إنشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير الذي يعرف اختصاراً بالبنك الدولي World Bank في يوليو من عام 1944 بحضور 44 دولة، ولكن بدأ أعماله في يونيو من عام 1946م.

يهدف البنك إلى تشجيع رؤوس الأموال بغرض تعمير وتنمية الدول المنظمة اليه وتحتاج إلى مساعدته في إنشاء مشروعات ضخمة طويلة الأجل تساعد على تنمية اقتصاد الدولة.

وتتمثل أشكال المساعدة التي يقدمها البنك في اقتراض الدول من أمواله الخاصة أو من خلال إصدار سندات قروض للاكتتاب الدولي كما تمثل في تقديم ضمانات للقروض من دول أخرى.

وتشمل مجموعة البنك الدولي عدة مؤسسات دولية منها:

- البنك الدولي للإنشاء والتعمير.
- الرابطة الدولية للتنمية.
- مؤسسة التمويل الدولية. (جربوع، وحلس، 2002، ص41)

ثانياً: صندوق النقد الدولي International Monetary Fund (IMF)

تم إنشاء صندوق النقد الدولي في عام 1944 ولكن لم يبدأ أعماله إلا في مارس 1947م ويهدف الصندوق إلى:

- تحقيق التعاون الدولي في مجال النقود "السياسة النقدية الدولية"
- استقرار أسعار صرف العملات.

- التخلص من القيود المفروضة على الصرف الأجنبي.

ثالثاً: المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية International Organization of Securities Committee (IOSCO)

تعمل المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية IOSCO مع لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC لتطوير مهنة المحاسبة ومبادىء الإفصاح فهي تسعى إلى تطوير مبادىء تناسب أسواق الأوراق المالية، تهدف المنظمة إلى حماية المستثمرين والتأكد من عدالة السوق بالإضافة إلى تقليل المخاطرة. أي تقليل تأثير الاخفاق على الأسواق المالية. (جربوع،وحلس 2002، ص 52)

2-1-2-3 المنظمات المحاسبية المهنية الإقليمية والعربية:

أولاً: الاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب.

تأسس الاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب في السبعينات من القرن العشرين وقد أسس له معهد في سنة 1979 يعرف باسم المعهد العربي للمحاسبة والتدقيق له فروع ومراكز امتحانات في معظم الدول العربية يمنح المعهد شهادة مهنية تؤهل حاملها ممارسة مهنة المحاسبة والتدقيق في العالم العربي.

ثانياً: المجمع العربي للمحاسبين القانونيين Arab Society of Certified Accountant

تأسس المجمع العربي للمحاسبين القانونيين في العاصمة البريطانية "لندن" في سنة 1983م، إذ التقى عدد من قادة مهنة المحاسبة في العالم العربي في مقر الجمعية البريطانية للمحاسبين القانونيين، وقد تم الاتفاق على تأسيس هيئة مهنية تفي بشؤون مهنة المحاسبة وتدقيق الحسابات في العالم العربي.

بعد عام واحد وفي سنة 1984م أسس المجمع جمعية مهنية له في الأردن تعرف باسم "جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين (الأردن) تمكنت هذه الجمعية في سنة 1987 من الحصول على عضوية أكبر مجمع مهني في العالم وهو الاتحاد الدولي للمحاسبين.

ويصدر عن المجمع العربي للمحاسبين القانونيين مجلة مهنية "المجمع العربي للمحاسبين القانونيين" وقد صدر منها حتى الآن 116 عدد ويمنح المجمع شهادة مهنية" محاسب قانوني عربي (ACPA). (جربوع،وحلس،2002، ص 41)

2-1-3 الإطار المفاهيمي لمعايير الإبلاغ المالي الدولية:

قامت لجنة معايير المحاسبة الدولية International Accounting Standards Committee في العام 1989 بوضع ونشر الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية، وتم في العام 2001 تعديل هذا الإطار من قبل مجلس معايير الإبلاغ المالي الدولية International Accounting Standards Board يشكل الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية الإطار العام الذي يسترشد به مجلس معايير الإبلاغ المالي الدولية في عملية إصدار معايير جديدة وفي عملية إجراء تعديلات على المعايير الموجودة حالياً وفي عملية معالجة أي من الموضوعات المحاسبية التي لم يتم تغطيتها بشكل مباشر في معايير المحاسبة الدولية الحالية.

إذ إن الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية تم وضعه لمساعدة هيئات وضع المعايير الوطنية على تطوير المعايير الوطنية، ولمساعدة مستخدمي المعلومات المحاسبية على تفسير المعلومات الواردة في القوائم المالية ومعرفة الخلفية التي أعدت على اساسها. (أبو نصار، حميدات، 2010، ص 20)

ويمكن تعريف الإطار المفاهيمي: هو نظام مترابط من الأهداف والمبادىء المترابطة مع بعضها التي تؤدي بدورها إلى معايير متسقة تصف طبيعة ووظيفة ومحددات المحاسبة المالية والقوائم المالية، الذي يجب أن يساعد مستخدمي التقارير المالية في زيادة فهمهم وتقديرهم في الإبلاغ المالي، ويعزز من قابلية المقارنة للإبلاغ المالي للمشاريع. (السعيد، 2008، ص11)

مكونات الإطار المفاهيمي:

يتضمن الإطار المفاهيمي المواضيع التالية:

أولاً: مستخدمو المعلومات المحاسبية.
ثانياً: أهداف القوائم المالية.
ثالثاً: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.
رابعاً: الفروض الاساسية.
خامساً: عناصر القوائم المالية.
سادساً: مفاهيم رأس المال.

أولاً: مستخدمو القوائم المالية واحتياجاتهم من المعلومات:

Users of Financial Statements and their Information Needs

تلجأ فئات متعددة لاستخدام المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة، وقد حدد الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية عدداً من الفئات كمستخدمين للقوائم المالية، كما حدد الإطار طبيعة المعلومات التي تحتاجها كل فئة على النحو التالي:

المستثمرون الحاليون والمحتملون:

وأهم المعلومات التي تحتاجها هذه الفئة تتمثل في الآتي:

- المعلومات التي تساعد المستثمر في اتخاذ قرار شراء أو بيع أسهم الشركة.

- المعلومات التي تساعد المستثمر في تحديد مستوى توزيعات الأرباح الماضية والحالية والمستقبلية وأي تغيير في أسعار أسهم الشركة.
- المعلومات التي تساعد المستثمر في تقييم كفاءة إدارة الشركة.
- المعلومات التي تساعد المستثمر في تقييم سيولة الشركة ومستقبلها وتقييم سهم الشركة بالمقارنة مع أسهم الشركات الأخرى.
- **الموظفون:** يحتاج الموظف في الشركة إلى معلومات تتعلق بمدى الأمان الوظيفي، ومدى التحسن الوظيفي المتوقع في المستقبل، بالإضافة إلى معلومات تساعد في تعزيز مطالب بتحسين أوضاعهم الوظيفية.
- **الموردون والدائنون التجاريون:** تحتاج هذه الفئة إلى معلومات تساعدها في تقدير ما إذا كانت الشركة ستكون عميلاً جيداً قادراً على سداد ديونه.
- **العملاء:** يحتاج العملاء إلى معلومات تساعد في التنبؤ بوضع الشركة المستقبلي وقدرتها على الاستمرار في عملية إنتاج وبيع سلعها.
- **المقرضون:** يحتاج المقرضون إلى معلومات تساعد في تقدير قدرة الشركة المقترضة على توفير النقدية اللازمة لسداد أصل القرض والفوائد المستحقة عليه في الوقت المناسب.
- **الجمهور:** يحتاج الجمهور إلى المعلومات التي تخص الأطراف السابقة أعلاه، كما قد يحتاج إلى معلومات خاصة اضافية قد يكون من الصعب توفيرها ضمن القوائم المالية ذات الغرض العام.

- **الحكومة ودوائرها المختلفة والجهات المنظمة لأعمال المنشآت**

تحتاج هذه الفئة إلى معلومات تساعدها في التأكيد من مدى التزام الشركة بالقوانين ذات العلاقة مثل قانون الشركات وقانون ضريبة الدخل، كما تحتاج إلى معلومات تساعد في تقدير الضرائب المختلفة على الشركة وتحديد مدى قدرة الشركة على تسديد هذه الضرائب ومدى المساهمة العامة للشركة في الاقتصاد الوطني.

ومن الجدير ذكره أن فئات مستخدمي القوائم المالية تتسع لتشمل جميع من لهم مصلحة في المنشأة (Stakeholders) سواء بشكل مباشر أو غير مباشر ومن هذه الفئات التي لم يرد ذكرها ضمن الإطار الصادر عن لجنة معايير المحاسبة الدولية: إدارة المنشأة – والمحللون والمستشارون الماليون – والسوق المالي – والمنافسون والمحامون.

ويوضح الإطار المفاهيمي أن العامل المشترك لجميع مستخدمي القوائم المالية هو الحصول على معلومات تساعدهم في عملية تقييم مدى قدرة المنشأة في توليد تدفقات نقدية أو تدفقات شبه نقدية وتوقيت ودرجة التأكد في مدى حصول هذه التدفقات في المستقبل. (أبو نصار، وحميدات، 2010، ص5)

ثانياً: أهداف القوائم المالية: The Objective of Financial Statements

يجب أن توفر القوائم المالية معلومات لمجموعات متنوعة من مستخدميها لإعلامهم بالمركز المالي والأداء المالي والتغيرات في المركز المالي، والتي يمكن أن تؤثر على قدرات المستخدمين بحيث تكون لهم القدرة على تقييم الإدارة ومساءلتها. (أبو شربة، 2009، ص42)

ولقد حدد المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) مكونات القوائم المالية على النحو التالي:

1. قائمة المركز المالي.
2. قائمة الدخل الشاملة للفترة المالية وتشمل هذه القائمة قائمة الدخل للفترة المالية.

3. قائمة التغيرات في حقوق الملكية.

4. قائمة التدفقات النقدية.

5. السياسات المحاسبية والإيضاحات التفسيرية. (أبو نصار، حميدات،2010 ، ص 6)

ثالثاً: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية: Qualitative Characteristics of Financial Statements

الخصائص النوعية هي صفات تجعل المعلومات المعروضة في القوائم المالية ذات فائدة لمستخدمي المعلومات المحاسبية، وتجعل المعلومات المحاسبية ذات جودة عالية.

هذه الخصائص تكون ذات فائدة كبيرة لكل من المسوؤلين عن وضع المعايير المناسبة والمسؤولين عن إعداد التقارير المالية في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج عن تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية البديلة.

أهم هذه الخصائص التي حددها مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB هي:

1. ملاءمة المعلومات Relevance
2. إمكانية الاعتماد على المعلومات أو درجة الثقة بها (Reliability) من الأمور المهمة، أن مستوى جودة المعلومات لا يعتمد فقط على الخصائص الذاتية للمعلومات الملائمة والموثوقية بل يعتمد أيضاً على خصائص تتعلق بمتخذي القرارات (مستخدمو المعلومات). (الخطيب، والقشي،2004 ص81)

اولاً: خاصية الملاءمة/ حتى تكون المعلومات مفيدة، فإنه يجب ان تكون ملائمة لحاجات متخذي القرارات وتمتلك المعلومات حسب مجلس معايير المحاسبة الدولية خاصية ملاءمة، عندما تؤثر على

القرارات الاقتصادية للمستخدمين بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو تعزيز أو تصحيح تقييماتهم الماضية. (صالح، 2009، ص 34)

إن المعلومات المحاسبية الملائمة تمكن مستخدميها من:

1. تكوين توقعات عن النتائج التي سوف تترتب على الأحداث الماضية أو الحاضرة أو المستقبلية.
2. تعزيز التوقعات الحالية أو أحداث تغيير في هذه التوقعات. وهذا يعني أن المعلومات الملائمة تؤدي إلى تغيير درجة التأكد بالنسبة للقرار محل الدراسة.
3. تحسين قدرة متخذ القرار على التنبؤ بالنتائج المتوقعة في المستقبل وتعزيز أو تصحيح التوقعات السابقة والحالية.
4. تقييم نتائج القرارات التي بنيت على هذه القرارات. (الخطيب، والقشي، 2004، ص76)

ومما يمكن أن نستنتج بأن خاصة الملائمة تكون من الخصائص الفرعية التالية:

1. **التوقيت الملائم:** أي وصول المعلومات المعدة إلى مستخدميها في الوقت المناسب.

إذ إنه كلما زادت سرعة توصيل المعلومات المحاسبية إلى مستخدميها كان الاحتمال كبيراً في التأثير على قراراتهم المتنوعة. وكلما زاد التأخير في توصيل المعلومات كانت الثقة أكبر بأن معلومات لا تعتبر ملاءمة أو صحيحة. لذلك فإن درجة معينة من صحة المعلومات ودقتها يمكن التضحية بها لغرض زيادة توقيت المعلومات بشيء من الدقة لصالح التوقيت المناسب لأن عملية اتخاذ القرار (أو القرار نفسه) تكون دائماً محدودة بفترة معينة.

لذلك فان المعلومات الملائمة، هي تلك التي تتوفر في الوقت المناسب، ولو كان ذلك على حساب الثقة في عملية القياس، أو مدى التأكد من صحة المقاييس الناتجة.

2. **القدرة على التنبؤ:** وتعني احتواء المعلومات على قدرة تنبؤية وبالتالي تمكين مستخدمي المعلومات من التنبؤ أو تقدير المستقبل وتكوين صورة احتمالية "تقديرية" عنه.

فالمعلومة الجيدة هي التي تمكن المستخدم من تكوين التوقعات من النتائج المستقبلية وتحسين إمكاناته وقدراته في هذا المجال.

3. **القدرة على إعادة التقييم:** ويقصد بذلك احتواء المعلومات على خاصية تمكين مستخدمها من التقييم الارتدادي أو التغذية العكسية أو المرتدة من خلال المعلومات التي ينتجها نظام المعلومات التي تسهم في تحسين وتطوير نوعية مخرجات من المعلومات النظام وقدرته على التكيف في الظروف البيئة المتغيرة باستمرار. (الخطيب، والقشي، 2004، ص77)

ثانياً: خاصية الموثوقية:

متى تكون المعلومات مفيدة يجب أن تكون موثوقة، تمتلك المعلومات صفة الموثوقية إذا كانت خالية من الأخطاء المهمة ومحايدة، ويمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمين كمعلومات تمثل بصدق العمليات والاحداث أو من المتوقع أن تمثل الأحداث المستقبلية بمعقولية.

وقد بين مجلس معايير الإبلاغ المالي الدولية أن هذه الخاصية تتحقق من خلال الخصائص الفرعية التالية:

1. **التمثيل الصادق:** يقصد به أن الأرقام والأوصاف المحاسبية تمثل ما هو موجود فعلاً أو ما حدث فعلاً وأية بيانات تفتقر لهذه الصفة لا يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الاستثمارية. (أبو نصار، وحميدات 2010، ص 61)
2. **الجوهر فوق الشكل:** حتى تمثل المعلومات المالية بصدق العمليات المالية والأحداث الأخرى التي من المفترض تمثيلها، فإن الإطار ينص على محاسبتها وعرضها وفقاً لجوهرها وحقيقتها الاقتصادية حتى لو كان شكلها القانون مختلف. (ميرزا، هولت، أوريل، 2006، ص 8)
3. **الحياد:** يعني حياد المعلومات (عدم تحيزها) أن يكون الهدف من نشرها هو خدمة كافة الأطراف دون أي تحيز في توجيهها لخدمة جهة معينة دون أخرى، إذ تعدّ البيانات المالية غير محايدة إذا كانت طريقة اختيارها وعرضها تؤثر في عملية اتخاذ قرار بهدف الوصول إلى نتيجة محسومة سلفاً. (أبو شربة، 2009، ص 44)
4. **الحيطة والحذر التحفظ:** تعني هذه الخاصية وجود درجة من الحذر في اتخاذ الأحكام الضرورية لإجراء التقديرات المطلوبة في ظل حالات عدم التأكد بحيث لا يتم تضخيم الأصول والإيرادات أو الدخل أو تخفيض للالتزامات والمصروفات.

إلا أن ممارسة الحذر يجب أن تكون بمقدار معقول ودون مبالغة بحيث لا يسمح بتكوين احتياطيات سرية أو مخصصات مبالغ فيها، أو تخفيض متعمد للأصول والدخل أو مبالغة مقصودة بالالتزامات والمصروفات، إذ تؤدي المبالغة في الحذر والتحفظ إلى جعل القوائم المالية غير محايدة. وبالتالي عدم تحقيق خاصية الموثوقية.

5. **الاكتمال:** حيث يجب أن تكون معلومات مكتملة في حدود ما تسمح به اعتبارات الأهمية النسبية للتكلفة. فقد يؤدي حذف بعض المعلومات إلى جعل البيانات المالية مزيفة ومضللة ومن ثم تفقد مصداقيتها ولا تكون ملائمة. (ابو شربة، 2009، ص44)

ثالثاً: قابلية الفهم

تشير قابلية الفهم إلى المعلومات التي تكون مفهومة بسهولة بالنسبة للمستخدمين الذين يملكون معرفة جيدة بالنشاطات التجارية والاقتصادية والمحاسبة ولديهم رغبة في دراسة المعلومات بدرجة معقولة من العناية.

رابعاً: قابلية للمقارنة

تشير قابلية المقارنة إلى المعلومات التي يمكن مقارنتها عبر الوقت وبين المنشآت. ولتحقيق قابلية المقارنة، ينبغي محاسبة المعاملات والأحداث المشابهة بنفس الطريقة من قبل منشأة من خلال منشأة أخرى، عبر الوقت بالنسبة لتلك المنشأة، ومن قبل منشآت مختلفة. (ميرزا، هولت، اوريل، 2006، ص9)

وتتضمن عملية المقارنة الثبات في استخدام السياسات المحاسبية من فترة لأخرى أي الاتساق في تطبيق تلك السياسات. كذلك يجب الثبات في أسلوب عرض القوائم المالية من فترة لأخرى وتضيف البنود ولا يسمح للمنشأة بتغيير السياسات المحاسبية إلا في ظروف محددة تحقق خاصية الملاءمة والموثوقية . (أبو نصار، وحميدات، 2010، ص 15)

*** المشاكل والمحددات لاستخدام الخصائص النوعية**

1- احتمالات التعارض بين الخصائص الرئيسية للمعلومات المحاسبية والملاءمة والموثوقية.

إذ لا يوجد توافق بين ملاءمة المعلومات ودرجة الوثوق بها فمثلاً قد ترفض معلومة معينة أو تقبلها إذا كانت ملائمة ولكنها غير موثوق بها، أو أنها موثوق بها ولكنها غير ملاءمة.

فأرقام التكلفة التاريخية تتمتع بدرجة عالية من الثقة لخلوها من التحيز، إلا أن الأرقام التاريخية تتمتع بدرجة منخفضة من الملاءمة لأن تلك الأرقام أقل ارتباطاً – أو تمثيلاً للواقع الفعلي.

2- **احتمالات التعارض بين الخصائص الفرعية.**

كالتعارض بين التوقيت الملائم والقدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية، فقد تصل المعلومة في الوقت المناسب ولكنها لا تمتلك قدرة عالية على التنبؤ، كما في حالة أرقام التكلفة التاريخية. كذلك إن السرعة في إعداد المعلومات غالباً ما يكون على حساب درجة الدقة والاكتمال وعدم التأكد.

3- ليست كل المعلومات الملائمة والموثوق بها تعتبر معلومات مفيدة لأنها قد لا تكون ذات أهمية نسبية تذكر.

"اختبار مستوى الأهمية" إن البند يعد مفيداً وذا أهمية نسبية إذ أدى حذفه أو الإفصاح عنه بطريقة محرفة إلى التأثير على متخذ القرار.

4- **كذلك قد تكون تكلفة الحصول على المعلومات أكبر من العائد المتوقع منها.**

إن القاعدة العامة فيما يتعلق باختبار محدد التكلفة والعائد هي أن المعلومات المحاسبية يجب عدم انتاجها وتوزيعها إلا إذا زادت منفعتها عن كلفتها وإلا فإن الشركة تتكبد خسارة عند الإفصاح عن تلك المعلومة. وذلك بسبب الإفصاح عن معلومات لكنها تفوق منفعتها.

5- **قد تكون المعلومات المحاسبية ملائمة وموثوق بها إلا أنه تواجه مستخدمها صعوبة فهمها، وتحليلها واستخدامها في نموذج القرار الذي يواجهه.**

هناك عدد كبير من المستخدمين يمتلكون مستويات استيعاب وتعليم مختلفة وكذلك أهداف مختلفة ومتعددة مما يجعل من هذه المهمة صعبة للغاية بالنسبة للمحاسب.

لذلك يقع على عاتق المحاسب بعّد الجهة التي تعد التقارير المالية مهمة التوفيق بين الرغبات والصفات المتعددة والمتباينة لمستخدمي المعلومات المحاسبية التي تحتويها تلك التقارير.

6- **أهمية المقارنة في عملية اتخاذ القرار.**

فإن ما يهتم به مستخدمو المعلومات المحاسبية مقارنة المعلومات الخاصة بشركة معينة مع شركات منافسة أو مع قطاع الصناعة الذي تنتمي إليه هذه الشركة.

إلا أن عملية المقارنة سواء المكانية أو الزمنية قد لا تكون ذات جدوى عندما لا تلتزم للشركات بسياسة التمثيل أو الاتساق وعدم تغيير الطرق المحاسبية بمجرد الرغبة في التغير وعند تغيير الطرق فإنه من الضروري الإفصاح عن هذا التغير والآثار المترتبة نتيجة هذا التغيير على الوضع المالي ونتيجة النشاط للشركة ذات العلاقة. (الخطيب، والقشي، 2004، ص ص 80-81)

رابعاً : الفروض الأساسية:

هي الفروض التي يتم إعداد القوائم المالية بموجبها ولتحقيق أهداف القوائم المالية يجب أن تعد تلك القوائم وفق الفرضيتين التاليتين:

1- أساس الاستحقاق

يجب على المنشأة إعداد قوائمها المالية بموجب أساس الاستحقاق وإعداد قائمة التدفقات النقدية ويتطلب أساس الاستحقاق الاعتراف بالمصروفات التي تخص الفترة المالية سواء تم دفعها أو لم يتم وكذلك الاعتراف بالإيرادات المكتسبة والمكاسب الأخرى سواء تم قبضها أو لم يتم أي بغض النظر عن واقعة الدفع أو القبض وتطبيق أساس الاستحقاق يؤدي إلى تحقيق أهداف القوائم المالية الممثلة في تقديم المعلومات حول المركز المالي للمنشأة ونتائج أعمالها خلال فترة معينة.

2- فرض الاستمرارية:

عند إعداد القوائم المالية باتباع معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRSs يتم افتراض أن المنشأة مستمرة إلى أجل غير محدد في المدى المستقبلي المتطور، وعند وجود شكوك حول استمرارية المنشأة أو أن لدى إدارة المنشأة نية لتصفية المنشأة أو تقليص أعمالها بشكل جوهري، عندها يجب الإفصاح عن حالات عدم التأكد المتعلقة بعدم الاستمرارية ولا يتم إعداد القوائم المالية على أساس أنها مستمرة بل على أساس آخر مثل أساس التصفية مثلاً. (أبو نصار، حميدات، 2010، ص13)

خامساً: عناصر القوائم المالية:

تشمل على قائمة المركز المالي (الأصول والالتزامات والملكية)، وقائمة الدخل (الإيرادات والمصروفات):

- **الأصول:** هي موارد خاضعة تسيطر عليها المنشأة نتيجة لأحداث سابقة، والذي يتوقع أن تتدفق منه منافع اقتصادية مستقبلية للمنشأة.

- **الالتزامات:** هي عبارة عن التزام مالي على المنشأة ينجم عن أحداث سابقة الذي يتوقع أن تؤدي تسويته إلى تدفق صادر من المنشأة لموارد تتضمن منافع اقتصادية.
- **حقوق ملكية:** هي عبارة عن الحصة المتبقية في أصول المنشأة بعد استبعاد كافة التزاماتها.
- **الدخل:** عبارة عن الزيادة في المنافع الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية على صورة تدفقات واردة أو زيادة في الأصول أو انخفاض في الالتزامات. والذي يترتب عليه زيادة حقوق ملكية باستثناء ما يتعلق بالمساهمات من المشاركين في حقوق ملكية.
- **المصروفات:** عبارة عن الانخفاض في المنافع الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية على صورة تدفقات صادرة أو استنفاد للموجودات أو تكبد التزامات تؤدي إلى انخفاض في حقوق ملكية باستثناء ما يتعلق بالتوزيعات على المشاركين في حقوق الملكية.(ميرزا ، هولت، أوريل ، 2006، ص 9)

سادساً: مفاهيم رأس المال

يركز إطار العمل المفاهيمي على مفهومين لرأس المال، المفهوم المالي والمفهوم المادي وذلك فيما يلي:

1- المحافظة على رأس المال المالي: في ظل هذا المفهوم يتم احتساب الربح فقط إذا كانت القيمة المالية أو النقدية لصافي الموجودات في نهاية الفترة تزيد على القيمة المالية أو النقدية لصافي الموجودات في بداية الفترة وذلك بعد استبعاد أية توزيعات على الملاك أو مساهماتهم خلال الفترة.

ويمكن قياس المحافظة على رأس المال المالي بالوحدات النقدية أو بوحدات ذات قــوة شــرائية موحدة وذلك بعد استبعاد أي توزيعات على الملاك أو مساهماتهم خلال الفترة.

2- المحافظة على رأس المال المادي:

في ظل هذا المفهوم يتم احتساب الربح فقط إذا كانت قدرة الانتاج المادية أو القــدرة التــشغيلية للشركة أو الموارد أو الأموال المطلوبة لتحقيق هذه القدرة في نهاية الفترة تفوق قــدرة الانتــاج المادية في بداية الفترة أو مساهماتهم خلال الفترة.

ويرجع الاختلاف الرئيسي بين مفهومين المحافظة على رأس المــال إلــى معالجــة تــأثيرات التغييرات في أسعار موجودات ومطلوبات الشركة وبصفة عالية يمكن للشركة المحافظة علــى رأسمالها إذا كان لديها رأس مال في نهاية الفترة مساوياً لما كان لديها في بدايــة الفتــرة، وأي مبلغ زائد عما يلزم للمحافظة على رأس المال في بداية الفترة يعتبر ربــح. (أبــو زر، 2008، ص4)

2-1-4 تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) International Financial Reporting Standards

إن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، ما هي إلا المعايير التي أعلن عنها مجلس معايير الإبلاغ المالي الدولية، التي كانت تعرف مسبقاً بمعايير المحاسبة الدولية التي صدرت عن لجنة معايير المحاسبة الدولية، وهي الهيئة السابقة لمجلس معايير المحاسبة الدولية، ويمكن أن توصف هذه المعايير بأنها "لغة المحاسبة الدولية المشتركة".

سنقوم باستعراض معايير الإبلاغ المالي من حيث التسمية وتاريخ بداية العمل به والهدف من هذا المعيار وفقاً للجدول التالي:

أهداف معايير الإبلاغ المالي الدولية

رقم المعيار	اسم المعيار	تاريخ الاصدار	التعريف
الاول (1)	التبني الأول لمعايير الإبلاغ المالي الدولية	حزيران عام 2003 ساري مفعول 2004/1/1	هو أن تقوم الشركة بالاعلان صراحة وبشكل واضح من أن القوائم المالية الخاصة بها سوف تعد وفقاً لمعايير الإبلاغ المالي الدولية ووفقاً ما نص عليه المعيار من اجراءات.
الثاني (2)	الدفع على أساس سعر السهم	شباط 2004 أصبح ساري مفعول 2005/1/1	يبين هذا المعيار المعالجة المحاسبية للعمليات التي تستلم بموجبها الشركة السلع والخدمات مقابل اسهم الشركة أو مقابل التزام يحدد مبلغه على أساس القيمة السوقية للسهم العادي أو الممتاز.
الثالث (3)	اندماج الأعمال	نيسان عام 2004/4/1 وأصبح ساري المفعول بعد ذلك التاريخ	سيحل هذا المعيار مكان المعيار المحاسبي الدولي رقم (22) والخاص بالاندماج، بتبنى المعيار طريقة الشراء دون طريقة تجميع المصالح وضرورة تقويم كامل قيمة الاصول بالنتيجة العادلة

الرابع (4)	عقود التأمين	نيسان عام 2004 ساري المفعول 2005/5/1	أول معيار يتناول نشاط التأمين من حيث الافصاح عن البيانات المالية والاعتراف والقياس ...الخ.
الخامس (5)	الأصول غير المتداولة والمحتفظ بها للبيع	إذار عام 2004 ساري المفعول 2005/1/1	حل هذا المعيار مكان المعيار المحاسبي الدولي رقم (35) ويعالج هذا المعيار المعالجة المحاسبية للموجودات الثابتة التي تتوقف عن الخدمة ويتم الاحتفاظ بها بقصد البيع.
السادس (6)	استكشاف وتقييم الموارد المعدنية (الطبيعية)	حزيران 2005 ساري المفعول 2006/1/1	الهدف من هذا المعيار هو تحديد التقارير المالية لاستكشاف وتقييم المواد المعدنية*.
السابع (7)	الأدوات المالية الإفصاحات	2006/12	الهدف منه: تقديم إفصاحات عن البيانات المالية الذي سيؤدي إلى تقييم أهمية الأدوات المالية.
الثامن (8)	تقديم التقارير حول القطاعات	تشرين ثاني عام 2006 ساري المفعول 2009/1/1	الهدف منه تقديم تقرير عن الأداء المالية للقطاعات التشغيلية*
التاسع (9)	الأدوات المالية	الصارد في تشرين الثاني عام 2009	يهدف هذا المعيار إلى وضع مبادىء لإعداد التقارير المالية للاصول والالتزامات المالية من شأنها أن تعرض معلومات ملاءمة ومفيدة لمستخدمي البيانات المالية*.

* المصدر: ميرزا، هولت، اوريل، 2006 ص ص 314–380)

* حميدان، 2010 ص 74

* المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، 2011 ص 305

معايير الإبلاغ المالي الدولي رقم (1)

تبنى معايير الإبلاغ المالي الدولية لأول مرة.

- حدد هذا المعيار في حزيران 2003 وأصبح ساري المفعول اعتباراً من 2004/1/1، ويطبق هذا المعيار على الشركات التي تبنت معايير الإبلاغ المالي الدولية لأول مرة التي سوف تعرض أول قوائم مالية لها وفقاً لتلك المعايير.
- هدف المعيار:

يهدف المعيار إلى ضمان أن القوائم المالية الأولية "القوائم السنوية التي تعد لأول مرة على أساس IFRS والقوائم المالية المرحلية الأولية تشمل معلومات مالية عالية الجودة يتحقق بها ما يلي:

1. توفير الشفافية لمستخدميها وتوفر معلومات مقارنة لكل الفترات المعروضة.
2. توفير نقطة بداية مناسبة للمحاسبة في ظل معايير الإبلاغ المالي الدولية.
3. يمكن تحقيق ذلك بتكلفة لا تتجاوز المنفعة التي تعود على المستخدمين. (حماد، 2006، ص17)

- **نطاق المعيار:**

يغطي المعيار القوائم المالية للشركة التي:

1. تتبنى معايير الإبلاغ المالي الدولية للمرة الاولى.
2. يغطي المعيار الشركات التي عرضت معظم قوائمها المالية السابقة وكانت ملتزمة بمعايير الإبلاغ المالي الدولية في كل الجوانب فيما عدا أنها لا تحتوي على بيان صريح وبدون تحفظ بأنها تلتزم بمعايير الإبلاغ المالي الدولية جميعها أو جزء منها.
3. كما ينطبق المعيار على الشركات التي كانت تطبق معايير غير متوافقة مع معايير الإبلاغ المالي الدولية، أو أن القوائم المالية معدة وفقاً للمعايير الدولية ولكن للاستخدام الداخلي فقط بدون جعلها متاحة لملاك الشركة أو أي مستخدمين خارجين. (أبو نصار، وحميدات، 2010، ص 727)

- **متطلبات الاعتراف والقياس:**

1. يجب على الشركة إعداد ميزانية افتتاحية وفقاً لمعايير الإبلاغ المالي الدولية التي تعّد نقطة البداية للمحاسبة بمقتضى معايير الإبلاغ المالي الدولية وهي الميزانية العمومية للشركة في تاريخ الانتقال إلى المعايير الدولية.
2. يجب على الشركة استخدام نفس السياسات المحاسبية في ميزانيتها الافتتاحية وجميع الفترات المعروضة فيها قوائمها المالية الأولى التي تطبق IFRS أي أنه يجب التطبيق الكامل بأثر رجعي للمعايير النافذة في تاريخ تقارير الشركة.

- **أسس إعداد الميزانية الافتتاحية وفقاً لمعايير الإبلاغ المالي الدولية**

1. يجب الاعتراف بكافة الأصول والالتزامات التي تتطلب معايير الإبلاغ المالي الدولية الاعتراف بها ولم تكن تظهر في القوائم المالية للشركات قبل تبني المعايير لأول مرة.
2. استبعاد الأصول والالتزامات التي كانت ظاهرة في القوائم المالية للشركات قبل تبني المعايير لأول مرة، التي تعترف بها متطلبات معايير الإبلاغ المالي الدولية، وبحيث يتم إقفال هذه البنود في حساب الأرباح المحتجزة في بداية السنة (أو حساب محدد ضمن حقوق الملكية).
3. يجب إعادة تصنيف بنود الميزانية وعرضها وفق متطلبات معايير الإبلاغ المالي الدولية.
4. يجب تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية في قياس جميع الاصول والالتزامات المعترف بها. ويتضمن ذلك إمكانية تحول الشركة من طريقة محاسبة معينة متبعة في القوائم المالية إلى طريقة أخرى مقبولة في معايير الإبلاغ المالي الدولية. (أبو نصار، حميدات، 2010، ص ص 728–731).

التاريخ الانتقالي: هو تاريخ الميزانية العمومية الافتتاحية للقوائم المالية المقارنة للسنة السابقة "إذا كان تاريخ الاثبات 2005/12/31 فان التاريخ الانتقالي هو 2004/1/1.

تاريخ التقرير والاثبات/ هو تاريخ الميزانية العمومية التي تنص صراحة على أن المنشأة ملتزمة بمعايير الإبلاغ المالي الدولية 2005/12/31 (حماد، 2006، ص17).

5. المعالجة المحاسبية للأصول طويلة الأجل يمكن إظهارها كتكلفة عند التبني الأول للمعايير الدولية أما بالقيمة العادلة كما في التاريخ الانتقالي أو بقيم إعادة التقييم السابقة للتاريخ الانتقالي. (أبو نصار، حميدات، 2010، ص 732)

2-1-5 محددات تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية:

هناك أربعة محددات وراء الرغبة الدولية في تبني المعايير الإبلاغ المالي الدولية " وهي:

1- البنية الأساسية المحاسبية.

وتتكون البنية الأساسية المحاسبية من المكونات التالية:

- وجود كيانات قوية ذات مصلحة في تنظيم المعايير كهيئات تداول الأوراق المالية والبنـــوك وغيرها.
- وجود تنظيم متكامل ومستقل لتطوير وصناعة المعايير يتضمن بصفة أساسية مجلس مستقل لاتخاذ القرار، مجلس استشاري متخصص لتقديم المـــشورة والـــدعم، ومركـــز للبحـــوث والدراسات المحاسبية لتطوير المعايير، مجلس لإصدار التفسيرات التطبيقية اللازمة.
- وجود ممارسة مهنية قوية متمثلة في المحاسبين ومكاتب المحاسبة.
- وجود موارد مالية وبشرية كافية. (الجرف، 2010، ص 15)

2- الشركات المتعددة الجنسية:

أصبح على الشركات الأجنبية أن تعد قوائم مالية وفقاً للعديد من المبادئ المحاسبية بحسب عدد الشركات التابعة لها ثم عليها أن تعيد صياغة قوائم موحدة (على الأقل لأغراض واتخاذ قرار داخلي) ومن هنا تصبح تكلفة انتاج معلومات المحاسبية مرتفعة.

علاوة عن ذلك فإن مكاتب المراجعة الكبيرة تلزم المعنيين بمراجعة حسابات شركة الأم سوف تفرض أتعاب مراجعة عالية، تصبح تكلفة إعداد قوائم مالية موحدة ومراجعتها عبئاً كبيراً على الشركات، ومن هنا أصبح هناك ضغط من جانب الشركات الكبرى ومكاتب المراجعة الكبرى على هيئات صنع القرار الدولي لتبني مجموعة واحدة من معايير محاسبية.

إن ظهور الشركات متعددة الجنسيات قد كثف الجهود لإصدار معايير الإبلاغ المالي الدولية من أجل معالجة المشكلات المحاسبية التي صاحبت قيام هذه الشركات. وأبرزها كيفية إعداد البيانات المالية الموحدة (صلاح، 2008، ص 64)

3- التداول في الأسواق العالمية:

الحاجة المتزايدة إلى رأس المال لتنفيذ النشاطات الاقتصادية المختلفة وحاجة الممولين والمستثمرين إلى المعلومات المالية عن الشركات أسهمها في البورصات العالمية عليها تطبيق معايير محاسبية موحدة قابلة للفهم من قبل أولئك المستثمرين والمقرضين. (صلاح، 2008، ص68)

فإذا لم يكن هناك تنسيق " لها يبين الدول فإن كل شركة سوف تكون مطالبة بإعداد مجموعتين من القوائم المالية الأولى وفقاً لمعايير الدولة المنشأة والثانية وفقاً لمعايير الدولة المضيفة"

وإذا تصورنا تداخل العلاقات الدولية على هذا النحو فإن صعوبة الإلزام بقواعد التداول في الـــدول المتعددة سوف تحول دون قيد وتداول الأوراق المالية للشركات الوطنية في الخارج.

لهذه الأسباب فإن التنسيق الدولي بين الدول المختلفة بدأ على مـــستويين، الأول المـــستوى الثنـــائي والإقليمي الذي يأخذ شكل اتفاقيات لتسهيل عملية التداول البيني بين الدول المتفقة والثاني المـــستوى الدولي العالمي في إطار المنظمات الدولية العالمية. (الجرف، 2010، ص16)

4- الاستثمار في الأسواق العالمية.

المشكلة التي رافقت عمليات الاستثمارات الأجنبية هي صعوبة قراءة وفهم القـــوائم الماليـــة المعدة وفقاً لمبادئ المحاسبية للدول المستثمر فيها، ومع القيود المفروضة على قـــدرات المـــستثمر الأجنبي في فهم الأمور المحاسبية أصبح يلجأ إلى المحللين الماليين والمؤسسات الاستثمارية.

وبالتالي زيادة تكلفة الاستثمار ولهذا بدأت الدول المستثمر فيها تبحث عن أبسط القواعد التي تخفض هذه التكلفة ومنها تبنى معايير الإبلاغ المالي الدولية إما بصورة مطلقة أو بصورة متوافقـــة تجعل الاختلافات ضئيلة جداً عند إعداد القوائم المالية مع الإفصاح عن هذه الاختلافات في القـــوائم المالية. (الجرف، 2010، ص16)

2-1-6 مدى الالتزام بتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية

يتضح من أهداف لجنة معايير المحاسبة الدولية أن تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية في الغالب اختيارياً باعتبارها تمثل معايير إرشادية غير ملزمة دولياً.

وبالتالي تكون الأولوية في التطبيق عند إعداد القوائم المالية في المرحلة للمعايير والنظم والقـــوانين المحلية وذلك عندما تختلف عن معايير الإبلاغ المالي الدولية، إذ يراعي ما يلي:

1- إذا كانت معايير المطبقة في القطر أقل من المعايير الذي أقرها الاتحـــاد الـــدولي (IFAC) تطبق معايير الاتحاد الدولي.

2- إذا كانت المعايير المطبقة في القطر أكثر وأشد قوة من معايير الإبلاغ المالي الدولية تطبق معايير القطر الذي تؤدي فيه الخدمة.

3- إذا كانت المعايير المطبقة في الدولة الأم صالحة وأقوى وأشد صرامة من المعـــايير فـــي القطر الذي تؤدى فيه الخدمة تطبق معايير القطر الأم (جربوع، وحلس، 2002، ص24).

2-1-7 العوامل المؤثرة في تبني الدول لمعايير الإبلاغ المالي الدولية

يصعب في الوقت الحاضر تفهم أداء الشركات عندما تنشأ المعلومات المالية في مواقع جغرافية مختلفة حيث العديد من هذه الشركات تعد قوائمها المالية باســـتخدام قواعـــد ومعـــايير وتـــشريعات محاسبية مختلفة وبالتالي توجد قيم أو مقاييس مختلفة لنفس الأحداث الاقتصادية. ومن هنـــا جـــاءت الحاجة الماسة لوجود معايير محاسبية متجانسة وإبلاغ مالها بلغة محاسبية واحدة.

إن الافتقار في الوقت الحاضر لقواعد ومعايير محاسبية متناغمة حول العالم يقف عائقاً بالنـــسبة لعولمة راس المال، ويحد قدرة المستثمرين في اتخاذ قدرات مبنية على المعرفـــة بالنـــسبة للبـــدائل الاستثمارية المتاحة وقيام المستثمرين ومستخدمي البيانات المالية الآخرين بعملية المقارنة للفـــرص الاستثمارية وبالمثل بالنسبة للشركات من أجل قياس وتقييم أوضاعها وأدائها مقارنة مع الـــشركات المنافسة.

إن مثل هذا الافتقار لقابلية المقارنة بين القوائم المالية العالمية يؤثر على ما يلي:

1- قرار الشركة بخصوص القيام بأعمال خارج حدودها الجغرافية.

2- توصيات المحللين الماليين وتقديراتهم حول مراجعة وتحليل كفاءة الدائنين للمنشأة الأجنبية.

3- قدرة أي مستثمر لاتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة فيما يتعلق بفرص الاستثمار الدولي.

4- قرار المنظمة المحلية بالنسبة للتعامل مع المورد الأجنبي.

2-1-8 العوامل التي تساعد وتدعم تطور وانتشار معايير الإبلاغ المالي الدولية:

1- إن تبني الدول النامية لمثل هذه المعايير الدولية يهدف إلى اكتساب تمثيل عالمي للإبلاغ المالي.

2- تساعد معايير الإبلاغ المالي الدولية في تحسين عملية المقارنة للقوائم المالية وجعلها أسهل للاستخدام عبر البلدان المختلفة، خاصة مع تسارع نمو أسواق المال العالمية.

3- مفيدة للدول النامية التي تفتقر إلى وجود معايير خاصة بها، حيث يصعب على تلك الدولة تطوير معايير خاصة بها نظراً لمحدودية الإمكانيات المادية والفنية لديها.

4- مفيدة للشركات متعددة النشاط لخدمة عملائها الأجانب من جهة، وتوحيد القوائم المالية من جهة أخرى.

5- تساعد المستثمر العالمي الذي يرغب الاستثمار عالمياً.

6- من الصعب تبني دولة معينة لمعايير محاسبية لدولة أخرى بسبب السيادة الوطنية، ولكن تبنى معايير الإبلاغ المالي الدولية صادرة من جهة محايدة "مجلس معايير محاسبية عالمية" يلقى استحساناً وقبولاً.

7- إن وجود خصائص نوعية للبيانات المالية المبنية على أساس معايير محاسبية موحدة عالمياً يعطيها ثقة أكبر وملاءمة وقابلية للمقارنة لهذه البيانات.

8- تخدم أغراض العولمة والتخاصية، خصوصاً في تقييم صافي الأصول المعروضة للخصخصة.

9- إن تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية يحقق للبيانات المنشورة المعدة والمدققة بموجب تلك المعايير سمة الموثوقية وذلك بالإضافة إلى سمتي القبول العام والقابلية للمقارنة. (حميدات، 2004، ص ص 125-126)

2-1-9 معوقات تبني الدول لمعايير الإبلاغ المالي الدولية:

هناك العديد من المعوقات التي تقف في سبيل تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية التي يمكن تلخيصها.

- عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية وتنظيمية تتعلق بكل دولة على حده.
- التضارب بين المعايير الدولية والتشريعات والقوانين الوطنية السائدة والحالة السيادية. (نور، والججاوي، 2003، ص67)
- صعوبة استبدال المعايير المحلية بمعايير محاسبية أخرى.
- صعوبة تطبيقها على مؤسسات الصغيرة.
- صعوبة التنسيق بين الاختلافات الموجودة في المعايير المحاسبية في مختلف دول العالم.
- اختلاف اللغة والثقافة والتقاليد ومستوى التعليم ودرجة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ونظام الضرائب وغيرها.

- تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية إضافة إلى معايير محلية يخلق عبئاً متزايداً بخصوص تطبيق المعايير.
- الحاجة لوجود جمعيات أو هيئات وهيئة قوية لإلزام تطبيق هذه المعايير مع وجود الدعم الحكومي لها. (حميدات، 2004، ص126)

2-1-10 مصادر الدعم والتأييد لتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية:

يمكن القول إن هناك مصدرين لدعم وتأييد المعايير الدولية هما:

- المصدر الأول: هو مساهمة المنظمة الدولية للبورصات العالمية (IOSCO) في معايير الإبلاغ المالي الدولية وتتمثل تلك المساهمة في مراجعة تلك المعايير وإقرارها والتوصية باستخدامها في كل عمليات القيد والتداول الخارجي للشركات.
- المصدر الثاني: هو التشريع رقم (1606 لسنة 2002) الصادر عن البرلمان الأوروبي الذي يلزم الشركات العاملة أو المقيدة في أي دولة من دول الاتحاد الأوروبي بأن تبدأ في استخدام معايير الإبلاغ المالي الدولية في إعداد القوائم مالية المجتمعة وذلك اعتباراً من (1 يناير 2005). (الجرف، 2010، ص11)

2-1-11 مزايا وعيوب معايير الإبلاغ المالي الدولية.

عندما تعتمد الشركات معايير الإبلاغ المالي الدولية، فإنها بذلك تعتمد لغة الإبلاغ المالي العالمية التي تؤهل الشركات بأن يصبح إبلاغها المالي مفهوماً ومقروءاً في السوق العالمية، وهذا يعني إمكانية اختراق أسواق رأس المال العالمية وتخفيض تكاليف انتقال الأموال ووضع أنفسهم على خارطة الاستثمار العالمي، ومن المنافع لتوحيد لغة الإبلاغ المالي.

- تسمح للمجموعات متعددة الجنسيات بتطبيق النظم المحاسبية المتبعة على الشركات والفروع التابعة لها، التي تساعد على تحسين عمليات الاتصال فيما بينهم ومن جودة الإبلاغ الإداري وبالتالي تؤثر على عمليات اتخاذ القرارات على مستوى المجموعة ككل.
- في ظل المنافسة المتزايدة، فإن معايير الإبلاغ المالي الدولية تضع الشركات موضع مقارنة مقابل الشركات ذات النشاط المماثل.
- الشركات التي لا تطبق معايير الإبلاغ المالي الدولية أو التي لم تستطع – بسبب التشريعات والقوانين المحلية – لن يكون بمقدورها مقارنة نفسها مع الشركات الأخرى وهذا سيحد من قدرتها على جذب رؤوس الأموال (السعيد، 2008، ص 51).
- إعادة الثقة بالنسبة للمستثمرين وهو ما يسمح بتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- الشفافية والفعالية في حسابات الشركات وهو ما يسمح بالتحديد الدقيق للصحة المالية لها ومن ثم اتخاذ القرارات الإستراتيجية اللازمة.
- إمكانية مقارنة بين القوائم المالية، خاصة بالنسبة للشركات المدرجة في البورصة.
- تشجيع ظهور وتطوير الأسواق المالية من ثم التخفيض من التكاليف والحصول على رؤوس الأموال بالنسبة للشركات.
- الابتعاد عن تقييم الأصول القائم أو الظاهر والتقرب من الحقيقة الاقتصادية الحالية.
- تطوير نظام معلومات المالية في الشركة من خلال التحسين المستمر للمعلومات التي يتطلبها تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية. (صلاح، 2008، ص90)

- **مساوئ استخدام معايير الإبلاغ المالي الدولية:**

إن معايير الدولية نفسها تحوي كثيراً من نواحي القصور التي تجعلها عاجزة في أحيان كثيرة عن معالجة نقاط جوهرية ومهمة في الدول الملتزمة بتطبيقها.

أما أهم القصور الذي تعاني منه هذه المعايير فيتمثل في كثرة الخيارات والبدائل التي تسمح باتباعها سواء في قواعد القياس أو في قواعد الإفصاح، مما يوفر فرصاً واسعة للاختلاف في تطبيقها من قبل المحاسبين، ونشأ عن ذلك آثار سلبية مادية تحد من قابلية البيانات المالية للمقارنة. (مطر، 1993، ص312)

2-1-12 التغيرات في بيئة الإبلاغ المالي.

أدت عوامل عدة إلى حدوث تغيرات أساسية في بيئة الإبلاغ المالي وفي أعمال الشركات ومن أهم هذه العوامل:

1- إن افتراض استمرارية المنشأة الذي بنيت عليه معايير الإبلاغ المالي هو مرتبط بإستراتيجيات قصيرة الأمد، في حين أن بقاء الشركة يجب أن يكون لأمد طويل.
2- إن تكديس المعلومات في التقارير المالية وتراكمها بدرجة مفرطة أمر غير ضروري، وغير مرغوب فيه وذلك لأن أنظمة المعلومات اليوم تعين مستخدمي البيانات المالية على البحث والتحليل، ويصبح من الأهمية بمكان تقليل حجم المعلومات التفصيلية في البيانات المالية وتخفيض عبء حملها على مستخدمي البيانات المالية.
3- إن إظهار المعلومات في البيانات المالية من منظور تاريخي يعّد خللاً مهماً في التقارير المالية، لأنه لا ينسجم مع المرونة في الأعمال اللازمة لنجاح الشركة واستمرارها، إذ إن الأحداث الاقتصادية اليوم تتغير بوتيرة متسارعة، فإن الماضي لا ينبئ دائماً بما سيحدث في المستقبل، وأن الأساس هو إظهار معلومات تعتمد على استراتيجية مبنية على منظور مستقبلي طويل الأمد.

4- إن النموذج التقليدي المتجذر للبيانات المالية غير كامل، ويقدم معلومات جزئية لقياس الأداء المالي، أو غير المالي، ولا يعكس فعلياً مؤشرات مفيدة لتقييم نجاح الشركة وعوامل نجاحها مثل نوعية الإدارة، استراتيجية الشركة بالإضافة إلى أن هذا النموذج يعتمد على المبالغ المادية في حين أن أصحاب المصالح مهتمون أيضاً بالأمور غير المالية.

5- لا تسمح المعايير السائدة التي يتم إعداد البيانات المالية بموجبها إدخال بعض موجودات غير ملموسة في المركز المالي.

6- وإن استبعاد مثل هذه الموجودات يؤدي إلى توسع الفجوة بين القيمة العادلة للشركة في السوق، وقيمتها الدفترية، ويزيد الخلل فيما تقدمه البيانات المالية الراهنة، مما يعطي دليلاً عن القصور في نموذج الإبلاغ المالي الحالي عن تقديم المعلومات المطلوبة (خوري، 2011، ص ص 10-11).

2-1-13 مجالات تأثير معايير الإبلاغ المالي الدولية

يتوقع أن تؤثر معايير الإبلاغ المالي الدولية على الأدوات المالية والعقود المالية والضرائب واندماج الأعمال وخطط منافع الموظفين، وذلك على النحو التالي:

1- **البعد الحيوي للمنتج:** ليس مطلوباً فقط من المسؤول المالي في الشركة أن يفهم معايير الإبلاغ المالي، بل يجب على المسؤولين الآخرين في المنشأة فهمها واستيعابها.

2- **أدوات رأس المال:** هناك قواعد جديدة ومعقدة في معايير الإبلاغ المالي التي تحكم كيفية تشكيل وتكوين الملكية والالتزامات وهذه القواعد قد تؤدي إلى إعادة تصنيف بعض أدوات رأس المال في مجموعة الالتزامات كديون.

3- **المشتقات المالية وأدوات التحوط :** قد تؤثر بدرجة كبيرة في مستوى تذبذب الـــدخل، لأن تقييم كافة المشتقات المالية في الميزانية العمومية يكون وفقاً للقيمة العادلة.

4- **خطط منافع الموظفين** / إن معالجة المحاسبة لخطط التقاعد ومعالجات خيارات الأسهم وفقاً لمعايير الإبلاغ المالي قد يعجل بشكل مهم من سياسة الشركة التي سيكون لها أثر على الموظفين وستحتاج إلى إدارة شؤون موظفين وإدارة مالية قادرتين على استيعاب وفهم هذه التغيرات، ويأتي في هذا المجال أيضاً، التقييم العادل وتوزيع حصص رأس المال وعقود التأجير والاعتراف بالإيراد والانخفاض في القيمة والضرائب المؤجلة والافصاح والاتفاقيات البنكية. (السعيد، 2008، ص 52)

2-1-14 مجالات تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية.

- **الشركات المساهمة :** تلتزم بتطبيق المعايير الإبلاغ المالي الدولية جميـــع الـــشركات المـــساهمة العامة التي يتم تداول أسهمها في هيئات أسواق المال "البورصات".

- **الشركات غير المساهمة:** تنصح شركات القطاع الخاص غير المساهمة أن تطبق المعـــايير لمـــا ستحققه من منافع على المستوى الأداء الداخلي وفي تعاملها مع الشركات المالية الوطنية والدولية.

- **الشركات الصغيرة والمتوسطة:** فقد أصدر مجلس معايير الإبلاغ المالي الدولية معيـــار خـــاص بالشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم وهي معايير مبسطة تركز على احتياجات تلك الشركات.

- وهكذا سيكون للبلدان العربية إمكانية اعتماد وتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدوليـــة العامـــة للشركات الكبرى ومعايير مبسطة للشركات الصغيرة ومتوسطة (بشير،2008، ص 6).

2-1-15 مراحل تطبيق واعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية

*** المرحلة الأولى / المرحلة التمهيدية.**

هي مرحلة متحفظة، تضع الشركة تحت المراقبة للوصول إلى منفعتين رئيسيتين هما:

1- تشخيص محاسبي من أجل الوصول إلى مستوى عال من فهم تأثير معايير الإبـــلاغ علـــى الأرقام والنسب المالية الرئيسية، ولتسليط الضوء على مشاكل محاسبية.

2- التوصية بالتركيز على قضايا العمليات تشغيلية، وإدارة الموارد والمشاريع.

*** المرحلة الثانية / بداية التحول وتشمل:**

1- إطلاق المشروع: ففي حين تبدأ عملية إدارة التحول، يجب أن تستمر الأعمال بشكل فعال وكفء.

2- تقييم عناصر التغيير والقضايا المتعلقة

وهذا يؤدي إلى قرارات معلومة للجميع فيما يتعلق بمعايير الإبلاغ المالي الدولية من حيث السياسات المحاسبية واستراتيجيات التحول والتغيرات في العمليات والأنظمة.

3- تحويل الحسابات الاولى/ بحيث تقوم الشركة بإعداد القوائم المالية كافة وفقاً لمعايير الإبلاغ المالي الدولية، على أن تبقى هذه القوائم للاستخدام (الداخلي ودراسة التغيرات الرئيسية التي طرأت على القوائم المالية نتيجة تطبيق معايير الإبلاغ المالي.

- **المرحلة الثالثة / الدخول في الأعماق**

حيث ستمكن هذه المرحلة الشركة من تطبيق أساس لبنود التغيير في الإبلاغ المالي نتيجة اللغـــة الجديدة للإبلاغ المالي ويحتوي هذا التغيير (والعمليات) الموارد البشرية – الأنظمة، وفي كـــل

خطوة، ستقود السياسات المحاسبية الجديدة، المبنية على أساسها معايير الإبـــلاغ المـــالي إلـــى إجراءات جديدة وإعادة هيكلة متوقعة وأنظمة جديدة وقوية وبناء نظام نقل المعرفـــة. (الـــسعيد، 2008، ص 54).

2-1-16 سوق الأوراق المالية الليبي :

إن الافتقار في الوقت الحاضر إلى معايير الإبلاغ المالي الدولية، يقف عائقاً بالنسبة لعولمة سوق الأوراق المالية الليبي الذي صدر بتاريخ 3-6-2006، إذ أصدرت اللجنة الشعبية العامة القرار رقم(134)، بإنشاء سوق الأوراق المالية الليبي وإصدار نظامه الأساسي(سوق الأوراق المالية الليبي، التقرير الربع السنوي لعام 2007).

يعدّ سوق الأوراق المالية الليبي من أهم روافد الاقتصاد الوطني وذلك لإتاحته الفرصة لاستثمار المدخرات والأموال في الأوراق المالية، ويخلق بيئة يتم من خلالها تحقيق عوائد كبيرة وزيادة الناتج المحلي والنمو الاقتصادي واستقطاب الاستثمارات المحلية والأجنبية وفي ظل هذا التحول الاقتصادي، نجح السوق على الصعيد الدولي ورغم عمره القصير في جذب انتباه الأسواق العربية الأخرى وتحصل على شرف رئاسة مجلس إدارة البورصات العربية للعام 2010، وأيضاً عضوية اللجنة التنفيذية لمنظمة الإيداع لدول أفريقيا والشرق الأوسط (الأميدا) كما انتسب السوق إلى المنظمة الدولية لحماية المستثمر، بالإضافة إلى عضوية اتحاد البورصات الإفريقية وعضوية منظمة الأنا للترقيم الدولي، وعضوية الاتحاد العالمي للبورصات كمراقب.

وخلال مدة وجيزة من إنشائه بخطوات مهمة جداً، متمثلة في إبرام اتفاقيات دولية للانضمام للمنظمات، العربية والدولية والإقليمية ومن بينها:

اتفاقية تعاون بين سوق الأوراق المالية الليبي والمجمع العربي للمحاسبين القانونيين بطرابلس بتاريخ 5-10-2009، إذ تقضي هذه الاتفاقية لتفعيل التعاون المشترك ما بين المؤسستين في مجال التعاون الفني وتدريب موظفي السوق. ومنح شهادة معتمدة لمهنة المحاسبين القانونيين(ACPA) المجمع العربي للمحاسبين القانونيين الذي يعدّ هيئة مهنية محاسبية غير ربحية تأسست بتاريخ يناير 1984 في مدينة لندن – المملكة المتحدة.

ونظراً لسعي السوق لتأهيل المحاسبين في كافة القطاعات لتكون قادرة على تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية(سوق الأوراق المالية الليبي، التقرير السنوي لعام 2009).

– يعرف سوق الأوراق المالية بأنه "المكان الذي يسمح فيه بتداول الأصول المالية، وتقوم المؤسسات المالية فيه بدور الوسيط المالي من خلال تسهيل عملية تدفق النقود من الأفراد والشركات والحكومات ذات الفائض النقدي إلى الجهات ذات العجز النقدي ، فهي توفر الآلية الملائمة التي تسمح للعارضين والطالبين للنقود إجراء صفقاتهم بسرعة وبسعر عادل. (دهبي، 2007 ، ص 53).

- **أهداف السوق ووظائفه : وفقاً للمادة رقم (3) لنظام الاساسي لسوق الأوراق المالية المرفق بقرار اللجنة الشعبية العامة رقم (134) لسنة 2006م**
- تهيئة مناخ استثماري للأوراق المالية يحقق مصلحة الاقتصاد الوطني.
- تشجيع الادخار والنهوض بالوعي الاستثماري بما يكفل توجيه المدخرات إلى القطاعات الاقتصادية ذات العائد الأمثل.
- الإشراف على تنظيم ومراقبة تداول الأوراق المالية وعمليات نقل ملكيتها .

- خدمة أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما يحققه من توظيف لمدخرات الأفـراد مـن خلال السماح بعمليات البيع والشراء للأسهم والقيام بعمليات الاستثمارية.
- المساهمة في تنفيذ برنامج تمليك الوحدات الاقتصادية العامة والمنشآت والشركات بما يسهم في توسيع قاعدة الملكية.
- وضع القواعد اللازمة لحماية وضمان سلامة التعامل في السوق بما يحقق تـداولاً يرتكـز على الكفاءة الاقتصادية.
- تنمية الروابط وعلاقات التعاون فيما بين السوق والأسواق العربية والإقليمية والعالمية بمـا يعزز ثقة المستثمرين في الاقتصاد الوطني.

هيكل التنظيمي لسوق الأوراق المالية الليبي:

أولاً : الإدراج والتداول:

أ- الإدراج: وهو تسجيل الورقة المالية المصدرة وتصنيفها في جداول السوق المخصصة لذلك وتحت شروط مالية وقانونية تحكم هذه الشركات وتنظم قبولهـا بجـداول الـسوق، سـوى بجداول السوق الرئيسي أو الشركات المدرجة بجداول السوق الفردية.

ب-التداول / هي عملية بيع وشراء الأوراق المالية للشركات المدرجة بالسوق من خلال تلقـي أوامر المستثمرين عن طريق شركات الوساطة المرخص لهم بذلك، ويتم ذلـك إلكترونيـاً. (تقرير سوق الأوراق المالية الليبي الربع الثاني 2008 ، ص 7).

*** أنواع الأوامر داخل السوق:**

* أمر بسعر محدد: يقوم المستثمر بتحديد السعر الذي يرغب بتنفيذ الصفقة على أساسه ويجب على إدارة التداول أن تتسلم الأمر بهذا السعر.

* أمر لتاريخ محدد: يقوم المستثمر بتحديد مدة صلاحية الأمر المصدر من قبله إلى إدارة التداول.

* أمر بسعر السوق: عند اعتماد لائحة الوسطاء يمكن للمستثمر أن يقوم باعطاء هذا الأمر للوسيط الذي يتعامل معه.

*** تسوية الصفقات:**

تنقل ملكية الأسهم من حساب البائع إلى حساب المشتري فور إتمام الصفقة ويتم مخاطبة الشركة المصدرة للأسهم بعد استيفاء كافة المتطلبات ، وهنا يكون للمشتري حق التصرف بالأسهم المشتراه فور انتقالها إلى حسابه، علماً بأنه باستطاعة المستثمر القيام بعمليات الشراء والبيع لنفس الأسهم بعد انتقالها إلى حسابه. (تقرير سوق الأوراق المالية الليبي، ربع السنوي، 2007، ص9)

ثانياً: الإيداع والقيد المركزي

هي إحدى إدارات سوق الأوراق المالية الليبي التي تتولى مسؤولية تسجيل وإدارة وحفظ الأوراق المالية المدرجة بالسوق ونقل ملكيتها من البائع إلى المشتري وتقوم أيضاً بسداد صافي قيمة المدفوعات والمستحقات من وإلى شركات الوساطة وذلك عن طريق مصرف المقاصة المعتمد. (تقرير سوق الأوراق المالية الليبي الربع الثالث لعام 2008، ص21)

ثالثاً: إدارة العضوية وشؤون الوسطاء:

تعرف سوق الأوراق المالية (البورصة) بأنها شركة مكونة من عدد من الأعضاء الذين يمتلكون مقاعد في تلك الشركة، وهذا يعتبر عضويه السوق غير مجانية إذ إن حق إجراء العمليات على أرضية السوق يقتصر على هؤلاء الأعضاء، ويتكون غالبية أعضاء السوق من شركات الوساطة والسمسرة التي تقوم عادة بمزاولة العديد من الأنشطة المتعلقة بتداول الأوراق المالية. (تقرير سوق الأوراق المالية الليبي الربع السنوي، 2007، ص11)

رابعاً: إدارة الشؤون الإدارية والمالية:

تتولى هذه الإدارة إعداد الميزانيات التقديرية في ضوء الخطط السنوية المعتمدة، والميزانية العمومية والحسابات الختامية والرد على استفسارات المراجع الخارجي وعلى ملاحظاته بشأن الميزانية واستلام طلبات التعيين وما يتبع ذلك من عمليات متابعة كذلك تتولى عضوية لجنة شؤون العاملين وحفظ الملفات الشخصية لرؤساء الأقسام ومديري الإدارات وإعداد التقارير الدورية.

خامساً: إدارة الرقابة والإشراف ومتابعة الافصاح.

تتكون من قسم الإشراف وقسم المتابعة الإفصاح، تسعى الإدارة من خلال أقسامها لتحقيق الأهداف الرئيسية للإدارة وهي:

- حماية المستثمرين من المخاطر غير التجارية.
- تنظيم وتطوير السوق والحفاظ على نزاهته.
- تطبيق مبادئ العدالة والشفافية وقواعد الحكومة.

سادساً: إدارة الشؤون القانونية.

تقوم الإدارة القانونية بسوق الأوراق المالية الليبي بالعديد من المهمات والمسؤوليات اللازمة للتأكد من عدم مخالفة أعمال وأنشطة إدارة السوق للقوانين واللوائح والقواعد والقرارات السارية وبالتالي تؤدي إلى تقوية الأداء المؤسسي والقانوني والبنائي للسوق وتنمية الوعي القانوني للعاملين والمتعاملين بالسوق.

سابعاً: إدارة العلاقات العامة والتوعية

برزت أهمية إدارة العلاقات الدولية كونها الرابط الأساسي بين سوق الأوراق المالية الليبي مع المؤسسات المعينة بالاقتصاد سواء كانت مؤسسات محلية أو دولية، وتنقسم هذه الإدارة إلى قسمين "قسم العلاقات الدولية ، قسم الترجمة".

تتولى هذه الإدارة رعاية أهم الأحداث والمؤتمرات الاقتصادية كذلك تتعاون وتتصل مع أهم المنظمات الدولية للبورصات إقليمياً ودولياً.

2-2 الدراسات السابقة

2-2-1 الدراسات العربية

- **دراسة القصاص (2003) بعنوان " أثر الإفصاح في القوائم المالية للبنوك التجارية الأردنية على قرارات المستثمر في بورصة عمان في ضوء المعيار المحاسبي الدولي رقم(39)**" إذ هدفت الدراسة إلى معرفة وجهة نظر المستثمر في بورصة عمان بخصوص المعلومات والبيانات التي تقدمها له التقارير المالية السنوية للبنوك التجارية الأردنية في اتخاذ قراره الاستثماري، واختبار مدى أهمية التقارير المالية السنوية للبنوك التجارية الأردنية وملاءمتها لقرارات الاستثمار في بورصة عمان، والتعرف على العلاقة بين أهمية البند ودرجة الإفصاح عنه في التقارير المالية السنوية للبنوك التجارية الأردنية، وقد اعتمدت الدراسة المنهج التحليلي من خلال الاطلاع على نتائج الدراسات والأبحاث السابقة المتعلقة بموضوع الإفصاح في القوائم المالية للبنوك.

  وقد توصلت الدراسة إلى أن جميع قواعد الإفصاح الخاصة بالأدوات المالية الواردة ضمن متطلبات معيار المحاسبة الدولية رقم(39) كانت مهمة جداً من وجهة نظر فئات مجتمع الدراسة عند اتخاذ القرار الاستشاري، وأن التقارير المالية السنوية الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية هي أهم مصدر للمعلومات يعتمد عليها المستثمر في بورصة عمان.

- **دراسة نور والججاوي(2003) بعنوان "المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الأردنية، متطلبات التوافق والتطبيق** "حيث هدفت الدراسة إلى إبراز مدى توافق البيئة الأردنية من عدمه مع المعايير المحاسبة الدولية، كما تهدف إلى التعرف على دور الجامعات والمؤسسات العلمية

وجوانب التطبيق، ومدى تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في البيئة الأردنية، بالإضافة إلى التعرف على دور الشركات ومكاتب التدقيق والجهات الأخرى في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، واعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي التحليلي في شقه الأول ثم المنهج الاستنتاجي في شقه الثاني بالاعتماد على الدراسات النظرية السابقة المتوافرة في الكتب والدوريات، وتصميم الاستبانتين؛ الأولى لأساتذة أقسام المحاسبة في الجامعات مكونة من (30) سؤال، والثانية للشركات ومدققي ومراقب الحسابات مكونة من (25) سؤالاً.

وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها؛ أن للمعايير المحاسبية دوراً مهماً في قياس السلوك الاقتصادي لمنظمات الأعمال وتحديد نتائج النشاط، كما أن توافق وتطبيق البيئة الوطنية مع البيئة الدولية في مجال معايير المحاسبة الدولية له منافع وفوائد، كما تواجهه معوقات وصعوبات، بالإضافة إلى أن هناك متطلبات ومقومات لا بد من توافرها لتطبيق معايير المحاسبة الدولية في البيئة الأردنية.

- **دراسة حميدات (2004) بعنوان "مدى التزام الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان بمعايير الإفصاح الواردة في معايير المحاسبة الدولية وتعليمات هيئة الأوراق المالية"** إذ هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى التزام الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان بمتطلبات الإفصاح الواردة في معايير المحاسبة الدولية وتعليمات هيئة الأوراق المالية عند إعدادها التقارير المالية السنوية، وفحص العلاقة بين درجتي الالتزام بمتطلبات الإفصاح الواردة في معايير المحاسبة الدولية وتعليمات هيئة الوراق المالية وبعض خصائص الشركة مثل: حجم الشركة، وعدد المساهمين فيها، والعائد على حقوق الملكية، وعمرها في الصناعة، وحجم المديونية، والتعرف على الأهمية النسبية لمتطلبات

الإفصاح الصادرة عن معايير المحاسبة الدولية وتعليمات هيئة الأوراق المالية من وجهة نظر كل من المستثمر الفرد والمستثمر المؤسسي وورقة التباين بين هاتين الفئتين في تحديد أهمية متطلبات الإفصاح.

وتشمل متطلبات الإفصاح عن المعلومات في الميزانية وقائمة التدفق النقدي وقائمة التغيرات في حقوق الملكية، وكذلك المبادئ العامة لعرض البيانات المالية والإفصاح عن المعلومات في الإيضاحات التفسيرية للبيانات المالية.

وكذلك تم إعداد استبانة موجهة للمستثمر الفرد والمؤسسي متمثلاً في البنوك التجارية الأردنية في بورصة عمان تضمنت تحديد الأهمية النسبية ل (62) بنداً من متطلبات الإفصاح الرئيسية الواردة في معايير المحاسبة الدولية و (33) بنداً من متطلبات الإفصاح الصادرة وفق تعليمات هيئة الأوراق المالية، إضافة لثلاثة بنود إفصاح أخرى تتعلق بأهمية الإفصاح عن القيمة العادلة للموجودات الثابتة ووجود موقع الكتروني على شبكة الإنترنت لنشر المعلومات والأخبار عن الشركة.

وقد شملت الدراسة (66) شركة صناعية مدرجة في السوقين الأول والثاني في بورصة عمان، إذ تم الوقوف على مدى التزامها بمتطلبات الإفصاح عن المعلومات من خلال التقرير المالي السنوي لعام 2002 م.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها؛ التزام الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان بالإفصاح عن المعلومة في التقارير المالية السنوية، ككل بموجب المتطلبات المنصوص عليها في معايير المحاسبة الدولية، ووجود تفاوت في مدى الإفصاح بين مكونات التقارير المالية، حيث لم توفر الشركات الصناعية الإفصاح الكافي في الإيضاحات

التفسيرية للبيانات المالية، وتعدّ متطلبات الإفصاح عن المعلومات بشكل عام ومنصوص عليها في معايير المحاسبة الدولية مهمة من وجهة نظر كل من المستثمر الفرد والمستثمر المؤسسي، وقد خلص الباحث إلى ضرورة تبني هيئة الأوراق المالية لمؤشر الإفصاح الوارد في الدراسة لمراقبة كفاية الإفصاح الموفر من قبل الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان بموجب متطلبات معايير المحاسبية الدولية.

- **دراسة الخطيب والقشي (2004) بعنوان" توجه معايير المحاسبة نحو القيم العادلة والدخل الاقتصادي وأثر ذلك على الاقتصاد"**، إذ هدفت الدراسة إلى التعرف على الأسباب التي دعت مجالس معايير المحاسبة التوجه إلى القيمة العادلة والدخل الاقتصادي، والتعرف على معايير المحاسبة الموجه نحو القيمة العادلة والدخل الاقتصادي، وذلك للوقوف على أهم إيجابياتها وسلبياتها، كما هدفت إلى التعرف على معوقات تطبيق تلك المعايير، والتعرف على انعكاسات ذلك التوجه على الاقتصاد.

واعتمدت المنهجية على المنهج الوصفي التحليلي الاستنباطي، وذلك من خلال التطرق للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ومساهمتها في توجيه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة سعياً للوصول إلى مفهوم الدخل الاقتصادي، والتطرق كذلك إلى المعايير الموجه نحو ذلك المفهوم، واستنباط أثارها وصعوبات تطبيقها وانعكاسها على قرارات المستثمرين وتحديد الآثار التي ستنعكس بالتالي على الاقتصاد، حيث سيقوم الباحثان بتحري المعلومات والحقائق الممكنة، والخاصة بهدف البحث، وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج منها، عدم توفر أسواق جاهزة لكثير من الأصول والأمور التي تقوم على معالجتها معايير القيمة العادلة، وبالتالي لجوء إدارات الشركات إلى التقييم الذاتي، والذي سيسهم في تخوف

المستثمرين من القوائم المالية المعدة وفقا لتلك المعايير، انطلاقا من أن إدارات الشركات تستطيع استخدامها في التلاعب المتعمد، وعدم جدوى تطبيق المعايير الدولية، في دول العالم الثالث، بالإضافة إلى أن للقيمة العادلة انعكاسات جيدة جدا على الاقتصاد، ولكن إن توفرت الأسواق الجاهزة، والأسواق المالية الفاعلة، والكوادر المؤهلة للتعامل مع القيم العادلة، والقوانين والتشريعات التي تسهم في ضبط أخلاقيات إدارات الشركات المطبقة لمعايير القيمة العادلة.

- **دراسة الطرايرة(2005) بعنوان " التوجه الحديث للفكر المحاسبى لمفهوم القيمة العادلة وأثره في الإبلاغ المالي للقوائم المالية للبنوك**" إذ هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على أهم قواعد الإفصاح عن القيمة العادلة أو أي معلومة تفيد في تقدير القيمة العادلة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية وبناء مؤشر الإفصاح المتعلق بالبيانات المالية. والتعرف على مدى التزام البنوك المدرجة في بورصة عمان بهذه القواعد من خلال تحليل التقارير المالية السنوية، وللتعرف على أهمية قواعد الإفصاح من وجهة نظر كل من المستثمر المؤسسي والمستثمر الفرد والمحلل المالي، وتحديد مدى توافق تعليمات البنك المركزي الأردني مع متطلبات معايير المحاسبة الدولية فيما يتعلق بمحاسبة القيمة العادلة.

واعتمدت منهجية الدراسة على إعداد استبانة تضم مجموعة من قواعد الإفصاح وعددها(75) قاعدة إفصاح، بالإضافة إلى افصاحات أخرى مقترحة وعددها(11) بنداً، لدراسة مدى أهميتها من وجهة نظر فئات الدراسة المتمثلة في المحلل المالي والمستثمر الفرد والمستثمر لمؤسسي في بورصة عمان.

خلصت الدراسة في شقيها النظري والتطبيقي إلى عدة نتائج أهمها؛ التزام البنوك المدرجة في بورصة عمان بإعداد التقارير المالية السنوية وفقاً للنمإذج المعتمدة من البنك المركز الأردني دون الأخذ بالاعتبار الإفصاح عن بعض قواعد الإفصاح المتعلقة بالقيمة العادلة التي تتطلب معايير المحاسبة الدولية، وقيام البنوك بالإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة في معالجة بعض العمليات المالية المتعلقة بالمشتقات والتحوط، دون وجود عمليات مماثلة في معظم الأحيان، وعدم وجود اهتمام كاف من الجهات المسؤولة عن مراجعة البيانات المالية السنوية للبنوك قبل إصدارها للتأكد من كفاية الإفصاح الذي توفره التقارير السنوية(فيما يتعلق بالقيمة العادلة) وفقاً لمتطلبات معايير المحاسبة الدولية.

أوصت الدراسة بضرورة حث البنوك على الالتزام بتزويد مستخدمي البيانات المالية بالإفصاحات المطلوبة حول القيمة العادلة وفقاً لمتطلبات معايير المحاسبة الدولية، مع تفعيل الدور الإشرافي والرقابي لكل من البنك المركزي وهيئة الأوراق المالية للتأكد من التزام البنوك بذلك.

- **دراسة أبو نصار والذنيبات (2005) بعنوان "أهمية تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية ومدى كفايتها في تلبية احتياجات مستخدمي البيانات المالية".** هدفت الدراسة إلى التحقق من مدى أهمية تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية الأردنية للعام 1998 والخاصة بالبيانات المالية الدورية للشركات المساهمة العامة في الأردن، وذلك من وجهة نظر المراجعين الخارجين ومعدي البيانات المالية والمستثمرين .كما هدفت الدراسة إلى معرفة وجهة نظر عينة الدراسة حول مدى كفاية هذه التعليمات ومساهمتها في تحسين عملية اتخإذ القرارات من قبل مستخدمي البيانات المالية. لتحقيق أهداف الدراسة تم

تصميم استبانة وجهت إلى عينات من المدققين ومعدي البيانات والمستثمرين. وقد تم استخدام أساليب الإحصاء الوصفي بالإضافة إلى اختبارات Kruskal– Wallis and Mann-Whitney لاختبار فرضيات الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: إجماع كل من المراجعين ومعدي البيانات المالية والمستثمرين على أهمية البنود التي تضمنتها تعليمات الإفصاح في خدمة مستخدمي القوائم المالية، وبمتوسط إجابة تتراوح بين مهم ومهم جدا للغالبية العظمى من البنود. كما أظهرت نتائج الدراسة أن تعليمات الإفصاح تساعد في تحسين نوعية وكمية المعلومات المنشورة. وبينت نتائج الدراسة كذلك عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين وجهات نظر المراجعين ومعدي البيانات والمستثمرين في تقييّم أهمية البنود التي تضمنتها تعليمات الإفصاح إلا لعدد محدود من البنود.

- **دراسة الطاهات (2005) بعنوان " مدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بإصدار التقارير المالية المرحلية في ضوء معيار المحاسبة الدولي رقم (34) والتشريعات المحلية ذات الصلة**"، إذ هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم التقارير المالية المرحلية ومدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بإصدار التقارير المالية المرحلية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم 34 والتشريعات المحلية ذات الصلة، ومدى وجود علاقة ما بين ذلك وبين مجموعة متغيرات تتعلق بالشركة (طبيعة نشاط الشركة، حجم الشركة، ربحية الشركة، عمر الشركة)، طبقت الدراسة على الشركات المساهمة العامة الأردنية بمختلف القطاعات وبلغ عددها 191 شركة، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بحيث تم الاعتماد على مصادر جاهزة (الكتب، الدوريات، الدراسات، والأبحاث السابقة)، كما تم

تصميم استبانة لدراسة التقارير المالية المرحلية والبيانات الأخرى المتعلقة بها والموجودة لدى مكتب الإفصاح في هيئة الأوراق المالية المرحلية.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها؛ وجود توافق ما بين نصوص التشريعات المحلية ذات الصلة ومعيار المحاسبة الدولي رقم 34، كما تبين وجود التزام من قبل الشركات المساهمة العامة الأردنية بإصدار التقارير المالية المرحلية من حيث الالتزام بالاصدار ومحتواه وعدم الالتزام بتوقيت ذلك الإصدار، بالإضافة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الالتزام بإصدار التقارير المالية المرحلية ومتغير ربحية الشركة من بين متغيرات الدراسة المتعلقة بالشركة.

- **دراسة الصوفي (2006) بعنوان " تحليل العلاقة بين مدى تطبيق معايير المحاسبة الدولية والأداء المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان"** إذ هدفت الدراسة التعرف على مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة العامة والمدرجة في بورصة عمان بتطبيق معايير المحاسبة الدولية ومؤشرات الأداء المالي للشركات الصناعية الأردنية المساهمة من ناحية درجة التطبيق، واعتمدت الدراسة على تصميم الاستبيان وتم التحقق من صدق وثبات المقياس، وقام الباحث بتوزيع المقياس على عينة الدراسة والبالغ عددهم 48.

وخلصت الدراسة إلى نتائج عدة أهمها؛ وجود علاقة بين تطبيق معايير المحاسبة الدولية وكفاءة الاداء المالي للشركة مقاسة بكل من: القيمة السوقية للسهم، عائد السهم الواحد، العائد على حقوق المساهمين.

- **دراسة دهبي (2007) بعنوان "مدى تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في سورية"**، إذ هدفت الدراسة إلى بيان ضرورات تطبيق معايير المحاسبة الدولية في سورية، ومدى تطبيقه في سورية، وبيان المعوقات التي تحد من إمكانية تطبيقها، كما هدفت إلى تقديم اقتراحات وحلول لتجاوز تلك المعوقات، اعتمدت منهجية الدراسة على إجراء المقابلات الشخصية مع بعض أفراد مجتمع الدراسة المهنيين، بهدف حصر الأسباب التي تعيق تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في سورية للوصول إلى الحلول لتجاوزها، وإعداد استبانة خاصة تم تصميمها لتحقيق أغراض الدراسة.

اعتمد الباحث بشكل عام على المنهج الاستنباطي، إذ تم الرجوع إلى أدبيات الدراسة واستخلاص صعوبات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية عموماً، وأظهرت نتائج الدراسة أن هناك جملة من العوامل الداخلية الثقافية التي تعيق تطبيقها أيضاً، وقد تمت دراسة كل عامل على حدة للوصول إلى كيفية تجاوزه، وإلى بيئة محاسبية جديدة تعتمد على تطبيق معايير محاسبية دولية موحدة تساعد على تحقيق الفوائد المرجوة منها، إذ إن العوامل البيئية تمثلت بعدم وجود قانون للشركات أو قانون التجارة يتوافق مع تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، وبإنشاء الشركات العائلية وغلبتها على الشركات المساهمة، وبوجود قوانين ضريبية لا تنسجم ممارساتها مع ممارسات المعايير المحاسبية الدولية.

وبدراسة العوامل الاقتصادية المؤثرة على تطبيق المعايير، تبين أن هناك مجموعة من السياسات تعيق تطبيق المعايير الدولية، كالسياسة النقدية، والمالية والسياسة الخارجية وسياسة الصرف.

ومن العوامل البيئية المعيقة؛ لتطبيق درجة تطور مهنة المحاسبة وتطور سوق الأوراق المالية وعدم وجود هيئة تعتمد تطبيق المعايير الدولية وتباين التأهيل العلمي للمراجعين والمحاسبين وعدم توافر الظروف الملائمة لتشجيع الاستثمار في القطاع الخاص.

- **دراسة السعيد(2008) بعنوان " أثر الإفصاح باستخدام مفهوم القيمة العادلة في ضوء التغيرات في معايير الإبلاغ المالي الدولية على الإبلاغ المالي في شركات التامين الأردنية"**

إذ هدفت الدراسة إلى التعرف على معايير محاسبة القيمة العادلة ومدى ملاءمتها والمشاكل المتوقعة في تطبيقها والوسائل العملية الممكنة لتجاوزها في شركات التامين الأردنية، والتعرف على مدى التزام شركات التأمين الأردنية بتطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة وأثر ذلك على الإبلاغ المالي لهذه الشركات، من حيث الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، والتعرف على مدى تحقيق هيئة التأمين الأردنية التزام شركات التأمين الأردنية بتطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة، تكون مجتمع الدراسة من شركات التأمين الأردنية وعددها(25)، والعاملين في هيئة التامين الأردنية، ومديري التدقيق في شركات التدقيق التي تدقق حسابات شركات التأمين الأردنية، وعددها خمس شركات. إذ اعتمدت منهجية الدراسة على استخدام أسلوب المسح الشامل للدراسة، حيث مثلت عينة الدراسة بيانات المجتمع، وقد استخدم الباحث في هذه الدراسة الأدوات الإحصائية المتعارف عليها والملائمة في تحليل البيانات التي تم جمعها من المصادر الأولية والثانوية وتمت الاستعانة بالحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) في تحليل البيانات من حيث أساليب الإحصاء الوصفي والاستدلالي.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن شركات التأمين الأردنية تلتزم بتطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة وقواعد الإفصاح الواردة فيها عند قيامها بالإبلاغ المالي. ووجود تأثير

إيجابي لتطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة وقواعد الإفصاح الواردة فيها على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة في الإبلاغ المالي لشركات التأمين.

وهناك دور إيجابي لهيئة التأمين الأردنية في تحقيق التزام الشركات الأردنية بتطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة وقواعد الإفصاح الواردة فيها.

- **دراسة العبادي والقشي (2008) بعنوان " مدى ملائمة معايير المحاسبة الدولية لبيئة الشركات العاملة في الأردن بالمقارنة مع معايير المحاسبة المالية الامريكية، ومعايير المحاسبة البريطانية**" هدفت هذه الدراسة إلى التوصل إلى معرفة النتائج التي سيواجهها الأردن نتيجة تبنيه وتطبيقه المعايير الدولية، وهل المعايير الدولية ملائمة لبيئة دولة نامية كالأردن، أم هي تناسب بيئة الدول المتقدمة، وبالتالي إن استطاعا الإجابة عن تلك التساؤلات، قد يساهمان مستقبلا ببحثهما المتواضع هذا من خدمة عجلة الاقتصاد ومهنة التدقيق والمحاسبة ومحاولة تفادي السلبيات المتوقعة والتحوط لها بشكل فاعل ومثمر، واعتمدت منهجية الدراسة على عمل استبانة وزعت على أعضاء الهيئة التدريسيه في قسم المحاسبة في كل من جامعة إربد الأهلية، وجامعة الإسراء الخاصة، وجامعة عمان الأهلية وجامعة فيلادلفيا لاستقصاء آرائهم بالموضوع كونهم أصحاب الاختصاص الاكاديمي المؤهلين علميا، بالإضافة إلى الاعتماد على شبكة الانترنيت وخصوصا ما كتب من مواضيع تدور حول المعايير الدولية من جميع الجوانب وخصوصا المقالات المطروحة من قبل لجنة معايير المحاسبة الأمريكية FASB ولجنة المعايير المحاسبية الدولية IASC وهيئة المدققين الأمريكيين CPA وكذلك بعض المقالات المستقلة في بعض الدوريات العلمية.

وقد خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج كان أهمها: أن المعايير الدولية لا تلائم الدول النامية وذلك لأنها لم تراع ظروف تلك الدول وإنما اخذت بعين الاعتبار ظروف الدول المتقدمة فقط، كما أن تبنى الأردن للمعايير الدولية له كثير من السلبيات والايجابيات، كما أن الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانية لم تطبق معايير المحاسبة الدولية بل إنها لها معاييرها الخاصة بها، بالإضافة إلى انضمام الأردن إلى منظمة التجارة الدولية الزمها بتطبيق معايير المحاسبة الدولية بالرغم من كل المشاكل التي تواجه عملية التطبيق.

- **دراسة أبو شربة(2009) بعنوان " تقييم الإبلاغ المالي وممارسات الإفصاح للشركات المدرجة في سوق فلسطين لأوراق المالية على ضوء المتطلبات القانونية المحلية ومعايير المحاسبة الدولية وتوقعات المستثمرين**" إذ هدفت الدراسة إلى تقييم ممارسات الإفصاح الفعلية للشركات المساهمة الفلسطينية المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية وذلك من واقع التقارير السنوية المنشورة لهه الشركات خلال الفترة(1977-2007). كما هدفت إلى معرفة مدى إدراك المستثمرين في فلسطين للأهمية النسبية لمجموعة محددة من عناصر الإفصاح التي احتوت عليها استبانة الدراسة.

واعتمدت منهجية الدراسة على استخدام الدراسة نوعين من أدوات القياس لتحديد مستوى التزام شركات العينة بالإفصاح المطلوب بموجب معايير المحاسبة الدولية، إذ كانت الأداة الأولى هي مؤشر إفصاح اشتمل على 97 عنصراً من المعلومات المطلوبة بموجب معايير المحاسبة الدولية والقوانين المحلية وتوقعات المستثمرين في فلسطين. ولأغراض الدراسة، فقد تم تصنيف هذه العناصر في ثلاث مجموعات رئيسة، أما الأداة الثانية فهي استبانة

اشتملت فقط على عناصر المجموعة الثالثة (29) عنصراً من المجموعات التي احتوى عليها مؤشر الإفصاح.

أظهرت نتائج الدراسة، أن المستثمرين في فلسطين قيموا 22 عنصر إفصاح من أصل 29 عنصراً بأنها مهمة في حين تم اعتبار السبعة عناصر المتبقية بأنها متوسطة الأهمية، وكذلك أظهرت الدراسة وجود فروق معنوية مهمة بين وجهات نظر المستثمرين من الأفراد والمستثمرين من المؤسسات حول مستوى الأهمية النسبية لعناصر الإفصاح. وقامت الدراسة بتقديم العديد من التوصيات أهمها تبني قانون شركات فلسطيني جديد يسهم في تحديد مستوى الإفصاح.

- **دراسة القشي (2009) بعنوان " أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الشركات الاردنية على استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر"** هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر تطبيق الأردن لمعايير المحاسبة الدولية على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ سعى الباحث إلى الاطلاع على تطور البيئة الاستثمارية في الأردن من جهة، وتطبيق معايير المحاسبة الدولية من جهة أخرى، ومن ثم بيان أثر ذلك التطبيق على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وأعتمدت منهجية الدراسة على تصميم استبانة وزعت على ثلاث فئات هم (المدققون والمستثمرون والاشخاص الذين لهم اهتمامات بحثية بالاستثمار)، وقد خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج كان اهمها: بأن جميع الآراء تقريبا إشارة إلى أن الاستثمار الأجنبي بشتى اشكاله وخصوصا الأجنبي المباشر له وقع مؤثر وإيجابي على الاقتصاد المحلي ولكن بشرط أن تكون البنية الاقتصادية قد أعيد هيكلتها بشكل ملائم. كما وجد أن الأردن قد بدأ بإعادة هيكلة بنيته الاقتصادية منذ زمن ليس بالقصير استعداد لمواكبة العالم وأنه فعلا قد

دخل في اتفاقيات دولية عديدة. ووجد أن الشركات الأردنية وخصوصا المدرجة بالسوق المالي ملتزمة بتطبيق معايير المحاسبة الدولية. وأن الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية باستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر لأسباب عديده كان من أهمها: أن المستثمر يهتم بالقوائم المالية المعدة وفقا لمعايير المحاسبة الدولية وتولد لديه الثقة بعمليات الشركة وبالتالي تشجعه على جلب استثماراته للأردن، وأن تطبيق معايير المحاسبة الدولية يضفي صفة الدولية على قوائم الشركة وبالتالي تمكنها من دخول الأسواق الخارجية والمنافسة ويعد تطبيق معايير المحاسبة الدولية شرط لنجاح الاتفاقيات التجارية الدولية.

- **دراسة حميدان (2010) بعنوان " مدى التزام مؤسسة المدن الصناعية الأردنية بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية**" إذ هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية وتفسيراتها ونطاق تطبيقها ومدى التزام وتقيد مؤسسة المدن الصناعية الأردنية ذات الاستقلال المالي والإداري بتطبيقها عند إعداد التقارير المالية وكيفية إجراءات التطبيق من حيث (القياس، والاعتراف، والعرض، والإفصاح)، واعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج النوعي القائم على تحليل المحتوى، إذ تم الاعتماد على مصادر جاهزة من الكتب، والدوريات، والإصدارات، والدراسات، والأبحاث السابقة، والتعليمات، والقوانين الحكومية ذات العلاقة). ومصادر ميدانية تمثلت من خلال دراسة التقارير المالية الختامية لخمسة أعوام على التوالي لمؤسسة المدن الصناعية.

وخلصت الدراسة إلى نتائج عدة أهمها؛ أن هناك التزاماً من قبل مؤسسة المدن الصناعية الأردنية بتطبيق قواعد معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (القياس، الإعتراف والعرض، الإفصاح) عند إعدادها للتقارير المالية الختامية.

2-2-2 الدراسات الأجنبية:

- دراسة **Karamanou & Nishiotis (2005) بعنوان " The Valuation Effects of Firm Voluntary Adoption of International Accounting Standards** ". هدفت الدراسة للكشف عن الإفصاح وأثره على قيمة الشركة. شملت عينة الدراسة 54 شركة تبنت تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية مدرجة في الأسواق المالية من عدة دول (النمسا، الدنمرك، ألمانيا، سويسرا، تركيا، وجنوب إفريقيا)، واعتمدت الدراسة على استخدم أسلوب دراسة الحدث لقياس التغيرات في قيمة السهم حول الإفصاح عن اعتماد المعايير الدولية للمحاسبة الطوعية. توصلت الدراسة إلى أن النتائج تتفق مع نتائج الدراسات النظرية التي أكدت على وجـــود مزايـــا عديدة ناتجة عن زيادة الإفصاح على قيمة الشركة وتكلفة رأس المال، إضافة إلى وجود دليل قوي على أن الشركات ذات التقديرات المتدنية وفرص نمو أعلى تتحصل على تأثيرات ذات تقييمّ أعلى، كما توصلت الدراسة إلى نتيجة مهمة إحصائيا في عدد المحللين الذين يقومون بتحديثات مهمة في توصياتهم بعد الإعلان عن تبني الشركات معايير المحاسبة الدولية، وهذه النتائج تتوافق مع اعتبار تبني معايير المحاسبة الدولية مؤشرا إيجابياً على قيمة الشركة.

دراسة Alsaeed (2006) بعنوان " The Association between Firm-Specific Characteristics and Disclosure: The Case of Saudi Arabia". إذ هدفت الدراسة إلى تقييم مستوى الإفصاح في التقارير السنوية للشركات السعودية غير المالية، واختبار الفرضيات الخاصة بتأثير خصائص مختلفة للشركة وعلى مستوى الإفصاح التطوعي.

اعتمدت الدراسة على تطوير الدراسة قائمة إفصاح تحتوي على 20 عنصر إفصاح تطوعي لتقييم مستوى الإفصاح في التقارير السنوية الصادرة سنة 2003 عن أربعين شركة تشكل 65% تقريباً في المنشآت العامة في السعودية.

أظهرت نتائج الدراسة أن مؤشر الإفصاح كان أقل من المتوسط وأن حجم الشركة يرتبط بشكل عام مع مستوى الإفصاح. وكما وجدت الدراسة أن بقية المتغيرات التي خضعت للدراسة كانت غير مهمة في تفسير التباين بين مستويات الإفصاح التطوعي.

- **دراسة Daske, et al (2006) بعنوان " International Financial Reporting Standards and Expert's Perceptions of Disclosure Quality"** إذ هدفت الدراسة إلى تقييم جودة القوائم المالية للشركات الأسترالية والألمانية والسويسرية والتي كانت قد تبنت معايير الإبلاغ المالي الدولية أو المعايير الأمريكية. استخدمت الدراسة تدريجات جودة الإفصاح متاحة والمستخلصة من التحليلات المفصلة للتقارير السنوية المعدة من قبل خبراء محاسبة مشهورين. واعتمدت الدراسة على استخدام خصائص الأرباح كأرقام للتقييم لبيان جودة القوائم المالية المعدة طبقاً لمعايير الإبلاغ المالي الدولية.

أظهرت نتائج الدراسة أن جودة الإفصاح قد ازدادت بشكل هام تحت معايير الإبلاغ المالي الدولية في الدول الأوروبية الثلاث التي قامت بتحليلها. كما أظهرت النتائج أن جودة التقارير المالية قد ازدادت بشكل مهم مع تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية والمعايير الأمريكية.

- **دراسة Alshammari & et al (2008) بعنوان " Compliance with International Accounting Standards by listed companies in the Gulf Co-operation Council Member States: An empirical study"**، إذ هدفت

الدراسة إلى أجراء فحص ميداني لمستوى الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية في القوائم المالية ل137 شركة مدرجة في الأسواق المالية في دول أعضاء مجلس التعاون الخليجي في الفترة (1996–2002). بالإضافة إلى تفسير التزام بعض الشركات بشكل أكبر من بعضهم الآخر.

اعتمدت الدراسة على أسلوب المقابلة مع الجهات الرسمية في هيئات الإلزام الملائمة في دول المجلس الست من أجل الحصول على معلومات حول نشاطات الرقابة والإلزام. حيث قامت بدراسة العلاقة بين مستوى الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية وبين الخصائص التالية لشركات العينة، كما وقامت الدراسة بفحص العلاقة بين مستوى التزام شركات العينة بمعايير المحاسبة الدولية عبر السنوات الزمنية التي خضعت للدراسة.

- **دراسة Stewart& Kent (2008) بعنوان " Corporate governance and disclosures on the transition to international financial reporting standards ".** هدفت الدراسة إلى بحث مدى الترابط بين مستوى الإفصاح وجودة حاكمية الشركات، إذ أجريت هذه الدراسة على 965 شركة من الشركات المدرجة في سوق المال الاسترالي. استخدمت الدراسة أسلوب مطابقة معايير الإبلاغ في شركات عينة الدراسة مع معايير الإبلاغ المالية الدولية في استراليا.

أظهرت نتائج الدراسة أن حجم الإفصاح كان مرتبطا بشكل إيجابي ببعض هيئات حاكمية الشركات العليا، مثل تكرار اللقاءات بين مجلس الإدارة ولجنة التدقيق، واختيار المدقق، كما أظهرت الدراسة وجود علاقة ترابطية بين قواعد الحاكمية العليا والمستوى الرفيع للإفصاح عن الإبلاغ المالي.

- دراسة **Lantto & Sahlström (2009) بعنوان" Impact of International Financial Reporting Standard adoption on key financial ratios** ". هدفت الدراسة إلى ملء الفجوة بين أثر المعيار الدولي للإبلاغ المالي (IFRS) على النسب المالية الرئيسة. أجريت هذه الدراسة في فنلندا، استخدمت الدراسة أسلوب تحليل الفروق بين النسب المالية المحسوبة قبل وبعد التحويل إلى المعايير الدولية واختبار دلالات إحصائية من الخلافات من خلال استخدام خطوتين: الأولى التحقيق في ما إذا كانت بنود البيان المالي (أي بنود المركز المالي وبنود بيان الدخل) تغيرت بعد التحويل إلى المعايير الدولية. والثانية مواصلة التحقيق في المعايير المحاسبية الدولية والكشف عن سبب الاختلاف في النسب المالية.

أظهرت نتائج الدراسة أن اعتماد المعايير الدولية للإبلاغ المالي قد غير من حجم نسب المحاسبة الرئيسة، كما أشارت الدراسة إلى أكثر من ذلك وهو أن اعتماد قواعد قيم المحاسبة المباشرة والشروط الصارمة على قضايا محاسبية معينة كانت الأسباب وراء التغيرات التي لاحظناها في أرقام المحاسبة والنسب المالية.

- دراسة **Gerogovich (2011) بعنوان " International Financial Reporting Standards: Tax and Reporting Implications on the New Canadian GAAP** ". هدفت الدراسة إلى الكشف عن معايير الإبلاغ ومضامينها. اعتمدت الدراسة أسلوب مقارنة مدى توافق المعايير المحاسبية الكندية في الإبلاغ مع معايير الإبلاغ المالية الدولية.

أظهرت نتائج الدراسة وجود اختلافات بين المعايير المحاسبية المتعارف عليها في كندا والمعايير الدولية للإبلاغ المالي سيكون لها أثر على تحديد وإبلاغ نفقة ضريبة الدخل

والأصول الضريبية المؤجلة والديون، إضافة إلى أن معايير المحاسبة الكندية سيتم استبدالها بالمعايير الدولية المطبقة في أكثر من 100 دولة حول العالم.

2-3 ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

ركزت أغلب الدراسات السابقة من حيث الموضوع على الإفصاح في القوائم، والإبلاغ المالي للتوافق وقامت بربطه مع عدة عوامل مثل القيمة العادلة وجودة التقارير المالية، والحاكمية المؤسسية.

لم تتناول الدراسات السابقة إمكانية تبني وتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية في ليبيا. تميزت الدراسات بتناولها هذه المسألة في دول أخرى.

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

3-1 المقدمة

3-2 منهجية الدراسة

3-3 مجتمع وعينة الدراسة

3-4 مصادر جمع البيانات

3-5 إداة الدراسة

3-6 صدق وثبات إداة الدراسة

3-7 أساليب تحليل البيانات

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

3-1 المقدمة

يهدف هذا الفصل إلى عرض الطريقة والإجراءات التي تم اتباعها في منهجية الدراسة بشكل عام والأدوات التي تم استخدامها للقياس.

3-2 منهجية الدراسة:

اعتمدت الباحث في دراستها على المنهج الوصفي التحليلي وهو وصف منظم للحقائق ولميزات مجموعة معينة أو ميدان من ميادين المعرفة المهمة بطريقة موضوعية وصحيحة للتعرف على قدرة الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي على تبني وتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية.

3-3 مجتمع وعينة الدراسة:

تألف مجتمع الدراسة وعينتها من ثلاث فئات مكونة من الإدارة المالية للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي ومن جهات الرقابة والتشريع ومدققي الحسابات الخارجيين للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي وقد تم اختيار عينة عشوائية من مجتمع الدراسة وفقا للتقسيم التالي:

جدول رقم (1)

عينة الدراسة

تسلسل	الصفة	العدد
1-	الإدارة المالية	56
2-	الرقابة المالية والتشريع	33
3-	المدققون الخارجيون	48
	المجموع	137

وتم تطبيق أداة الدراسة (الاستبانة) على مجتمع الدراسة الأصلي الذي لم تستطع الباحثة الحصول على العدد الدقيق نظرا للظروف التي مرت بها البلاد ، وقد تم الحصول على (137)، مفردة إحصائية ولم يتم استبعاد أية استبانة من التي جمعت.

3-4 مصادر جمع البيانات:

اعتمدت هذه الدراسة على نوعين من البيانات كما يلي:

- **البيانات الأولية:**

استندت الباحثة في جمع بياناتها الأولية على أداة الدراسة (استبانة) التي تم تصميمها استنادا على فرضيات الدراسة وبمساعدة بعض المختصين ومشرف الدراسة.

- **البيانات الثانوية:**

تم الرجوع إلى الكتب ، والأبحاث والدراسات السابقة والرسائل الجامعية والدوريات والإنترنت، والنشرات ذات الصلة بموضوع الدراسة للحصول على هذه المعلومات وذلك من أجل بناء الجانب النظري لهذه الدراسة.

3-5 أداة الدراسة:

قامت الباحثة ببناء استبانة لتحقيق أهداف الدراسة التي اشتملت على ثلاثة مجالات متمثلة (بواقع قدرة الشركات على تبني وتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية والمعوقات التي تحول دون قدرة الشركات على تبني وتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية، والحلول لتحسين قدرة الشركات على تبني وتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية، وقد تألفت الأداة من قسمين رئيسيين، تناول الأول منها المعلومات الديموغرافية لعينة الدراسة بينما توزع الجزء الثاني على ثلاثة مجالات كما يلي:

- وجود نظام مالي كفء يمكن الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي من تبني وتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية من 1-20.
- المعوقات التي تحول دون قدرة الشركات على تبني وتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية من 21- 33.
- الحلول لتحسين قدرة الشركات على تبني وتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية من 34-43.

3-6 صدق وثبات أداة الدراسة:

3-6-1 صدق الأداة:

اختبرت الباحثة صدق وثبات أداة الدراسة إذ تم استخدام أسلوب الصدق وذلك من خلال عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين، من أصحاب الخبرة والتخصص في مجال الدراسة وهم المشار إليهم في الملحق رقم (2) وقد أخذت الباحثة بغالبية ملاحظات المحكمين لوضعها في صيغتها النهائية.

3-6-2 ثبات الاداة

من أجل اختبار ثبات أداة الدراسة تم استخدام اختبار كرونباخ ألفا لاختبار الاتساق الداخلي للأداة .وتشير النتائج الواردة في الجدول (2) إلى درجة ثبات في إستجابات عينة الدراسة كانت 90.6% وهي نسبة مقبولة ، لأن قيمة ألفا المعيارية أكثر من 60% (Sekaran, 1992).

جدول (2)

نتائج أختبار ثبات أداة الدراسة (كرونباخ الفا)

المجال	قيمة الفا
وجود نظام مالي كفء	0.876
وجود معوقات	0.826
وجود حلول للحد من المعوقات	0.826
الأداة ككل	0.906

3-7 أساليب تحليل البيانات:

لبيان مدى استجابة عينة الدراسة لأسئلة أداة القياس تم استخدام الأسلوب الوصفي الإحصائي من أجل تحليل البيانات واختبار الفرضيات وذلك باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الإنسانية والاجتماعية (SPSS) إذ تم استخدام الوسائل الإحصائية التالية :

1- **مقاييس النزعة المركزية:**

- المتوسط الحسابي: بهدف التعرف على تقييمات عينة الدراسة لكل فقرة.
- الانحراف المعياري : لقياس درجة تشتت قيم إجابات مجتمع الدراسة عن الوسط الحسابي لكل فقرة.

2- **الإحصاء الوصفي:** وذلك لوصف أراء عينة الدراسة حول متغيرات الدراسة ويتضمن ذلك النسب المئوية و جداول التوزيع التكراري

3- **اختبار t-test:** (One sample t- test) استخدمت الباحثة هذا الاختبار للمقارنات الثنائية وفي اختبار فرضيات الدراسة.

4- **اختبار تحليل التباين الأحادي:** (ANOVA) لاختبار الفروق ذات الدلالة الإحصائية التي تعزى لعينات الدراسة الثلاث .

الفصل الرابع

عرض النتائج واختبار الفرضيات

4-1 المقدمة

4-2 وصف خصائص عينة الدراسة

4-3 اختبار مقياس الاستبانة

4-4 عرض النتائج

الفصل الرابع

عرض النتائج واختبار الفرضيات

4-1 المقدمة

هدفت الدراسة إلى الاطلاع على أهمية معايير الإبلاغ المالي الدولية وفحص واقع الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالي الليبي لمعرفة مدى قدرتها على تبني وتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية وتحديد أي معوقات تحول دون ذلك ويتضمن هذا الفصل عرضاً لنتائج أسئلة الدراسة وتحليلها وتفسيرها كما يلي:

4-2 وصف خصائص عينة الدراسة

يتناول هذا الجزء النتائج المتعلقة بخصائص عينة الدراسة من حيث الوظيفة الحالية والمؤهل العلمي والتخصص العلمي والخبرة العملية والمتابعة للمعايير.

4-2-1 الوظيفة الحالية

جدول رقم (3)

توزيع عينة الدراسة حسب الوظيفة الحالية

الوظيفة	التكرار	النسبة
مدير مالي	26	18.9
مدقق خارجي	58	42.3
محاسب	49	35.8
إداري	4	2.9
المجموع	137	100.0

يظهر من الجدول رقم (3) أن عينة الدراسة توزعت من حيث الوظيفة الحالية على أربع فئات ، وقد جاء المدققون الخارجيون في المرتبة الأولى إذ بلغ عدد هذه الفئة (58) مفردة إحصائية أي بنسبة (42.3%) من إجمالي عينة الدراسة واحتلت فئة المحاسبين بالمرتبة الثانية إذ بلغ عدد أفرادها (49) مفردة إحصائية وبنسبة (35.8%) من إجمالي عينة الدراسة، وجاءت فئة المديرين الماليين في المرتبة الثالثة إذ بلغ عدد أفراد هذه الفئة (26) مفردة إحصائية وبنسبة (18.9%)، واحتلت فئة الوظائف الإدارية المرتبة الأخيرة إذ بلغ عدد هذه الفئة (4) مفردات إحصائية وبنسبة (2.9%) وتشير هذه النتائج إلى أن (97.1.%) من عينة الدارسة من العاملين بالحقل المحاسبي مما يزيد من مصداقية نتائج هذه الدراسة.

4-2-2 المؤهل العلمي

جدول رقم (4)

توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة
دبلوم	36	26.3
بكالوريوس	32	23.4
ماجستير	48	35.0
دكتوراه	19	13.9
أخرى	2	1.5
المجموع	137	100.0

يظهر من الجدول رقم (4) أن عينة الدراسة توزعت من حيث المؤهل العلمي على خمس فئات ، إذ احتلت فئة حملة درجة الماجستير المرتبة الأولى إذ بلغ عددهم

(48) مفردة إحصائية وبنسبة (35.0%) واحتلت حملة الدبلوم المرتبة الثانية إذ بلغ عددهم(36) مفردة إحصائية وبنسبة (26.3%) ، بينما احتل حملة البكالوريوس المرتبة الثالثة إذ بلغ عددهم (32) مفردة إحصائية وبنسبة (23.4%) بينما احتل حملة الدكتوراه المرتبة الرابعة إذ بلغ عددهم (19) فردا وبنسبة (13.9%) وجاءت المؤهلات العلمية الأخرى بالمرتبة الأخيرة إذ بلغ عددهم (2) وبنسبة (1.5%). ويتضح من هذه النتائج ان(72.2%) من إجمالي عينة الدراسة من حملة المؤهلات الجامعية وهذا بدوره يعطي النتائج مصداقية أكبر.

4-2-3 التخصص العلمي

جدول رقم (5)

توزيع عينة الدراسة حسب التخصص العلمي

الوظيفة	التكرار	النسبة
محاسبة	93	67.9
اقتصاد	11	8.0
إدارة اعمال	10	7.3
علوم مالية ومصرفية	18	13.1
أخرى	5	3.6
المجموع	137	100.0

يظهر من الجدول رقم (5) أن عينة الدراسة توزعت من حيث التخصص العلمي على أربع فئات ، وقد جاء تخصص المحاسبة في المرتبة الأولى إذ بلغ عدد هذه الفئة (93) مفردة إحصائية أي بنسبة (67.9%) من إجمالي عينة الدراسة واحتلت فئة العلوم المالية والمصرفية المرتبة الثانية إذ بلغ عدد أفرادها (18) مفردة إحصائية وبنسبة (13.1%) من إجمالي عينة

الدراسة ، واحتلت فئة تخصص الاقتصاد المرتبة الثالثة إذ بلغ عدد هذه الفئة (11) مفردة إحصائية وبنسبة (8%) وجاء تخصص إدارة الأعمال في المرتبة الأخيرة إذ بلغ عدد أفراد هذه الفئة (10) مفردات إحصائية وبنسبة (7.3%)، وتشير هذه النتائج إلى أن عينة الدارسة اشتملت على غالبيـــة التخصصات التي لها علاقة بموضوع الدراسة مما يؤيد مصداقية نتائجها.

4-2-4 سنوات الخبرة

جدول رقم (6)

توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة
أقل من 5 سنوات	41	29.9
5 إلى أقل من 10سنوات	46	33.6
10 إلى أقل من 15 سنة	27	19.7
أكثرمن 15 سنة	23	16.8
المجموع	137	100.0

تشير البيانات الواردة في الجدول (6) أن عينة الدراسة توزعت من حيث سنوات الخبرة على أربع فئات، إذ احتلت فئة الذين خبراتهم تتراوح من (5-10 سنوات) المرتبة الأولى إذ بلغ عدد أفراد هذه الفئة (46) وبنسبة قدرها (33.6%)، واحتلت الفئة التي تقل سنوات خبراتهم عـــن خمـــس سنوات المرتبة الثانية إذ بلغ عدد أفراد هذه الفئة (41) وبنسبة (29.9%) ،وجاءت فئة الذين تتراوح خبراتهم ما بين (10 إلى أقل من 15 سنة) في المرتبة الثالثة إذ بلغ عدد أفـــراد هـــذه الفئـــة (27) وبنسبة (19.7%) وأخيرا جاءت فئة الذي خبراتهم تزيد على 15 سنة إذ بلغ عدد أفرادهـــا (23) وبنسبة قدرها (16.8%) ، وتشير هذه النتائج إلى أن غالبية عينة الدراسة (70.1%) تزيد خبـــراتهم على 5 سنوات في هذا المجال مما يضفي على النتائج مصداقية أكثر.

4-2-5 الشهادة المهنية

جدول رقم (7)

توزيع عينة الدراسة حسب الشهادة المهنية

الشهادة المهنية	التكرار	النسبة
لايوجد	133	97.1
CPA	3	2.2
CMA	1	0.7
المجموع	137	100.0

تشير البيانات الواردة في الجدول (7) أن غالبية عينة الدراسة لا يوجد لديها شهادات مهنية إذ بلغ عدد من لا يملكون شهادات مهنية (133) فرداً وبنسبة مئوية قدرها (97.1%) وبلغ الذين لديهم شهادة (CPA) (3) أفراد وبنسبة قدرها (2.2%) وبلغ عدد الذين يحملون شهادة CMA فرداً واحداً وبنسبة (0.7%) ويبدو أن هناك نقصاً في الشهادات المهنية.

4-2-6 متابعة المعايير

جدول رقم (8)

توزيع عينة الدراسة حسب المتابعة للمعايير

	التكرار	النسبة
مستمرة	13	9.5
على الأغلب	9	6.6
متوسطة	5	3.6
قليلة	90	65.7
معدومة	20	14.6
المجموع	137	100.0

يشير الجدول رقم (8) إلى أن متابعة عينة الدراسة للمعايير والإبـــلاغ المـــالي الدوليـــة والتغيـــر الحاصل بها الصادر عن مجلس معايير الإبلاغ المالي الدولية توزعت على خمس فئات تراوحـــت بين المتابعة المعدومة والمتابعة المستمرة، إذ يشير الجدول إلى إن المتابعة القليلة احتلت المرتبـــة الأولى إذ بلغ عدد إفراد هذه الفئة (90) مفردة إحصائية وبنسبة (65.7%) من إجمالي عينة الدراسة واحتلت المعدومة المرتبة الثانية إذ بلغ عدد أفراد هذه الفئة (20) وبنـــسبة(14.6%) بينمـــا احتلـــت المتابعة المستمرة المرتبة الثالثة إذ بلغ عدد أفراد الفئة (13) مفردة إحصائية وبنـــسبة (9.5%) مـــن إجمالي عينة الدراسة وجاءت فئة على الأغلب في المرتبة الرابعة إذ بلغ عدد أفرادهـــا (9) مفـــردة إحصائية وبنسبة (6.6%) ويتضح أن حوالي (65.7%) من عينة الدراسة يتابعون المعايير والإبلاغ المالي الدولية والتغير الحاصل بها الصادر عن مجلس معايير الإبلاغ المالي الدولية بشكل قليل، وهذا يشير إلى ضعف اطلاع أفراد عية الدراسة للتغيرات الحاصلة في هذا المجال.

4-3 اختبار مقياس الاستبانة

لقد تم اعتماد مقياس ليكرت الخماسي (Likert Scale of five points) لتحديد درجة الأهميـــة النسبية لكل بند من بنود الاستبانة وذلك كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (9)

قيم ومعايير كل وزن من أوزان المقياس الخماسي المعتمد من الدراسة

المقياس	موافق بشدة	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

4-3-1 مقياس الأهمية النسبية للمتوسط الحسابي

تم وضع مقياس ترتيبي للمتوسط الحسابي وفقا لمستوى أهميته وذلك لاستخدامه في تحليل النتـــائج وفقا لما يلي:5-1= 4 ÷3 = 1.33

أي 1+1.33= 2.33

2.33+1.33= 3.66

3.66+1.33 = 5.00

جدول رقم (10)

مقياس الاهمية النسبية للمتوسط الحسابي

المتوسط الحسابي	الأهمية النسبية
1- إلى أقل من 2.33	منخفضة
2.33- إلى أقل من 3.66	متوسطة
3.66 فأكثر	عالية

4-4 عرض النتائج

تم تقسيم آلية عرض النتائج إلى ثلاثة أقسام

1-عرض نتائج فرضيات الدراسة.

2- اختبار فرضيات الدراسة.

3-تحديد اختلافات آراء أفراد عينة الدراسة.

4-4-1 عرض نتائج فرضيات الدراسة

4-4-1-1 وجود نظام مالي كفء يمكن الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي من تبني وتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية من خلال عرض أقل قيمة وأعلى قيمة لمجموع استجابات أفراد العينة والانحراف المعياري وترتيب اهمية الفقرات

جدول رقم (11)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد مجتمع الدراسة على فقرات السؤال المتعلق بوجود نظام مالي كفء يمكن الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي من تبني وتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
1	يعدّ الطاقم المالي العامل بالشركة مؤهلا تأهيلا محاسبيا مناسبا	3.48	.832	7	متوسطة
2	يوجد لدى الشركة نظام محاسبي محوسب	3.80	.583	4	مرتفعة
3	تعد الشركة تقارير مالية كل نهاية عام	3.90	.750	1	مرتفعة
4	تعد الشركة قائمة المركز المالي كل نهاية عام	3.85	.845	3	مرتفعة
5	تعد الشركة قائمة الدخل الشامل كل نهاية عام	3.20	1.214	13	متوسطة
6	تعد الشركة قائمة التدفقات النقدية كل نهاية عام	3.64	.999	5	متوسطة
7	يوجد في الشركة قسم تدقيق ورقابة داخلية	3.88	.781	2	مرتفعة
8	تقوم الشركة بعمل تسويات جردية دائما	3.36	.983	11	متوسطة
9	تعد الشركة مخصصات واحتياطات في نهاية العام	3.45	.992	8	متوسطة
10	تلتزم الشركة في إعداد التقارير المرحلية	3.03	1.057	17	متوسطة

11	تراعي الشرطة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية عند إعداد قوائمها المالية	2.92	1.099	19	متوسطة
12	يتم اختيار طريقة استهلاك أصول الشركة الثابتة لطبيعة استخدام الأصل	3.45	.785	9	متوسطة
13	تقوم الشركة بتحليل قوائمها المالية بشكل دوري	3.12	1.012	16	متوسطة
14	يوجد لدى محاسبو الشركة معرفة بمعايير الإبلاغ المالي الدولية	2.74	1.131	20	متوسطة
15	تلتزم الشركة بقياس استثماراتها المالية المصنفة ضمن المتاجرة والمتاحة للبيع بالقيمة العادلة	3.19	.997	15	متوسطة
16	تلتزم الشركة بالإفصاح والقياس لأثر تغيير سياساتها المالية وطرقها المحاسبية	3.38	1.037	10	متوسطة
17	يستطيع طاقم الشركة المالي قياس أي نوع من الالتزامات وتحويلها إلى الالتزامات المحتملة	2.93	1.059	18	متوسطة
18	تلتزم الشركة بمعالجة إعادة التقدير لطرقها المحاسبية	3.20	.984	14	متوسطة
19	يتوفر لدى الطاقم المالي للشركة القدرة على تحديث النظام المالي وفقا لأي طارىء محاسبية مستقبلية	3.54	.823	6	متوسطة
20	يتميز نظام الشركة المالي بقابلية للتحديث	3.28	.962	12	متوسطة
	المتوسط الحسابي	3.37	0.523		متوسطة

من خلال الجدول رقم (11)، يتضح أن جميع المتوسطات الحسابية للعبارات التي تقيس السؤال الأول ، تتراوح ما بين (2.74) – (3.90) ، وجميعها تشير إلى موافقة عينة الدراسة على الفقرات التي تقيس هذا السؤال باستثناء الفقرات ذوات الأرقام (11، 14، 16) التي كانت

متوسطاتها الحسابية متدنية وقد بلغ المتوسط للسؤال الأول (3.37)، مما يشير إلى موافقة عينة الدراسة ككل بدرجة متوسطة على وجود نظام مالي كفء يمكن الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي من تبنيي وتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية، وقد حصلت العبارة القائلة " تعد الشركة تقارير مالية كل نهاية عام "، على المرتبة الأولى من إذ المتوسط الحسابي ، إذ بلغ قيمة المتوسط الحسابي لها (3.90) ، وبلغ انحرافها المعياري (0.750) ، وتعدّ قيمة المتوسط الحسابي لها مرتفعة بينما حصلت العبارة التي تنص على " يوجد في الشركة قسم تدقيق ورقابة داخلية" على المرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ (3.88) وانحراف معياري(0.781) وتعدّ قيمة المتوسط الحسابي لها مرتفعة وحصلت العبارة التي تنص على " تعد الشركة قائمة المركز المالي كل نهاية عام" على المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي(3.85) وانحراف معياري(0.845) وتعدّ قيمة المتوسط الحسابي أيضا مرتفعة وتعزو الباحثة هذه النتيجة إلى أن من المسلمات ووفقا لقوانين الشركات وقانون السوق المالي يتوجب على الشركات المدرجة في السوق الليبي إعداد تقارير مالية كل نهاية عام وإنشاء قسم تدقيق ورقابة داخلية فيها فضلا عن أنه يتوجب على كل شركة أن تقوم بإعداد قائمة مركز مالي في نهاية كل عام . وتشير النتائج في الجدول السابق إلى أن العبارة التي تنص على " يوجد لدى محاسبي الشركة معرفة بمعايير الإبلاغ المالي الدولية " ،على المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (2.74)، وانحراف معياري بلغ (1.131) ، وتعدّ قيمة المتوسط الحسابي متدنية كما يلاحظ أن نسبة التشتت التي يوضحها الانحراف المعياري عالية نسبيا ، وتعزو الباحثة هذه النتيجة إلى عدم تطبيق الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي لمعايير الإبلاغ المالي الدولية الذي بدوره ينعكس على عدم اهتمام الكادر البشري المؤهل بهذا الخصوص.

4-4-1-2 المعوقات التي تحول دون قدرة الشركات المدرجة في سوق الأوراق الماليـــة الليبـــي على تبني وتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية من خلال عرض أقل قيمة وأعلى قيمة لمجموع استجابات أفراد العينة والانحراف المعياري وترتيب أهمية الفقرات.

جدول رقم (12)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد مجتمع الدراسة على فقرات السؤال المتعلق بالمعوقات التي تحول دون قدرة الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي على تبني وتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
21	ضعف استقرار الأوضاع السياسية الحالية	3.97	.954	1	مرتفعة
22	نقص كفاءة جهات التشريع المحاسبي	3.73	.781	8	مرتفعة
23	ضعف الممارسات المحاسبية المهنية المتخصصة	3.31	1.090	11	متوسطة
24	تدني أجور الطواقم المالية	3.85	.969	5	مرتفعة
25	قلة وجود مكاتب تدقيق مؤهلة	3.24	1.281	12	متوسطة
26	نوعية الاقتصاد المغلق المتبع في الدولة	3.96	.906	2	مرتفعة
27	وجود شركات أجنبية منافسة	2.61	1.203	13	متوسطة
28	تدني تأهيل الطواقم المحاسبية	3.90	.843	4	مرتفعة
29	اتسام إدارات الشركات بالإدارة الحكومية	3.79	1.046	6	مرتفعة
30	حداثة السوق المالي الليبي	3.73	1.160	9	مرتفعة
31	جهل الإدارة العليا للشركات باهمية معايير الإبلاغ المالي الدولية	3.76	.959	7	مرتفعة
32	قلة خبرة المشرعين بمعايير الإبلاغ المالي الدولية	3.72	.915	10	مرتفعة
33	النقص في تضمين مساقات التعليم بالجامعات بمعايير الإبلاغ المالي الدولية	3.96	1.042	2	مرتفعة
	المتوسط الحسابي	3.65	0.581		متوسطة

يتضح من الجدول رقم (12)، أن جميع المتوسطات الحسابية التي تقيس السؤال الثاني تتراوح ما بين (2.61) – (3.97) ، وجميعها تشير إلى موافقة عينة الدراسة على الفقرات التي تقيس هذا السؤال باستثناء الفقرة رقم (27) كما أن المتوسط العام للسؤال الثاني بلغ (3.65)، مما يشير إلى موافقة عينة الدراسة ككل بدرجة متوسطة على وجود معوقات تحول دون قدرة الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي على تبني وتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية ، وقد حصلت العبارة التي تنص على " ضعف استقرار الأوضاع السياسية الحالية "، على المرتبة الأولى ، إذ بلغت قيمة المتوسط الحسابي لها (3.97) ، وبلغ انحرافها المعياري (0.954) ، وتعدّ قيمة المتوسط الحسابي لها مرتفعة وتتفق الباحثة مع هذه الفقرة إذ شهدت البلاد أوضاعا سياسية غير مستقرة لفترة جاوزت ستة أشهر وهذا بالطبع ينعكس سلبا على كافة الأنشطة الاقتصادية التي يشكل سوق الأوراق المالية مرآة لها، بينما حصلت العبارات التي تنص على" نوعية الاقتصاد المغلق المتبع في الدولة، والنقص في تضمين مساقات التعليم بالجامعات بمعايير الإبلاغ المالي الدولية" على المرتبة الثانية وبمتوسطات حسابية بلغت (3.96) لكل فقرة وانحرافات معيارية بلغت (0.906 و 1.042) على التوالي وتعدّ قيمة المتوسط الحسابي لها مرتفعة. وتشير النتائج في الجدول السابق إلى أن الفقرة القائلة" وجود شركات أجنبية منافسة " حصلت على المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (2.61)، وانحراف معياري بلغ (1.203)، وتعدّ قيمة المتوسط الحسابي متدنية كما يلاحظ أن نسبة التشتت التي يوضحها الانحراف المعياري عالية نسبيا.

3-1-4-4 الحلول التي قد تسهم في تحسين قدرة الشركات المدرجة في سوق الأوراق الماليـــة الليبي على تبني وتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية

جدول رقم (13)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد مجتمع الدراسة على فقرات السؤال المتعلق بالحلول التي قد تسهم في تحسين قدرة الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي على تبني وتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
34	إنشاء جهة تشريع محاسبي يناط بها عملية تفسير وتبني وتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية	4.27	.681	1	مرتفعة
35	استقدام خبراء خارجيين لتدريب الطواقم المالية على تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية	3.89	.863	8	مرتفعة
36	تضمين مساقات المحاسبة في الجامعات معايير الإبلاغ المالي الدولية	4.16	.750	4	مرتفعة
37	عقد دورات وورشات عمل للطواقم المالية في الشركات لتدريبهم على تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية	3.77	1.111	9	مرتفعة
38	تبني انظمة محاسبية محوسبة وفقا لمعايير الإبلاغ المالي الدولية	4.12	.916	5	مرتفعة
39	تخصيص مبالغ من قبل الشركات لتأهيل طواقمها المالية بمعايير الإبلاغ المالي الدولية	4.11	.888	6	مرتفعة
40	دخول الشركات بشراكات استراتيجية مع شركات أجنبية مطبقة لمعايير الإبلاغ المالي الدولية	3.54	1.170	10	متوسطة

41	إعادة هيكلة انظمة السوق المالي بشكل يلزم بتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية	4.17	.845	**3**	**مرتفعة**
42	تحديد منح تراخيص لمكاتب التدقيق الخارجي بحصولهم على شهادات مهنية متخصصة	3.97	1.098	**7**	**مرتفعة**
43	اشتراط الحصول على الشهادة المهنية للمديرين الماليين للشركات	4.26	1.024	**2**	**مرتفعة**
	المتوسط الحسابي	4.03	0.591		**مرتفعة**

يشير الجدول رقم (13)،إلى أن جميع المتوسطات الحسابية التي تقيس السؤال الثالث تتراوح بين (3.54) – (4.27) ، وجميعها تشير إلى موافقة عينة الدراسة على الفقرات التي تقيس هذا المتغير كما أن المتوسط للسؤال الثالث بلغ (4.03)، مما يشير إلى موافقة عينة الدراسة ككل بدرجة مرتفعة على الحلول الواردة في الجدول تسهم في تحسين قدرة الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي على تبني وتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية ، وقد حصلت الفقرة القائلة " إنشاء جهة تشريع محاسبي يناط بها عملية تفسير وتبني وتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية"، على المرتبة الأولى من إذ المتوسط الحسابي ، إذ بلغت قيمة المتوسط الحسابي لها (4.27) ، وبلغ انحرافها المعياري (0.681) ، وتعدّ قيمة المتوسط الحسابي لها مرتفعة وتتفق الباحثة مع هذه الفقرة إذ إن إنشاء جهة تشريع محاسبي يتولى عملية تفسير وتبني وتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية سيفرض على الشركات تبني وتطبيق هذا المفهوم بينما حصلت العبارة التي تنص على" اشتراط الحصول على الشهادة المهنية للمديرين الماليين للشركات " على المرتبة الثانية وبمتوسط حسابي بلغ (4.26) وانحراف معياري بلغ (1.024) وتعدّ قيمة المتوسط الحسابي لها مرتفعة جدا وترى الباحثة أن مثل هذا الاشتراط يعمل على الزام الشركات على

استخدام مديرين ماليين متخصصين مما يساعد هذه الشركات في تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية من خلال استغلال خبرات ومؤهلات هؤلاء المديرين وحصلت العبارة التي تنص على " إعادة هيكلة أنظمة السوق المالي بشكل يلزم بتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية" حصلت على المرتبة الثالثة وبمتوسط حسابي (4.17) وانحراف معياري(0.845) وتعدّ قيمة المتوسط الحسابي مرتفعة وترى الباحثة أن إعادة الهيكلة يمكن أن تسهم في الزام الشركات بتبني وتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية خاصة إذ نصت تشريعات السوق المالي على ذلك.

4-4-2 اختبار فرضيات الدراسة:

4-4-2-1 الفرضية الأولى: لا يوجد نظام مالي كفء يمكن الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي من تبني وتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية

جدول (14)

اختبار الفرضية الأولى

العينة	T المحسوبة	T الجدولية	معنويةT	المتوسط الحسابي
الإدارة المالية	6.677	**2.0032**	.000	**3.51**
الرقابة والتشريع	4.767	**2.0345**	.000	**3.48**
المدققون	2.815	**2.0106**	.007	**3.1219**
العينة ككل	8.192	**1.978**	.000	**3.37**

يتضح من البيانات الواردة في الجدول رقم (14) أن قيمة t المحسوبة بلغت (8.192) في حين تم استخراج قيمتها الجدولية البالغة (1.978) وبمقارنة القيم التي تم التوصل إليها في اختبار هذه الفرضية، يتبين أن قيمة t المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية، وهي دالة إحصائيا عند مستوى (0.05) لذلك فإنه يتم

رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه "يوجد نظام مالي كفء يمكن الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية من تبني وتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية" من وجهة نظر عينة الدراسة مجتمعة .

وفيما يتعلق باختبار الفرضية بالنسبة لفئات عينات الدراسة الثلاث فقد أظهرت النتائج ما يلي:

1- الإدارة المالية :تبين أن قيمة t المحسوبة بلغت (6.677) في حين كانت قيمتها الجدولية (2.0032)، ويتبين أن قيمة t المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية، وهي دالة إحصائيا عند مستوى دلالة (0.05) لذلك فإنه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه "يوجد نظام مالي كفء يمكن الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية من تبني وتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية" من وجهة نظر الإدارة المالية.

2- الرقابة والتشريع: يشير الجدول إلى أن قيمة t المحسوبة بلغت (4.767) في حين أن قيمتها الجدولية (2.0345) ويتبين أن قيمة t المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية، وهي دالة إحصائيا عند مستوى دلالة (0.05) لذلك فإنه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه "يوجد نظام مالي كفء يمكن الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية من تبني وتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية" من وجهة نظر الرقابة والتشريع.

3- المدققون: كما يشير الجدول إلى أن قيمة t المحسوبة بلغت (2.815) وكانت قيمتها الجدولية (2.0106) و يتبين أن قيمة t المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية وهي دالة إحصائيا عند مستوى دلالة (0.05)، لذلك فإنه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على انه " يوجد نظام مالي كفء يمكن الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية من تبني وتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية" من وجهة نظر المدققين.

ويتضح من ذلك أن عينة الدراسة سواء كانت مجتمعة أو حسب كل مجموعة منهـا تتفـق علـى وجود نظام مالي كفـء يمكن الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية من تبني وتطبيق معـايير الإبلاغ المالي الدولية.

4-4-2-1-1 الفروق من وجهة نظرعينة الدراسة حول الفرضية الاولى

الجدول (15)

نتائج تحليل التباين (One way Anova) للفروق في وجهات نظر عينة الدراسة حول وجود نظام مالي كفـء يمكن الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي من تبني وتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية df	متوسط مجموع المربعات	قيمة F المحسوبة	قيمةF الجدولية	مستوى المعنوية Sig.	النتيجة
الوظيفة	بين المجموعات	4.422	2	2.211	9.038	3	.000	يوجد فروق
	داخل المجموعات	32.778	134	.245				
	التباين الكلي	37.200	136					

يتبين من البيانات الواردة في الجدول السابق (15) أن قيم (F) المحسوبة أكبر مـن (F) الجدوليـة وهي دالة إحصائيا وهذا يعني رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة هذا يعنـي وجـود فروق في اتجاهات عينة الدراسة حول وجود نظام مالي كفـء يمكن الشركات المدرجة فـي سـوق الأوراق المالية من تبني وتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية **ويبين الجدول** رقم (16) أن هـذه الفروق تميل لصالح الإدارة المالية، ويمكن تفسير هذه النتيجة إلى أن الإدارة المالية هـي الأكثـر استخداماً واطلاعاً على النظام المالي المستخدم في الشركات الليبية.

جدول رقم (16)

نتائج اختبار شافيه للفرضية الاولى

	الإدارة المالية	الرقابة والتشريع	المدققون الخارجيون	الوسط الحسابي
الادارة المالية	0000	.02773	0.38616	3.5080
الرقابة والتشريع	0.02773	0000	0.35843	3.4803
المدققون الخارجيون	*0.38616	0.35843	0000	3.1219

*** يقصد بها الفرق بين الإدارة المالية والمدققين الخارجين.**

4-4-2-2 الفرضية الثانية : لا توجد معوقات تحول دون قدرة الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي على تبني وتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية.

جدول (17)

اختبا ر الفرضية الثانية

	T المحسوبة	**T الجدولية**	معنويةT	**المتوسط الحسابي**
الإدارة المالية	9.756	2.0032	.000	3.82
الرقابة والتشريع	10.305	2.0345	.000	3.83
المدققون	5.136	2.0106	.000	3.337
العينة ككل	13.186	1.978	.000	3.65

يتضح من البيانات الواردة في الجدول رقم (17) أن قيمة t المحسوبة بلغت (13.186) في حين بلغت قيمتها الجدولية (1.978) ويتبين أن قيمة t المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية وهي دالة إحصائيا عند مستوى دلالة (0.05)، لذلك فإنه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه " توجد معوقات تحول دون قدرة الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية على تبني وتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية " من وجهة نظر عينة الدراسة مجتمعة.

وفيما يتعلق باختبار الفرضية بالنسبة لفئات عينات الدراسة الثلاث فقد أظهرت النتائج ما يلي:

1- الإدارة المالية: يتضح من الجدول أن قيمة t المحسوبة بلغت (9.756) في حين بلغت قيمتها الجدولية (2.0032) ويتبين أن قيمة t المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية وهي دالة إحصائيا عند مستوى دلالة (0.05)، لذلك فإنه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه "توجد معوقات تحول دون قدرة الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية على تبني وتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية " من وجهة نظر الإدارة المالية.

2- الرقابة والتشريع: يشير الجدول إلى أن قيمة t المحسوبة بلغت (10.305) في حين بلغت قيمتها الجدولية (2.0345) و يتبين أن قيمة t المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية وهي دالة إحصائيا عند مستوى دلالة (0.05)، لذلك فإنه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه "توجد معوقات تحول دون قدرة الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية على تبني وتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية" من وجهة نظر الرقابة والتشريع.

3- المدققون: يتضح من الجدول أن قيمة t المحسوبة بلغت (5.136) في حين بلغت قيمتها الجدولية (2.0106) ويتبين أن قيمة t المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية وهي دالة إحصائيا عند مستوى دلالة (0.05)، لذلك فإنه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على

أنه "توجد معوقات تحول دون قدرة الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية على تبني وتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية " من وجهة نظر المدققين.

4-4-2-2-1 الفروق من وجهة نظر عينة الدراسة حول الفرضية الثانية.

الجدول (18)

نتائج تحليل التباين (One way Anova) للفروق في وجهات نظر عينة الدراسة حول وجود معوقات تحول دون قدرة الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي على تبني وتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية df	متوسط مجموع المربعات	قيمة F المحسوبة	قيمةF الجدولية	مستوى المعنوية Sig.	النتيجة
الوظيفة	بين المجموعات	7.482	2	3.741	13.039	3	.000	يوجد فروق
	داخل المجموعات	38.448	134	.287				
	التباين الكلي	45.930	136					

يتبين من البيانات الواردة في الجدول السابق (18) أن قيم (F) المحسوبة أكبر من (F) الجدولية وهي دالة إحصائيا وهذا يعني رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة هذا يعني وجود فروق في اتجاهات عينة الدراسة حول وجود معوقات تحول دون قدرة الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي من تبني وتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية ويبين الجدول رقم (19) أن هذه الفروق تميل لصالح الرقابة والتشريع ويمكن تفسير هذه النتيجة إلى أن جهات الرقابة والتشريع هي الأكثر اطلاعاً على المعوقات.

جدول رقم (19)

نتائج اختبار شافيه للفرضية االثانية

	الإدارة المالية	الرقابة والتشريع	المدققون الخارجيون	الوسط الحسابي
الإدارة المالية	0000	0.01307	0.48489	3.8214
الرقابة والتشريع	0.01307	0000	0.49796	3.8345
المدققون الخارجيون	.484890	0.49796	0000	3.3365

4-4-2-3 الفرضية الثالثة: لا توجد حلول تعمل على تحسين قدرة الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي من تبني وتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية

جدول (20)

اختبا ر الفرضية الثالثة

	T المحسوبة	**T الجدولية**	معنويةT	**المتوسط الحسابي**
الإدارة المالية	13.783	**2.0032**	.000	**4.16**
الرقابة والتشريع	15.463	**2.0345**	.000	**4.26**
المدققون	10.194	**2.0106**	.000	**3.71**
العينة ككل	20.320	**1.978**	.000	**4.03**

يتضح من البيانات الواردة في الجدول رقم (20) أن قيمة t المحسوبة بلغت (20.320) في حين بلغت قيمتها الجدولية (1.978) و يتبين أن قيمة t المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية وهي دالة

إحصائيا عند مستوى دلالة (0.05)، لذلك فإنه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه "توجد حلول تعمل على تحسين قدرة الشركات الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية من تبني وتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية " من وجهة نظر عينة الدراسة مجتمعة.

وفيما يتعلق باختبار الفرضية بالنسبة لفئات عينات الدراسة الثلاث فقد أظهرت النتائج ما يلي:

1- الإدارة المالية : يشير الجدول السابق إلى أن قيمة t المحسوبة بلغت (13.783) في حين بلغت قيمتها الجدولية (2.0032) و يتبين أن قيمة t المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية وهي دالة إحصائيا عند مستوى دلالة (0.05)، لذلك فإنه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه "توجد حلول تعمل على تحسين قدرة الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية من تبني وتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية" من وجهة نظر الإدارة المالية.

2- الرقابة والتشريع: يتضح من الجدول أن قيمة t المحسوبة بلغت (15.463) في حين بلغت قيمتها الجدولية (2.0345) ويتبين أن قيمة t المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية وهي دالة إحصائيا عند مستوى دلالة (0.05)، لذلك فإنه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه "توجد حلول تعمل على تحسين قدرة الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية من تبني وتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية" من وجهة نظر عينة الرقابة والتشريع.

3- المدققون: يبين الجدول أن قيمة t المحسوبة بلغت (10.194) في حين بلغت قيمتها الجدولية (2.0106) ويتبين أن قيمة t المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية وهي دالة إحصائيا عند مستوى دلالة (0.05)، لذلك فإنه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه

"توجد حلول تعمل على تحسين قدرة الشركات الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية من تبني وتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية " من وجهة نظر المدققين.

4-4-2-3-1 الفروق من وجهة نظر عينة الدراسة حول الفرضية الثالثة

جدول رقم (21)

نتائج تحليل التباين (One way Anova) للفروق في وجهات نظر عينة الدراسة حول وجود حلول تعمل على تحسين قدرة الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي من تبني وتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية df	متوسط مجموع المربعات	قيمة F المحسوبة	قيمةF الجدولية	مستوى المعنوية Sig.	النتيجة
المدققون الخارجيون	بين المجموعات	7.767	2	3.884	13.089	3	.000	يوجد فروق
	داخل المجموعات	39.758	134	.297				
	التباين الكلي	47.525	136					

يتبين من البيانات الواردة في الجدول السابق (21) أن قيم (F) المحسوبة أكبر من (F) الجدولية وهي دالة إحصائيا عند مستوى معنوية (0.05) وهذا يعني رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة هذا يعني وجود فروق في اتجاهات عينة الدراسة حول وجود حلول تعمل على تحسين قدرة الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي من تبني وتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية ويبين الجدول رقم (22) أن هذه الفروق تميل لصالح المدققين، ويمكن تفسير هذه النتيجة إلى أن السبب يعود لكفاءة المدققين في حل المشاكل واقتراح الحلول لها.

جدول رقم (22)

نتائج اختبار شافيه للفرضية الثالثة

	الإدارة المالية	الرقابة والتشريع	المدققون الخارجيون	الوسط الحسابي
الإدارة المالية	0000	0.09811	0.45625	4.1625
الرقابة والتشريع	0.09811	0000	0.55436	4.2606
المدققون الخارجيون	0.45625*	0.55436	000	3.7063

* تشير إلى الفرق بين المدققين الخارجيين والإدارة المالية.

4-4-3 تحديد الاختلاف بين أفراد عينة الدراسة.

4-4-3-1 مقارنة المتوسطات الحسابية لعينة الدراسة حول وجود نظام مالي كفء يمكن الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي من تبني وتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية.

جدول رقم (23)

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي			النتيجة
		الادارة المالية	الرقابة والتشريع	المدققون	
1	يعد الطاقم المالي العامل بالشركة مؤهلا تأهيلا محاسبيا مناسبا	3.54	3.18	**3.63**	**تتفق**
2	يوجد لدى الشركة نظام محاسبي محوسب	3.82	3.82	**3.75**	**تتفق**
3	تعد الشركة تقارير مالية كل نهاية عام	4.05	4.12	**3.56**	**تتفق**
4	تعد الشركة قائمة المركز المالي كل نهاية عام	3.89	4.21	**3.56**	**تتفق**
5	تعد الشركة قائمة الدخل الشامل كل نهاية عام	3.75	3.67	**2.25**	**تختلف**
6	تعد الشركة قائمة التدفقات النقدية كل نهاية عام	3.63	3.85	**3.50**	**تتفق**
7	يوجد في الشركة قسم تدقيق ورقابة داخلية	3.91	4.09	**3.88**	**تتفق**
8	تقوم الشركة بعمل تسويات جردية دائما	3.67	3.61	**3.36**	**تتفق**
9	تعد الشركة مخصصات واحتياطات في نهاية العام	3.63	3.42	**3.45**	**تتفق**
10	تلتزم الشركة في إعداد التقارير المرحلية	3.29	3.06	**3.03**	**تتفق**

11	تراعي الشركة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية عند إعداد قوائمها المالية	3.27	3.03	**2.92**	**تختلف**
12	يتم اختيار طريقة استهلاك أصول الشركة الثابتة لطبيعة استخدام الاصل	3.53	3.54	**3.45**	**تتفق**
13	تقوم الشركة بتحليل قوائمها المالية بشكل دوري	3.39	3.42	**2.56**	**تختلف**
14	يوجد لدى محاسبي الشركة معرفة بمعايير الإبلاغ المالي الدولية	3.00	2.76	**2.44**	**تختلف**
15	تلتزم الشركة بقياس استثماراتها المالية المصنفة ضمن المتاجرة والمتاحة للبيع بالقيمة العادلة	3.43	3.06	**3.00**	**تتفق**
16	تلتزم الشركة بالافصاح والقياس لأثر تغيير سياساتها المالية وطرقها المحاسبية	3.34	3.27	**3.50**	**تتفق**
17	يستطيع طاقم الشركة المالي قياس أي نوع من الالتزامات وتحويلها إلى الالتزامات المحتملة	3.09	3.21	**3.31**	**تتفق**
18	تلتزم الشركة بمعالجة إعادة التقدير لطرقها المحاسبية	3.09	3.30	**2.50**	**تختلف**
19	يتوفر لدى الطاقم المالي للشركة القدرة على تحديث النظام المالي وفقا لاي طارىء محاسبية مستقبلية	3.45	3.30	**3.81**	**تتفق**
20	يتميز نظام الشركة المالي بقابلية للتحديث	3.46	3.39	**3.00**	**تتفق**
	المتوسط الحسابي	3.50	3.48	**3.12**	**تتفق**

يبين الجدول رقم (23) أن المتوسطات الحسابية لعينات الدراسة الثلاث على حدة تتفق حول الأسئلة التي تقيس السؤال الأول من أسئلة الدراسة الثلاثة. على الرغم من وجود فروق في هذه المتوسطات ويتبين من النتائج في الجدول (23) أن المدققين يختلفون في الإجابة مع بقية عينة الدراسة بخصوص الفقرات التالية التي تنص على "تعد الشركة قائمة الدخل الشامل كل نهاية عام" و تراعي الشركة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية عند إعداد قوائمها المالية"و تقوم الشركة بتحليل قوائمها المالية بشكل دوري، ويوجد لدى محاسبي الشركة معرفة بمعايير الإبلاغ المالي الدولية" وتلتزم الشركة بمعالجة إعادة التقدير لطرقها المحاسبية. وتتفق الباحثة مع وجهة نظر المدققين فهم الأكثر اطلاعا وتعاملاً مع الشركات موضوع الدراسة وعلى الأخص فيما يتعلق بإعداد القوائم المالية وهم الأقدر على تقرير التزام الشركات أو عدمه.

4-4-3-2 مقارنة المتوسطات الحسابية لعينة الدراسة حول وجود معوقات تحول دون قدرة الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي على تبني وتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية.

جدول رقم (24)

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي			
		الإدارة المالية	الرقابة والتشريع	المدققون	
21	ضعف استقرار الأوضاع السياسية الحالية	4.1	3.97	**3.97**	**تتفق**
22	نقص كفاءة جهات التشريع المحاسبي	3.98	3.73	**3.73**	**تتفق**
23	ضعف الممارسات المحاسبية المهنية المتخصصة	3.78	3.61	**3.31**	**تتفق**

24	تدني أجور الطواقم المالية	3.91	3.88	**3.85**	**تتفق**
25	قلة وجود مكاتب تدقيق مؤهلة	3.66	3.52	**3.24**	**تتفق**
26	نوعية الاقتصاد المغلق المتبع في الدولة	3.86	4.15	**3.96**	**تتفق**
27	وجود شركات أجنبية منافسة	3.00	2.82	**2.00**	**تختلف**
28	تدني تأهيل الطواقم المحاسبية	3.88	3.97	**3.88**	**تتفق**
29	اتسام ادارات الشركات بالإدارة الحكومية	3.98	3.97	**3.44**	**تتفق**
30	حداثة السوق المالي الليبي	3.75	4.21	**3.38**	**تتفق**
31	جهل الإدارة العليا للشركات باهمية معايير الإبلاغ المالي الدولية	3.93	3.85	**3.50**	**تتفق**
32	قلة خبرة المشرعين بمعايير الإبلاغ المالي الدولية	3.84	3.91	**3.44**	**تتفق**
33	النقص في تضمين مساقات التعليم بالجامعات بمعايير الإبلاغ المالي الدولية	4.00	4.27	**3.69**	**تتفق**
		3.82	3.83	**3.34**	**تتفق**

يشير الجدول رقم (24) إلى اتفاق عينات الدراسة الثلاث (الإدارة المالية والرقابة والتشريع والمدققين) مع اختلاف في قيم المتوسطات الحسابية ولكن هذه الفروق لا تؤثر على النتيجة العامة على وجود معوقات تحول دون تبني وتطبيق الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية في ليبيا لمعايير الإبلاغ المالي الدولية.

3-4-4-3 مقارنة المتوسطات الحسابية لعينة الدراسة حول وجود حلول تعمل على تحسين قــدرة الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي من تبني وتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية.

جدول رقم (25)

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي			
		الإدارة المالية	الرقابة والتشريع	المدققون	
34	إنشاء جهة تشريع محاسبي يناط بها عملية تفسير وتبني وتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية	4.43	4.30	**4.06**	**تتفق**
35	استقدام خبراء خارجيين لتدريب الطواقم المالية على تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية	3.91	4.15	**3.69**	**تتفق**
36	تضمين مساقات المحاسبة في الجامعات معايير الإبلاغ المالي الدولية	4.25	4.42	**3.88**	**تتفق**
37	عقد دورات وورشات عمل للطواقم المالية في الشركات لتدريبهم على تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية	3.93	4.25	**3.13**	**تتفق**
38	تبني أنظمة محاسبية محوسبة وفقا لمعايير الإبلاغ المالي الدولية	2.29	4.36	**3.75**	**تختلف**
39	تخصيص مبالغ من قبل الشركات لتأهيل طواقمها المالية بمعايير الإبلاغ المالي الدولية	4.18	4.24	**3.81**	**تتفق**
40	دخول الشركات بشراكات استراتيجية مع شركات اجنبية	3.88	3.67	**3.06**	**تتفق**

	مطبقة لمعايير الإبلاغ المالي الدولية				
41	إعادة هيكلة انظمة السوق المالي بشكل يلزم بتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية	4.2	4.36	**4.00**	**تتفق**
42	تحديد منح تراخيص لمكاتب التدقيق الخارجي بحصولهم على شهادات مهنية متخصصة	4.23	4.03	**3.63**	**تتفق**
43	اشتراط الحصول على الشهادة المهنية للمديرين الماليين للشركات	4.34	4.24	**4.06**	**تتفق**
	المتوسط الحسابي	4.16	4.24	**3.71**	**تتفق**

كما يشير الجدول رقم (25) إلى اتفاق عينات الدراسة الثلاث (الإدارة المالية والرقابة والتشريع والمدققين) مع اختلاف قيم المتوسطات الحسابية ولكن هذه الفروق لا تؤثر على النتيجة العامة على وجود حلول تعمل على تحسين قدرة الشركات الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية من تبني وتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية.

الفصل الخامس

الاستنتاجات والتوصيات

5-1 الاستنتاجات

5-2 التوصيات

الفصل الخامس

الاستنتاجات والتوصيات

5-1الاستنتاجات:-

بعد الانتهاء من الدراسة بحمد الله تم التوصل إلى النتائج التالية:

1. هناك نقص ملحوظ في المهنيين المتخصصين سواء في الإدارت المالية للشركات الليبية وجهات التشريع والمدققين الخارجيين إذ وجد أن حاملي الشهادات المهنية لا يتعدون عدد أصابع اليد الواحدة من العينة البالغة 137، ويمكن القول إن هذه النتيجة جديدة من نوعها بالمقارنة بالدراسات السابقة، إذ إن جميع الدراسات السابقة أجريت في بيئة دول تطبق معايير الإبلاغ المالي الدولية.
2. وجد أن غالبية عينة الدراسة قليلة الاطلاع بمعايير الإبلاغ المالي الدولية.
3. اتفقت عينة الدراسة بأن الأنظمة المحاسبية العاملة بالشركات كفؤة إلى حد ما ولديها القدرة على تبني وتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية إلا أن هناك فروقاً في درجة الاتفاق إذ يرى المدققون ان الشركات ولغاية إعداد هذه الرسالة لا تعد قائمة الدخل الشامل ولا تقوم بتحليل قوائمها المالية بشكل دوري ولا تلتزم بإعادة تقدير طرقها المحاسبية، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج الدراسات السابقة.
4. اتفقت عينة الدراسة على وجود معوقات تحول دون قدرة الشركات على تبني وتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية متمثلة بشكل أساسي في ضعف استقرار الأوضاع السياسية الحالية ونوعية الاقتصاد المتبع في الدولة والنقص الحاد في مساقات التعليم في الجامعات

الليبية وخصوصاً في مجال معايير الإبلاغ المالي الدولية إلا أنهم اختلفوا في درجة أهمية بعض المعوقات إذ يرى المدققون أن وجود شركات أجنبية منافسة لا يعد معوقاً ذا أهمية يقف حائلاً أمام تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية.

5. اتفقت عينة الدراسة على وجود حلول قد تسهم في تحسين قدرة الشركات على تبني وتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية ومن أهمها ضرورة إنشاء جهة تشريع محاسبي يناط بها عملية تفسير وتبني وتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية وكذلك اشتراط الحصول على الشهادات المهنية من قبل المديرين الماليين للشركات والمدققين الخارجيين وضرورة إعادة هيكلة أنظمة السوق المالي بشكل يلزم تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية.
6. إلا أن عنية الدراسة وتحديداً الإدارة المالية تختلف في ضرورة تبني أنظمة محاسبية محوسبة إذ تعتقد أن الحوسبة الحالية كفؤة بدرجة عالية.

5-2 التوصيات:

بعد الاطلاع على النتائج تود الباحثة أن توصي بما يلي:

1. إنشاء جهة تشريع محاسبي متخصصة في ليبيا يناط بها إعادة دراسة التشريعات المحاسبية الحالية وهيكلتها بشكل يواكب معايير الإبلاغ المالي الدولية ويمكن أن تؤخذ جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين مثالاً يهتدى بها.
2. إلزام المدققين الخارجيين بالتحصيل على شهادات مهنية صادرة عن جمعيات مهنية وعدم السماح لهم بتدقيق الشركات المدرجة دون تلبية هذا الشرط.
3. عقد دورات متخصصة للإدارات المالية العاملة في الشركات المدرجة من قبل اختصاصيين في معايير الإبلاغ المالي الدولية.
4. إعادة هيكلة خطط التعليم في تخصص المحاسبة في الجامعات الليبية بشكل يأخذ بالاعتبار تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية في جميع المساقات التي تدرس.
5. العمل على أن تأخذ الجهات السياسية في الدولة بعين الاعتبار إعادة هيكلة الاقتصاد المحلي بشكل يواكب الدول في العالم وخصوصاً المتقدمة منها.
6. العمل على دراسة البنية التحتية للشركات بشكل عام والبنية التحتية المالية بشكل خاص وتأهيلها محاسبياً وفقاً لمعايير الإبلاغ المالي الدولية.
7. العمل على قيام الدولة الليبية بتبني والتطبيق الفعلي لمعايير الإبلاغ المالي الدولية وخصوصاً ان هذه الدولة لا تزال في مهدها وعهدها الجديد.
8. يمكن للباحثين الليبيين اخذ نتائج هذه الدراسة وتوصياتها للانطلاق في دراسات مكملة للفكرة الرئيسية لهذه الدراسة.

المراجع:

المراجع العربية

1-الكتب

- أبو نصار، محمد، وحميدات، جمعة (2008). **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية: الجوانب النظرية والعلمية**، عمان: دار وائل للنشر.
- أبو نصار محمد، حميدات جمعة، 2010، **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية – الجوانب النظرية والعملية** – الطبعة الثانية، عمادة البحث العلمي – الجامعة الأردنية، عمان – الأردن.
- أبو شمالة، احمد محمد، (2010)، **معايير المحاسبة الدولية والإبلاغ المالي** – الطبعة الأولى – مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان – الأردن.
- جربوع، وحلس، يوسف محمد، وسالم عبد الله (2002)، **المحاسبة الدولية، مع التطبيق العملي، لمعايير المحاسبة الدولية**، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان – الأردن.
- جريونينج، هيني فان (ترجمة طارق عبد العال حماد)، 2006، **معايير التقارير المالية الدولية**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، الناشر الدار الدولية للاستثمارات الثقافية.
- القاضي، حسين، وحمدان مأمون، (2000)، **المحاسبة الدولية** – الطبعة الأولى، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، عمان – الأردن.

- **المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية**، 2011، الجزء الأول، مجمع العربي للمحاسبين القانونيين.
- ميرزا، عباس علي، وهولت، جراهام جيه واوريل ماغنوس، (2006)، **ملخص عن كتاب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية**، المطابع المركزية، عمان – الأردن.

2-الدوريات والمجلات العلمية

- أبو نصار، الذنيبات، محمد حسين، وعلي عبد القادر (2005)، أهمية تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية ومدى كفايتها في تلبية احتياجات مستخدمي البيانات المالية، مجلد 32، العدد الأول، **مجلد دراسات العلوم الإدارية** ، ص115-140.
- بشير، بن عيشي، (2008) معايير المحاسبة الدولية والبيئة الجزائرية، متطلبات التوافق، **ورقة عمل مقدمة إلى كلية الاقتصاد، جامعة محمد خيضر، الجمهورية الجزائرية.**
- أبو زر، عفاف اسحاق، (2008) المحاور الرئيسية للقياس المحاسبي للاصول باستخدام مفهوم القيمة العادلة، في اطار معايير المحاسبة الدولية، **كلية العلوم الادارية والمصرفية، جامعة البتراء، الأردن.**
- الجرف، ياسر أحمد (2010)، أهمية تطوير معايير المحاسبة في المملكة العربية السعودية لتحقيق التوافق مع معايير المحاسبة الدولية، **ورقة عمل مقدمة إلى الندوة الثانية عشر لسبل تطوير المحاسبة في المملكة العربية السعودية.**

- الخطيب، حازم والقشي، ظاهر (2004). توجه معايير المحاسبة نحو القيم العادلة والدخل الاقتصادي وأثر ذلك على الاقتصاد، **مجلة الزيتونة للدراسات والبحوث العلمية**، جامعة الزيتونة، المجلد 2، العدد 2، ص ص 67 – 93، الأردن.
- خوري، نعيم، (2011)، بوادر الثورة المحاسبية الجديدة، **مجلة المدقق الصادرة عن المجمع العربي للمحاسبين القانونيين**، العدد (87 – 88 شباط) ص ص 9–15.
- سلوم، حسن عبدالكريم و نوري، بتول محمد (2010). دور المعايير المحاسبية الدولية في الحد من الأزمة المالية العالمية، **مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي السابع**، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء الخاصة الزرقاء، الأردن.
- سوق الأوراق المالية الليبي، التقرير السنوي لعام 2009.
- سوق الأوراق المالية الليبي، التقرير السنوي لعام 2008.
- سوق الأوراق الليبي، إدارة البحوث والدراسات والتطوير، التقرير الرابع السنوي، يناير/ فبراير/ مارس 2007.
- صالح، رضا ابراهيم، (2009)، اثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية**، جامعة الاسكندرية، العدد رقم (2) المجلد رقم (46).
- العبادي، هيثم والقشي، ظاهر (2008). مدى ملائمة معايير المحاسبة الدولية لبيئة الشركات العاملة في الأردن بالمقارنة مع معايير المحاسبة المالية الامريكية، ومعاير المحاسبة

البريطانية، **مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين**، جامعة القاهرة، العدد 71، ص ص 467-501 الجزء الثاني، القاهرة، مصر.

- القشي، ظاهر (2009). أثر تطبيق معايير محاسبة دولية في الشركات الأردنية على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر. **المجلة العربية للإدارة**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، المجلد 29، العدد 2، القاهرة.
- مطر، محمد، (1993)، أهمية الاتساق في تطبيق معايير المحاسبة الدولية، **مجلة أبحاث اليرموك وسلسلة العلوم الانسانية والاجتماعية**، مجلد9، العدد (4) ص ص 309-346.
- معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير (2010). أهمية تطبيق معايير الإبلاغ المالي للشركات وعلاقتها بتوليد تقارير مالية عالية الجودة، **ورقة مقدمة في الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد NSCF في ظل المعايير المحاسبية الدولية**، الجزائر.
- نور، عبد الناصر والججاوي، طلال (2003). المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الأردنية متطلبات التوافق والتطبيق، **ورقة منشورة في مجلة بحوث جامعة حلب سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية مجلد (2) ص ص 61-87، سوريا.**

3-رسائل علمية

- أبو شربة، توفيق حسن يوسف(2009). **تقييم الإبلاغ المالي وممارسات الإفصاح للشركات المدرجة في سوق فلسطين لأوراق المالية على ضوء المتطلبات القانونية المحلية ومعايير**

المحاسبة الدولية وتوقعات المستثمرين. أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية.

- حميدات، جمعة (2004). **مدى التزام الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، بمعايير الإفصاح الواردة في معايير المحاسبة الدولية وتعليمات هيئة الأوراق المالية،** أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية.
- حميدان، مصطفى حميدان حسن(2010). **مدى التزام مؤسسة المدن الصناعية الأردنية بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية.** رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط.
- دهبي، دينا (2007). **مدى تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في سورية،** رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الإقتصاد، جامعة دمشق.
- السعيد، معتز أمين عبد الحميد(2008). **أثر الإفصاح باستخدام مفهوم القسمة العادلة في ضوء التغيرات في معايير الإبلاغ المالي الدولية على الإبلاغ المالي في شركات التامين الأردنية،** أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية.
- الصوفي، فارس جميل (2006). **تحليل العلاقة بين مدى تطبيق معايير المحاسبة الدولية والأداء المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان،** أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
- الطاهات، صقر (2005). **مدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بإصدار التقارير المالية المرحلية في ضوء معيار المحاسبة الدولي رقم (34) والتشريعات المحلية ذات الصلة**،رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة آل البيت.

- الطرايرة، جمال علي عطية(2005)، **التوجه الحديث للفكر المحاسبى لمفهوم القيمة العادلة وأثره في الإبلاغ المالي للقوائم المالية للبنوك**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية.
- صلاح، حواس، (2008) **التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية**، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسييرية، جامعة الجزائر.
- عزيز، عزو خليف(2006)، **المحتوى الإعلامي للقوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة الدولية**، رسالة ماجستير، جامعة حلب.
- قصاص، خليل(2003). **أثر الإفصاح في القوائم المالية للبنوك التجارية الأردنية على قرارات المستثمر في بورصة عمان في ضوء المعيار المحاسبي الدولي رقم(39)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عمان العربية.
- المهدلي، عايدة (2009)، **مدى ملائمة متطلبات مسودة معيار الإبلاغ المالي الدولي المقترح الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم والمنشآت الخاصة للتطبيق في بيئة المنشآت الخاصة الأردنية**، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط.

المراجع الأجنبية:

1. Alsaeed, K., (2006). The Association between Firm-Specific Characteristics and Disclosure: The Case of Saudi Arabia. **Managerial Auditing Journal,** 21(5): 467-496.
2. Al-Shammari, B., Brown, B.& Tarca, A. (2008). Compliance with International Accounting Standards in the Gulf Co-operation Council Member States: An empirical study. **Un published doctoral dissertation,** Public Authority for Applied Education and Training, Kuwait, University of Western Australia, UWA Business School.
3. Daske, Holger & Gebhardt, Günther (2006). International Financial Reporting Standards and Expert's Perceptions of Disclosure Quality, **Abacus,** 42(3-4): 461-498.
4. Gerogovich, I. (2011). International Financial Reporting Standards: Tax and Reporting Implications on the New Canadian GAAP**, paper presented on Fifty – Ninth Tax Conference**, Canada.
5. Karaamanou, I.and Nishiotis, G. (2005). The Valuation Effects of Firm Voluntary Adoption of International Accounting Standards. **Social science research network,** Available Online: www.london.edu/assets/documents/KaramanouNishiotis.pdf.
6. Lantto, A.-M. and Sahlström, P. (2009), Impact of International Financial Reporting Standard adoption on key financial ratios. **Accounting & Finance**, 49: 341–361.
7. Sekaran, Uma, (1992) Research Methods for Business: A Skill Building Approach, 2nd ed., New York: John wiley & Sons Inc.
8. Stewart, Jenny & Kent, Pamela (2008). Corporate governance and disclosures on the transition to international financial reporting standards, School of Business Journal, available online: http://epublications.bond.edu.au/business_pubs/130

الملاحـــق

1. استبانة الدراسة.
2. ملحق أسماء المحكمين.
3. نتائج التحليل الاحصائي.

الملحق (1)

جامعة الشرق الأوسط

كلية الأعمال

قسم المحاسبة/ برنامج الماجستير

استبانة الدراسة

السادة/ ..... المحترمون

تقوم الباحثة باجراء دراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على شهادة الماجستير بعنوان **"قدرة الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي على تبني وتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية"**.

ونظراً لما تتمتعون به من خبرة ودراية علمية واسعة في هذا المجال ترجو الباحثة التكرم بمساعدتها في جمع البيانات اللازمة للدراسة من خلال الاجابة على فقرات الاستبانة بدقة وموضوعية.

وتؤكد الباحثة لكم بأن جميع المعلومات التي سيتم جمعها ستعامل بسرية تامة وسوف تستخدم لأغراض البحث العلمي فقط

وتقبلوا فائق الشكر والتقدير

الباحثة

القسم الأول : البيانات الديموغرافية

يرجى التكرم بوضع علامة (×) أمام الاجابة التي ترونها مناسبة

- **الوظيفة الحالية:**

( ) مدير مالي ( ) مدقق خارجي
( ) محاسب ( ) اخرى يرجى ذكره.....

- **المؤهل العلمي:**

( ) دبلوم ( ) ماجستير
( ) بكالوريوس ( ) دكتوراه
( ) أخرى يرجى ذكره .....

- **التخصص العلمي:**

( ) محاسبة ( ) اقتصاد
( ) إدارة أعمال ( ) علوم مالية ومصرفية (تمويل)
( ) أخرى يرجى ذكره .....

- **الخبرة العملية:**

( ) أقل من 5 سنوات ( ) من 5 –أقل من 10 سنوات
( ) من 10 – أقل من 15 سنة ( ) أكثر من 15 سنة

- **الشهادة المهنية:**

( ) CPA ( ) CMA
( ) CIA ( ) CFM
( ) اخرى يرجى ذكرها.....

- **المتابعة للمعايير الإبلاغ المالي الدولية والتغيير الحاصل بها الصادر عن مجلس معايير الإبلاغ المالي الدولية.**

( ) مستمرة ( ) على الأغلب
( ) متوسطة ( ) قليلة
( ) معدومة

القسم الثاني: فرضيات الدراسة

الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق	غير موافق بشدة
السؤال الأول : هل يوجد نظام مالي كفء يمكن الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي من تبني وتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية؟						
1	يعدّ الطاقم المالي العامل بالشركة مؤهل تأهيلاً محاسبياً مناسباً.					
2	يوجد لدى الشركة نظام محاسبي محوسب.					
3	تعد الشركة تقارير مالية كل نهاية عام					
4	تعد الشركة قائمة المركز المالي كل نهاية عام					
5	تعد الشركة قائمة الدخل الشامل كل نهاية عام					
6	تعد الشركة قائمة التدفقات النقدية كل نهاية عام					
7	يوجد في الشركة قسم تدقيق ورقابة داخلية.					
8	تقوم الشركة بعمل تسويات جردية دائماً					
9	تعد الشركة مخصصات واحتياطيات في نهاية العام					
10	تلتزم الشركة في إعداد التقارير المرحلية					
11	تراعي الشركة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية عند اعداد قوائمها المالية					
12	يتم اختيار طريقة استهلاك أصول الشركة الثابتة لطبيعة استخدام الاصل.					
13	تقوم الشركة بتحليل قوائمها المالية بشكل دوري					
14	يوجد لدى محاسبي الشركة معرفة بمعايير الإبلاغ المالي الدولية					

15	تلتزم الشركة بقياس استثماراتها المالية المصنفة ضمن المتاجرة والمتاحة للبيع بالقيمة العادلة.					
16	تلتزم الشركة بالافصاح والقياس لأثر تغيير سياساتها المالية وطرقها المحاسبية.					
17	تلتزم الشركة بمعالجة إعادة التقدير لطرقها المحاسبية					
18	يستطيع طاقم الشركة المالي قياس أي نوع من الالتزامات وتحويلها إلى الالتزامات المحتملة					
19	يتوفر لدى الطاقم المالي للشركة القدرة على تحديث النظام المالي وفقاً لأي طارئ محاسبية مستقبلية.					
20	يتميز نظام الشركة المالي بقابلية للتحديث					
الرقم	**الفقرات**	**موافق بشدة**	**موافق**	**موافق إلى حد ما**	**غير موافق**	**غير موافق بشدة**
السؤال الثاني: هل تحول المعوقات التالية دون قدرة الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي على تبني وتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية؟						
21	ضعف استقرار الأوضاع السياسية الحالية					
22	نقص كفاءة جهات التشريع المحاسبي					
23	ضعف الممارسات المحاسبية المهنية المتخصصة					
24	تدني أجور الطواقم المالية					
25	قلة وجود مكاتب تدقيق مؤهلة					
26	نوعية الاقتصاد المغلق المتبع في الدولة					
27	وجود شركات أجنبية منافسة					
28	تدني تأهيل الطواقم المحاسبية					

29	اتسام ادارات الشركات بالإدارة الحكومية					
30	حداثة السوق المالي الليبي					
31	جهل الإدارة العليا للشركات باهمية معايير الإبلاغ المالي الدولية					
32	قلة خبرة المشرعين بمعايير الإبلاغ المالي الدولية					
33	النقص في تضمين مساقات التعليم بالجامعات بمعايير الإبلاغ المالي الدولية					

في حالة وجود اي معوقات او اقتراحات اخرى ارجو ذكرها بالاسفل:

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق	غير موافق بشدة

السؤال الثالث: هل تسهم الحلول التالية في تحسين قدرة الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي على تبني وتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية؟

34	إنشاء جهة تشريع محاسبي يناط بها عملية تفسير وتبني وتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية					
35	استقدام خبراء خارجيين لتدريب الطواقم المالية على تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية					
36	تضمين مساقات المحاسبة في الجامعات معايير الإبلاغ المالي الدولية					
37	عقد دورات وورشات عمل للطواقم المالية في الشركات لتدريبهم على تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية					
38	تبني أنظمة محاسبية محوسبة وفقا لمعايير الإبلاغ المالي الدولية					
39	تخصيص مبالغ من قبل الشركات لتأهيل طواقمها المالية بمعايير الإبلاغ المالي الدولية					
40	دخول الشركات بشراكات استراتيجية مع شركات اجنبية مطبقة لمعايير الإبلاغ المالي الدولية					
41	إعادة هيكلة أنظمة السوق المالي بشكل يلزم بتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية					
42	تحديد منح تراخيص لمكاتب التدقيق الخارجي بحصولهم على شهادات مهنية متخصصة					
43	اشتراط الحصول على الشهادة المهنية للمديرين الماليين للشركات					

في حالة وجود اي حلول او اقتراحات اخرى ارجو ذكرها بالاسفل:

.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....

وتقبلوا فائق الشكر والاحترام

ملحق (2)

ملحق أسماء المحكمين

الرقم	الاسم	جهة العمل	الكلية
1	أ.د عبد الناصر ابراهيم حافظ نور	جامعة الشرق الأوسط	الاعمال
2	د. عبد ا لله احمد عبد الله الدعاس	جامعة الشرق الأوسط	الاعمال
3	د. اسامة عمر عبد الجبار جعارة	جامعة الشرق الأوسط	الاعمال
4	د. مضر علي اسحاق عبد اللطيف	جامعة الشرق الأوسط	الاعمال

الملحق رقم (3)

Frequencies

Sample

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	accountant	56	40.9	40.9	40.9
	trade	33	24.1	24.1	65.0
	auditors	48	35.0	35.0	100.0
	Total	137	100.0	100.0	

Job

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	26	18.9	18.9	18.9
	2.00	58	42.2	42.2	61.1
	3.00	49	35.8	35.8	96.9
	4.00	4	2.9	2.9	100.0
	Total	137	100.0	100.0	

Edlevel

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	36	26.3	26.3	26.3
	2.00	32	23.4	23.4	49.6
	3.00	48	35.0	35.0	84.7
	4.00	19	13.9	13.9	98.5
	5.00	2	1.5	1.5	100.0
	Total	137	100.0	100.0	

Special

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	93	67.9	67.9	67.9
	2.00	11	8.0	8.0	75.9
	3.00	10	7.3	7.3	83.2
	4.00	18	13.1	13.1	96.4
	5.00	5	3.6	3.6	100.0
	Total	137	100.0	100.0	

Exper

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	41	29.9	29.9	29.9
	2.00	46	33.6	33.6	63.5
	3.00	27	19.7	19.7	83.2
	4.00	23	16.8	16.8	100.0
	Total	137	100.0	100.0	

VAR00006

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	133	97.1	97.1	97.1
	2	3	2.2	2.2	99.3
	4	1	0.7	0.7	100
	Total	137	100	100	100

VAR00007

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	13	9.5	9.5	9.5
	2.00	9	6.6	6.6	16.1
	3.00	5	3.6	3.6	19.7
	4.00	90	65.7	65.7	85.4
	5.00	20	14.6	14.6	100.0
	Total	137	100.0		

Descriptives

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
a1	137	2.00	5.00	3.4818	.83227
a2	137	2.00	5.00	3.7956	.58333
a3	137	2.00	5.00	3.8978	.75034
a4	137	1.00	5.00	3.8540	.84488
a5	137	1.00	5.00	3.2044	1.21352
a6	137	1.00	5.00	3.6350	.99909
a7	137	1.00	5.00	3.8759	.78070
a8	137	1.00	5.00	3.3577	.98322
a9	137	1.00	5.00	3.4453	.99202
a10	137	1.00	5.00	3.0292	1.05678
a11	137	1.00	5.00	2.9197	1.09852
a12	137	1.00	5.00	3.4453	.78515
a13	137	1.00	5.00	3.1095	1.01227
a14	137	1.00	5.00	2.7445	1.13130
a15	137	1.00	5.00	3.1898	.99656
a16	137	1.00	5.00	3.3796	1.03704
a17	137	1.00	5.00	3.1971	.98399
a18	137	1.00	5.00	2.9343	1.05861
a19	137	1.00	5.00	3.5401	.82261
a20	137	1.00	5.00	3.2847	.96214

b21	137	2.00	5.00	3.9708	.95441
b22	137	2.00	5.00	3.7299	.78125
b23	137	1.00	5.00	3.3139	1.08974
b24	137	1.00	5.00	3.8467	.96931
b25	137	1.00	5.00	3.2409	1.28066
b26	137	1.00	5.00	3.9562	.90642
b27	137	1.00	5.00	2.6058	1.20268
b28	137	1.00	5.00	3.8978	.84266
b29	137	1.00	5.00	3.7883	1.04622
b30	137	1.00	5.00	3.7299	1.16002
b31	137	2.00	5.00	3.7591	.95890
b32	137	1.00	5.00	3.7153	.91514
b33	137	1.00	5.00	3.9562	1.04226
c34	137	3.00	5.00	4.2701	.68065
c35	137	1.00	5.00	3.8905	.86329
c36	137	2.00	5.00	4.1606	.74984
c37	137	1.00	5.00	3.7737	1.11139
c38	137	2.00	5.00	4.1168	.91608
c39	137	1.00	5.00	4.1095	.88848
c40	137	1.00	5.00	3.5401	1.16956
c41	137	1.00	5.00	4.1679	.84514
c42	137	1.00	5.00	3.9708	1.09774
c43	137	1.00	5.00	4.2628	1.02376
Valid N (listwise)	137				

Reliability

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	137	100.0
	Excluded[a]	0	.0
	Total	137	100.0

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	137	100.0
	Excluded[a]	0	.0
	Total	137	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.906	43

Reliability

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	137	100.0
	Excluded[a]	0	.0
	Total	137	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.876	20

Reliability

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	137	100.0
	Excluded[a]	0	.0
	Total	137	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.826	13

Reliability

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	137	100.0
	Excluded[a]	0	.0
	Total	137	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.826	10

DESCRIPTIVES VARIABLES=h1 h2 h3 /STATISTICS=MEAN STDDEV MIN MAX.

Descriptives

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
h1	137	2.15	4.80	3.3661	.52300
h2	137	2.46	5.00	3.6547	.58114
h3	137	2.90	5.00	4.0263	.59114
Valid N (listwise)	137				

T-Test

T tab = 1.978

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
h1	137	3.3661	.52300	.04468
h2	137	3.6547	.58114	.04965
h3	137	4.0263	.59114	.05050

One-Sample Test

	Test Value = 3					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	Df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
h1	8.192	136	.000	.36606	.2777	.4544
h2	13.186	136	.000	.65469	.5565	.7529
h3	20.320	136	.000	1.02628	.9264	1.1262

```
CROSSTABS   /TABLES=job edlevel special exper VAR00006 VAR00007 BY sample
/FORMAT=AVALUE TABLES   /CELLS=COUNT COLUMN   /COUNT ROUND CELL.
```

Crosstabs

	Cases					
	Valid		Missing		Total	
	N	Percent	N	Percent	N	Percent
job * sample	137	100.0%	0	.0%	137	100.0%
edlevel * sample	137	100.0%	0	.0%	137	100.0%
special * sample	137	100.0%	0	.0%	137	100.0%
exper * sample	137	100.0%	0	.0%	137	100.0%
VAR00006 * sample	137	100.0%	0	.0%	137	100.0%
VAR00007 * sample	132	96.4%	5	3.6%	137	100.0%

job * sample Crosstabulation

			Sample			
			accountant	Trade	auditors	Total
job	1.00	Count	17	0	0	17
		% within sample	30.4%	.0%	.0%	12.4%
	2.00	Count	0	0	48	48
		% within sample	.0%	.0%	100.0%	35.0%
	3.00	Count	39	0	0	39
		% within sample	69.6%	.0%	.0%	28.5%
	4.00	Count	0	33	0	33
		% within sample	.0%	100.0%	.0%	24.1%
	Total	Count	56	33	48	137
		% within sample	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%

edlevel * sample Crosstabulation

			sample			
			accountant	trade	auditors	Total
edlevel	1.00	Count	17	10	9	36
		% within sample	30.4%	30.3%	18.8%	26.3%
	2.00	Count	12	2	18	32
		% within sample	21.4%	6.1%	37.5%	23.4%
	3.00	Count	22	20	6	48
		% within sample	39.3%	60.6%	12.5%	35.0%
	4.00	Count	4	0	15	19
		% within sample	7.1%	.0%	31.3%	13.9%
	5.00	Count	1	1	0	2
		% within sample	1.8%	3.0%	.0%	1.5%
	Total	Count	56	33	48	137
		% within sample	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%

special * sample Crosstabulation

			sample			
			accountant	trade	auditors	Total
special	1.00	Count	41	13	39	93
		% within sample	73.2%	39.4%	81.3%	67.9%
	2.00	Count	4	4	3	11
		% within sample	7.1%	12.1%	6.3%	8.0%
	3.00	Count	2	5	3	10
		% within sample	3.6%	15.2%	6.3%	7.3%
	4.00	Count	9	6	3	18
		% within sample	16.1%	18.2%	6.3%	13.1%
	5.00	Count	0	5	0	5
		% within sample	.0%	15.2%	.0%	3.6%
	Total	Count	56	33	48	137
		% within sample	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%

exper * sample Crosstabulation

			sample			
			accountant	trade	auditors	Total
exper	1.00	Count	18	15	8	41
		% within sample	32.1%	45.5%	16.7%	29.9%
	2.00	Count	20	10	16	46
		% within sample	35.7%	30.3%	33.3%	33.6%
	3.00	Count	7	5	15	27
		% within sample	12.5%	15.2%	31.3%	19.7%
	4.00	Count	11	3	9	23
		% within sample	19.6%	9.1%	18.8%	16.8%
	Total	Count	56	33	48	137
		% within sample	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%

VAR00006 * sample Crosstabulation

			sample			
			accountant	trade	auditors	Total
VAR00006		Count	38	28	3	69
		% within sample	67.9%	84.8%	6.3%	50.4%
	1	Count	1	2	21	24
		% within sample	1.8%	6.1%	43.8%	17.5%
	2	Count	4	0	9	13
		% within sample	7.1%	.0%	18.8%	9.5%
	3	Count	5	0	0	5
		% within sample	8.9%	.0%	.0%	3.6%
	4	Count	5	0	6	11
		% within sample	8.9%	.0%	12.5%	8.0%
	5	Count	3	3	9	15
		% within sample	5.4%	9.1%	18.8%	10.9%
	Total	Count	56	33	48	137
		% within sample	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%

VAR00007 * sample Crosstabulation

			sample			
			accountant	trade	auditors	Total
VAR00007	1.00	Count	10	0	15	25
		% within sample	18.9%	.0%	31.3%	18.9%
	2.00	Count	3	1	21	25
		% within sample	5.7%	3.2%	43.8%	18.9%
	3.00	Count	13	4	12	29
		% within sample	24.5%	12.9%	25.0%	22.0%
	4.00	Count	21	12	0	33
		% within sample	39.6%	38.7%	.0%	25.0%
	5.00	Count	6	14	0	20
		% within sample	11.3%	45.2%	.0%	15.2%
	Total	Count	53	31	48	132
		% within sample	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%

MEANS TABLES=a1 a2 a3 a4 a5 a6 a7 a8 a9 a10 a11 a12 a13 a14 a15 a16 a17 a18 a19 a20 h1 BY sample /CELLS MEAN COUNT STDDEV.

Means

Case Processing Summary

	Cases					
	Included		Excluded		Total	
	N	Percent	N	Percent	N	Percent
a1 * sample	137	100.0%	0	.0%	137	100.0%
a2 * sample	137	100.0%	0	.0%	137	100.0%
a3 * sample	137	100.0%	0	.0%	137	100.0%
a4 * sample	137	100.0%	0	.0%	137	100.0%
a5 * sample	137	100.0%	0	.0%	137	100.0%
a6 * sample	137	100.0%	0	.0%	137	100.0%
a7 * sample	137	100.0%	0	.0%	137	100.0%
a8 * sample	137	100.0%	0	.0%	137	100.0%
a9 * sample	137	100.0%	0	.0%	137	100.0%

a10 * sample	137	100.0%	0	.0%	137	100.0%
a11 * sample	137	100.0%	0	.0%	137	100.0%
a12 * sample	137	100.0%	0	.0%	137	100.0%
a13 * sample	137	100.0%	0	.0%	137	100.0%
a14 * sample	137	100.0%	0	.0%	137	100.0%
a15 * sample	137	100.0%	0	.0%	137	100.0%
a16 * sample	137	100.0%	0	.0%	137	100.0%
a17 * sample	137	100.0%	0	.0%	137	100.0%
a18 * sample	137	100.0%	0	.0%	137	100.0%
a19 * sample	137	100.0%	0	.0%	137	100.0%
a20 * sample	137	100.0%	0	.0%	137	100.0%
h1 * sample	137	100.0%	0	.0%	137	100.0%

Report

Sample		a1	a2	a3	a4	a5	a6
accountant	Mean	3.5357	3.8214	4.0536	3.8929	3.7500	3.6250
	N	56	56	56	56	56	56
	Std. Deviation	.93350	.71623	.77271	1.02120	.97701	1.12108
trade	Mean	3.1818	3.8182	4.1212	4.2121	3.6667	3.8485
	N	33	33	33	33	33	33
	Std. Deviation	.63514	.52764	.73983	.64988	.95743	.71244
auditors	Mean	3.6250	3.7500	3.5625	3.5625	2.2500	3.5000
	N	48	48	48	48	48	48
	Std. Deviation	.78889	.43759	.61562	.61562	1.04168	1.01058
Total	Mean	3.4818	3.7956	3.8978	3.8540	3.2044	3.6350
	N	137	137	137	137	137	137
	Std. Deviation	.83227	.58333	.75034	.84488	1.21352	.99909

Report

Sample		a7	a8	a9	a10	a11	a12
accountant	Mean	3.9107	3.6786	3.6250	3.2500	3.2679	3.5000
	N	56	56	56	56	56	56
	Std. Deviation	.90004	1.02881	1.27297	1.16385	1.10357	.89443

trade	Mean	4.0909	3.6061	3.4242	3.0606	3.3030	3.5455
	N	33	33	33	33	33	33
	Std. Deviation	.63066	.78817	.90244	1.08799	.98377	.71111
auditors	Mean	3.6875	2.8125	3.2500	2.7500	2.2500	3.3125
	N	48	48	48	48	48	48
	Std. Deviation	.68901	.81623	.56493	.83793	.83793	.68901
Total	Mean	3.8759	3.3577	3.4453	3.0292	2.9197	3.4453
	N	137	137	137	137	137	137
	Std. Deviation	.78070	.98322	.99202	1.05678	1.09852	.78515

Report

Sample		a13	a14	a15	a16	a17	a18
accountant	Mean	3.3929	3.0000	3.4286	3.3393	3.0893	3.0893
	N	56	56	56	56	56	56
	Std. Deviation	1.03886	1.09545	1.12585	.95873	1.13260	1.08337
trade	Mean	3.4242	2.7576	3.0606	3.2727	3.2121	3.3030
	N	33	33	33	33	33	33
	Std. Deviation	1.03169	1.11888	.96629	1.12563	.89294	.98377
auditors	Mean	2.5625	2.4375	3.0000	3.5000	3.3125	2.5000
	N	48	48	48	48	48	48
	Std. Deviation	.71179	1.12810	.79894	1.07188	.85443	.94531
Total	Mean	3.1095	2.7445	3.1898	3.3796	3.1971	2.9343
	N	137	137	137	137	137	137
	Std. Deviation	1.01227	1.13130	.99656	1.03704	.98399	1.05861

Report

Sample		a19	a20	h1
accountant	Mean	3.4464	3.4643	3.5080
	N	56	56	56
	Std. Deviation	.95193	.89370	.56935
trade	Mean	3.3030	3.3939	3.4803
	N	33	33	33
	Std. Deviation	.95147	1.02894	.57878
auditors	Mean	3.8125	3.0000	3.1219
	N	48	48	48
	Std. Deviation	.39444	.94531	.29998
Total	Mean	3.5401	3.2847	3.3661
	N	137	137	137
	Std. Deviation	.82261	.96214	.52300

MEANS TABLES=b21 b22 b23 b24 b25 b26 b27 b28 b29 b30 b31 b32 b33 h2 BY sample /CELLS MEAN COUNT STDDEV.

Means

Case Processing Summary

	Cases					
	Included		Excluded		Total	
	N	Percent	N	Percent	N	Percent
b21 * sample	137	100.0%	0	.0%	137	100.0%
b22 * sample	137	100.0%	0	.0%	137	100.0%
b23 * sample	137	100.0%	0	.0%	137	100.0%
b24 * sample	137	100.0%	0	.0%	137	100.0%
b25 * sample	137	100.0%	0	.0%	137	100.0%
b26 * sample	137	100.0%	0	.0%	137	100.0%
b27 * sample	137	100.0%	0	.0%	137	100.0%
b28 * sample	137	100.0%	0	.0%	137	100.0%
b29 * sample	137	100.0%	0	.0%	137	100.0%
b30 * sample	137	100.0%	0	.0%	137	100.0%
b31 * sample	137	100.0%	0	.0%	137	100.0%
b32 * sample	137	100.0%	0	.0%	137	100.0%
b33 * sample	137	100.0%	0	.0%	137	100.0%
h2 * sample	137	100.0%	0	.0%	137	100.0%

Report

Sample		b21	b22	b23	b24	b25	b26
accountant	Mean	4.1071	3.9821	3.7857	3.9107	3.6607	3.8571
	N	56	56	56	56	56	56
	Std. Deviation	1.02120	.79752	.96699	1.04927	1.21021	1.06904
trade	Mean	3.9697	3.7273	3.6061	3.8788	3.5152	4.1515
	N	33	33	33	33	33	33
	Std. Deviation	1.01504	.71906	.78817	1.02340	1.06423	.90558
auditors	Mean	3.8125	3.4375	2.5625	3.7500	2.5625	3.9375
	N	48	48	48	48	48	48
	Std. Deviation	.81623	.71179	1.00861	.83793	1.23609	.66545
Total	Mean	3.9708	3.7299	3.3139	3.8467	3.2409	3.9562
	N	137	137	137	137	137	137
	Std. Deviation	.95441	.78125	1.08974	.96931	1.28066	.90642

Report

Sample		b27	b28	b29	b30	b31	b32
accountant	Mean	3.0000	3.8750	3.9821	3.7500	3.9286	3.8393
	N	56	56	56	56	56	56
	Std. Deviation	1.17551	1.16092	1.18308	1.11600	1.14188	1.07495
trade	Mean	2.8182	3.9697	3.9697	4.2121	3.8485	3.9091
	N	33	33	33	33	33	33
	Std. Deviation	1.18466	.72822	.80951	.96039	.97215	.91391
auditors	Mean	2.0000	3.8750	3.4375	3.3750	3.5000	3.4375
	N	48	48	48	48	48	48
	Std. Deviation	1.01058	.33422	.94320	1.23124	.61885	.61562
Total	Mean	2.6058	3.8978	3.7883	3.7299	3.7591	3.7153
	N	137	137	137	137	137	137
	Std. Deviation	1.20268	.84266	1.04622	1.16002	.95890	.91514

Report

Sample		b33	h2
accountant	Mean	4.0000	3.8214
	N	56	56
	Std. Deviation	1.12815	.63009
trade	Mean	4.2727	3.8345
	N	33	33
	Std. Deviation	.76128	.46518
auditors	Mean	3.6875	3.3365
	N	48	48
	Std. Deviation	1.05500	.45401
Total	Mean	3.9562	3.6547
	N	137	137
	Std. Deviation	1.04226	.58114

Means

Case Processing Summary

	Cases					
	Included		Excluded		Total	
	N	Percent	N	Percent	N	Percent
c34 * sample	137	100.0%	0	.0%	137	100.0%
c35 * sample	137	100.0%	0	.0%	137	100.0%
c36 * sample	137	100.0%	0	.0%	137	100.0%
c37 * sample	137	100.0%	0	.0%	137	100.0%
c38 * sample	137	100.0%	0	.0%	137	100.0%
c39 * sample	137	100.0%	0	.0%	137	100.0%
c40 * sample	137	100.0%	0	.0%	137	100.0%
c41 * sample	137	100.0%	0	.0%	137	100.0%
c42 * sample	137	100.0%	0	.0%	137	100.0%
c43 * sample	137	100.0%	0	.0%	137	100.0%
h3 * sample	137	100.0%	0	.0%	137	100.0%

Report

Sample		c34	c35	c36	c37	c38	c39
accountant	Mean	4.4286	3.9107	4.2500	3.9286	4.2857	4.1786
	N	56	56	56	56	56	56
	Std. Deviation	.70986	1.04927	.81464	1.05928	.82494	1.06356
trade	Mean	4.3030	4.1515	4.4242	4.4545	4.3636	4.4242
	N	33	33	33	33	33	33
	Std. Deviation	.58549	.66714	.56071	.71111	.69903	.61392
auditors	Mean	4.0625	3.6875	3.8750	3.1250	3.7500	3.8125
	N	48	48	48	48	48	48
	Std. Deviation	.66545	.68901	.70334	1.06441	1.04168	.73387
Total	Mean	4.2701	3.8905	4.1606	3.7737	4.1168	4.1095
	N	137	137	137	137	137	137
	Std. Deviation	.68065	.86329	.74984	1.11139	.91608	.88848

Report

Sample		c40	c41	c42	c43	h3
accountant	Mean	3.8750	4.1964	4.2321	4.3393	4.1625
	N	56	56	56	56	56
	Std. Deviation	1.01018	.98016	1.00889	.85868	.63118
trade	Mean	3.6667	4.3636	4.0303	4.4242	4.2606
	N	33	33	33	33	33
	Std. Deviation	.88976	.85944	1.01504	.75126	.46833
auditors	Mean	3.0625	4.0000	3.6250	4.0625	3.7063
	N	48	48	48	48	48
	Std. Deviation	1.35907	.61885	1.17826	1.31126	.47999
Total	Mean	3.5401	4.1679	3.9708	4.2628	4.0263
	N	137	137	137	137	137
	Std. Deviation	1.16956	.84514	1.09774	1.02376	.59114

SORT CASES BY sample. SPLIT FILE SEPARATE BY sample. T-TEST /TESTVAL=3 /MISSING=ANALYSIS /VARIABLES=h1 h2 h3 /CRITERIA=CI(.95).

T-Test

T tab = 2.0032

sample = accountant

One-Sample Statistics[a]

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
h1	56	3.5080	.56935	.07608
h2	56	3.8214	.63009	.08420
h3	56	4.1625	.63118	.08434

a. sample = accountant

One-Sample Test[a]

	Test Value = 3					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	Df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
h1	6.677	55	.000	.50804	.3556	.6605
h2	9.756	55	.000	.82143	.6527	.9902
h3	13.783	55	.000	1.16250	.9935	1.3315

a. sample = accountant

sample = trade

T tab = 2.0345

One-Sample Statistics[a]

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
h1	33	3.4803	.57878	.10075
h2	33	3.8345	.46518	.08098
h3	33	4.2606	.46833	.08153

a. sample = trade

One-Sample Test[a]

	Test Value = 3					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	Df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
h1	4.767	32	.000	.48030	.2751	.6855
h2	10.305	32	.000	.83450	.6696	.9994
h3	15.463	32	.000	1.26061	1.0945	1.4267

a. sample = trade

sample = auditors

T tab = 2.0106

One-Sample Statistics[a]

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
h1	48	3.1219	.29998	.04330
h2	48	3.3365	.45401	.06553
h3	48	3.7063	.47999	.06928

a. sample = auditors

One-Sample Test[a]

	Test Value = 3					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	Df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
h1	2.815	47	.007	.12187	.0348	.2090
h2	5.136	47	.000	.33654	.2047	.4684
h3	10.194	47	.000	.70625	.5669	.8456

a. sample = auditors

Oneway

ANOVA

		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
h1	Between Groups	4.422	2	2.211	9.038	.000
	Within Groups	32.778	134	.245		
	Total	37.200	136			
h2	Between Groups	7.482	2	3.741	13.039	.000
	Within Groups	38.448	134	.287		
	Total	45.930	136			
h3	Between Groups	7.767	2	3.884	13.089	.000
	Within Groups	39.758	134	.297		
	Total	47.525	136			

Post Hoc Tests

Multiple Comparisons

Scheffe

Dependent Variable	(I) sample	(J) sample	Mean Difference (I-J)	Std. Error	Sig.	95% Confidence Interval	
						Lower Bound	Upper Bound
h1	accountant	trade	.02773	.10854	.968	-.2409	.2964
		auditors	.38616*	.09728	.001	.1453	.6270
	trade	accountant	-.02773	.10854	.968	-.2964	.2409
		auditors	.35843*	.11184	.007	.0816	.6353
	auditors	accountant	-.38616*	.09728	.001	-.6270	-.1453
		trade	-.35843*	.11184	.007	-.6353	-.0816
h2	accountant	trade	-.01307	.11755	.994	-.3041	.2779
		auditors	.48489*	.10536	.000	.2241	.7457
	trade	accountant	.01307	.11755	.994	-.2779	.3041
		auditors	.49796*	.12113	.000	.1981	.7978
	auditors	accountant	-.48489*	.10536	.000	-.7457	-.2241
		trade	-.49796*	.12113	.000	-.7978	-.1981
h3	accountant	trade	-.09811	.11954	.715	-.3940	.1978
		auditors	.45625*	.10714	.000	.1910	.7215
	trade	accountant	.09811	.11954	.715	-.1978	.3940
		auditors	.55436*	.12318	.000	.2495	.8593
	auditors	accountant	-.45625*	.10714	.000	-.7215	-.1910
		trade	-.55436*	.12318	.000	-.8593	-.2495

*. The mean difference is significant at the 0.05 level.

Homogeneous Subsets

H1

Scheffe[a,,b]

sample	N	Subset for alpha = 0.05	
		1	2
auditors	48	3.1219	
trade	33		3.4803
accountant	56		3.5080
Sig.		1.000	.966

Means for groups in homogeneous subsets are displayed.

a. Uses Harmonic Mean Sample Size = 43.482.

b. The group sizes are unequal. The harmonic mean of the group sizes is used. Type I error levels are not guaranteed.

H2

Scheffe[a,,b]

sample	N	Subset for alpha = 0.05	
		1	2
auditors	48	3.3365	
accountant	56		3.8214
trade	33		3.8345
Sig.		1.000	.994

Means for groups in homogeneous subsets are displayed.

a. Uses Harmonic Mean Sample Size = 43.482.

b. The group sizes are unequal. The harmonic mean of the group sizes is used. Type I error levels are not guaranteed.

H3

Scheffe[a,,b]

sample	N	Subset for alpha = 0.05	
		1	2
auditors	48	3.7063	
accountant	56		4.1625
trade	33		4.2606
Sig.		1.000	.703

Means for groups in homogeneous subsets are displayed.

a. Uses Harmonic Mean Sample Size = 43.482.

b. The group sizes are unequal. The harmonic mean of the group sizes is used. Type I error levels are not guaranteed.